وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال الفترة(1883م-1914م)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

– إعداد الطالب: ✍ عبد الباسط كربوع

– إشراف الأستاذ: ✍ مسعود كربوع

السنة الجامعية: 2016/ 2017

الإهداء

إلى والدي الكريمين اللذان سهرا على تربيتي حتى بلغت شبابي ووفقني

الله لأبلغ هذه اللحظة الطيبة.

إلى جميع أفراد العائلة الطيبين من الأخ الكبير " عمر"

إلى الأخت الصغيرة " حفصة".

إلى جميع أصدقائي وزملاء في الدراسة بدون استثناء، وأخص بالذكر

"رشيد نواري، رشيد بركات، كربوع محمد الأمين، عبدالغني قريشي،

شعيب لهلالي، محمد غيبوب ...الخ".

إلى جميع أساتذتي الكرام بقسم العلوم الانسانية.

شكر و عرفان

الحمد لله وصلاة والسلام على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الحمد لله حمدا كثيرا مبارك فيه، أحمده سبحان وتعالى على فضله ومتنانه، وعلى عظيم سلطانه، أما بعد:

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف " **كريوع مسعود**"، أشكره على كل النصائح والتوجيهات طيلة مسيرة الإعداد هذه المذكرة، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة القسم بدون استثناء على جميع النصائح والتوجيهات التي تصب في صالح مذكرتي، وأخص بهم كل من الأستاذ " **رضا حوحو**" والدكتور " **ميسوم بلقاسم**"، والدكتور " **آجقو علي**" والأستاذ "**مصمودي نصر الدين**" والدكتور " **فريح لخمسي**"، بحيث كانت لكل منهم لمسته في بناء هذه المذكر من خلال توجيهاته ونصائحه.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساهم معي وساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع سواءً ماديا أو معنويا.

واللهم صلي على نبيك ورسولك محمد صلى الله عليه وسلم كثيرا مزيدا

عبد الباسط

مقدمة

تعتبر المدرسة من أهم الوسائل التي تعرّف بهوية الأفراد و تثبت مستوياتهم العلمية، والجزائر أرادت أن تثبت هويتها من خلال المدرسة، رغم سيطرة الاستعمار الفرنسي، حيث عرفت الساحة التعليمية الجزائرية توجها سياسيا جديدا لكلا الطرفين الفرنسي والجزائري، إذ يمكن التمييز بين التعليم الحكومي أو الرسمي، والمتمثل في المؤسسات الحكومية الفرنسية الموجه للجزائريين، وبين التعليم الخاص بالمجتمع الجزائري، والمسمى التعليم العربي الإسلامي، والذي تشرف عليه المؤسسات العربية الإسلامية، ونلمسه في مؤسسات متنوعة منها الكتاتيب القرآنية والمدارس الإسلامية والمعاهد، وأيضا الزوايا والأندية الثقافية، علما انه كان لكل منهما برنامج خاص ومناهج متبعة، بحيث ساعدت في تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية والفكرية ، وهذا ما يبدوا من خلال موضوعنا المعنون بـ "**المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال (1883م/1914م)**"، ومما لاشك فيه أن موضوع التعليم خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من المواضيع الهامة، ولأن التربية والتعليم عاملين أساسين في ترسيخ القيم والخصوصيات الحضارية للشعوب، فنقصد بالمؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها الرسمية وغير الرسمية، العربية والفرنسية والمختلطة، وبالفترة الزمنية المنحصرة ما بين 1883م و 1914م، فالأولى(1883م) تعد كنهاية للقرن 19، وسن قوانين ظهرت فيها جليا أهداف سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ومنها على سبيل المثال القانون الصادر في 24- 12- 1904م والمتعلق بحظر فتح المدارس إلا برخصة، وبروز مظاهر النهضة المشرقية في الجزائر.

وأما الثانية(1914م) تعد تاريخ عالمي(الحرب العالمية الأولى) أثر على المجال التعليمي في الجزائر و تخلي السلطات الفرنسية على تعليم الأهالي و الاشتغال بعملية التجنيد الاجباري، فعوض أن تعلمهم قامت بتجنيدهم و إقحامهم في حرب هم في غنا عنها، وهذه الفترة المنحصرة (1883م – 1914م) شهدت مجموعة من الإصلاحات المتعلقة

بالمؤسسات التعليمية والتعليم في الجزائر، وشهدت أيضا نشاط مجموعة من العلماء والمفكرين ورجال الدين، تمثل في محاولات النهوض باللغة العربية وإحياء الشخصية الجزائرية التي قام الاستعمار الفرنسي بطمسها ومحاولة القضاء عليها، وهذا ما سنعرّج عليه من خلال دراستنا هذه للمؤسسات التعليمية في الجزائر خلال (1883م – 1914م).

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية :

فاختيارنا لهذا الموضوع هو نتيجة أفكار وتساؤلات راودتنا طيلة فترة دراستنا النظرية بحكم وجود أسباب دافعة لذلك منها:

محاولة الإجابة على مجموعة من التساؤلات في الموضوع وكذلك البحث في ما توصل إليه العديد من الباحثين والمؤرخين، فكثيرا ما يهتم هؤلاء بالجانب السلبي للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر التي لا خلاف في أهدافها وغاياتها، ويتجاهلون الإنعكاسات والنتائج الايجابية لهذه السياسة من باب قول القائل " الأزمة تلد الهمة"، بحيث لا يجب التنكر للجوانب الايجابية لهذا التعليم فمن العدل الإدلاء بحداثة التعليم الفرنسي مقارنة بالتعليم المحلي العربي الإسلامي الذي كان سائدا ومنتشرا قبل دخول الاستعمار فقد كان لا يخرج عن إطار العلوم الدينية وشيئا قليلا من العلوم الدنيوية .

الأسباب الموضوعية :

التعليم الفرنسي عمل على إدخال مواد ومناهج حديثة لم تكن معروفة من قبل وهي تلك العلوم التي جعلت من الغرب كيانا حديثا ومتقدما.

وأيضا وقوف الفترة الزمنية المحددة ما بين 1883م–1914م على أمهات الأحداث والوقائع الداخلية والمؤثرات الخارجية ذات الصدى الواسع إلى جانب اكتساح هذه الفترة على نشاط نهضوي وفكري تربوي وتعليمي تبلور في زيادة الإهتمام بالتعليم للحفاظ على الهوية الإسلامية العربية.

الاشكالية البحث:

تتمثّل إشكالية هذا البحث في دراسة السياسة الثقافية الفرنسية التي اعتمدت على محاولة تغيير ثقافة الشعب والتأثير فيها، وإبقاءه يعيش التبعية المباشرة، ولا يخرج عن السيطرة من خلال تأسيس هذه المؤسسات التعليمية التي تهتم بتدريس الأهالي في الجزائر، وقد واجهها علماء الجزائر بإحياء المؤسسات التعليمية العربية الحرة، ولكن تحت الغطاء المباشر للاستعمار والمراقبة من طرف إدارتها. ومنه يمكن إجمال الطرح للإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال الفترة (1883م-1914م) على تبلور الوعي الوطني فكريا وسياسيا؟ وتندرج تحتها أسئلة فرعية منها:

- فيما تمثلت هذه المؤسسات التعليمة في الجزائر ؟
- وماهي أهم الجهات التي مثلت التعليم في الجزائر ؟
- ما هي الأهداف والانعكاسات التعليمية على المجتمع الجزائري ؟

أهداف البحث:

من أهم الأهداف التي تكمن في دراسة هذا الموضوع هي:

- توضيح أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال الفترة(1883-1914م).
- معرفة أهم المؤسسات والرجال الذين كان لهم دور بارز في تحريك وتسيير هذه المؤسسات.
- التعرف على أهم القوانين والمراسيم التي سنتها السلطات والإدارة الفرنسية في مجال التعليم.
- معرفة أهم الفئات المستفيدة من التعليم خلال هذه الفترة.
- تحليل البرامج والمناهج التعليمية التي كانت مبرمجة داخل هذه المؤسسات، والتعرف على الاهداف التي كانت تسعى الى تحقيقها.

منهج البحث:

من خلال طبيعة الموضوع، فإنها هي التي تحدد المنهج المتبع في دراسة الموضوع، لذلك سأتبع في دراستي هذه على مناهج علمية متخصصة في مجال الدراسات التاريخية وهي:

المنهج التاريخي التحليلي: حيث سنقوم بتحليل وعرض الأحداث التاريخية وفق تسلسلها الكرونولوجي، وتحليلها موضوعيا من أجل الوقوف على أسبابها وفهم العوامل التي أثرت فيها وبالتالي التوصل إلى نتائج تمكننا من تسليط الأضواء على أهم ما يميز المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال هذه الفترة.

المنهج التاريخي الوصفي: سيتم الإعتماد على هذا المنهج في سرد الأحداث التاريخية، إنطلاقا من وصفها وصفا تاريخي متعلق بترتيب أهم الأحداث المتسلسلة زمنياً ومكانياً حسب علاقتها بمجال دراستنا.

خطة البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات، ومحاولة الإلمام بمحتويات الدراسة، سنقوم بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية، وخاتمة ومجموعة من الملاحق.

ففي الفصل الاول سنعرض واقع المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من بداية الاحتلال الى غاية 1883م، وبدوره نقسمه إلى عنصريين الأول بعنوان موقف السلطات الفرنسية من التعليم العربي بدايات الاحتلال، وفيه سنتكلم عن مصير التعليم وأهم مؤسساته، وإلى محاربة مصادر تمويل هذه المراكز التعليمية من طرف الإستعمار، ونتطرق من خلال هذا العنصر إلى مصير رجال التعليم من علماء ورجال الدين بعد احتلال الجزائر، وبالنسبة للعنصر الثاني سنضعه تحت عنوان "المدارس العربية الفرنسية"، بحث نقف فيه عند إنشاءها وأطوارها التعليمية من خلال مناهجها، وأيضا عند الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المؤسسات.

أما في الفصل الثاني نخصصه لدراسة المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال (1883م-1914م)، حيث سنعرض فيه ثلاث عناصر، الأول بعنوان المراسيم المنظمة للتعليم في الجزائر من خلال التطرق إلى ثلاث مراسيم كان لها الدور البارز والمهم في مسرح الأحداث المتعلق بالتعليم ومؤسساته، وهي (مرسوم 1883م، ومرسوم 1892م، ومرسوم 1895م)، والثاني نتكلم عن المدارس الفرنسية في الجزائر، سنتحدث فيه على أطوارها التعليمية، والمدارس الإسلامية الحكومية وإنشاء الجامعة بالجزائر، بحكمها هي الأخرى مؤسسة تعليمية ولكن تعليم عالي، وبالنسبة للعنصر الثالث سنبرز فيه أثر المؤسسات الفرنسية بالجزائر من الجانب الفكري وأيضا الجانب السياسي.

وفي الفصل الثالث والأخير سنحدد من خلاله المؤسسات التعليمية العربية الحرة في الجزائر خلال (1883م-1914م)، وسنحاول إبراز أهم مراكز التعليم العربي الحر، أما العنصر الثاني نعرض فيه أهم العلماء ورجال الدين، الذين دعوا إلى التعليم العربي الحر وتركوا بصماتهم واضحة، سواء كانوا معلمين أو مفكرين، دعوا إلى التعليم أو حفزوا إليه بجميع الوسائل والطرق، في مقالاتهم أو هم من قاموا بالتدريس في المراكز التي تسهر على ذلك، أما العنصر الثالث سنتطرق إلى الإنعكاسات التي أثرت على الشباب الجزائري، وأحيت لغته وحافظت على مقوماته الشخصية، فكرياً و سياسياً.

صعوبات البحث:

لابد لكل دراسة مجموعة من الأمور التي تسهل على الباحث بحثه، وتمكنه من دراسته والتوصل إلى النتائج المراد التحصيل عليها، ولكن في المقابل هناك صعوبات تواجهه في هذه الدراسة، فبالنسبة لبحثنا هذا فإن أهم الصعوبات فيه هي:

- موضوع دراستنا هو موضوع إستنتاجي، وهذا ما صعب علينا التوصل إلى المادة العلمية المراد دراستها، لأنها جزء من كل.

– قلة الدراسات المتخصصة في مجال المؤسسات التعليمية، وخاصة ما تعلق بمراحل الإصلاح.

–صعوبة الوصول إلى مجموعة من التفاصيل المتعلقة بموضوع الدراسة، نظرا لخصوصيته أي تحديد الفترة (1883م– 1914م).

ورغم هذا تمكنت من الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تخص مجال دراستنا، وتطرقت إلى أهم النقاط التي تتعلق بالموضوع.

مصادر ومراجع البحث:

ولقد إعتمدت على مجموعة من الدراسات الهامة ومتنوعة، من كتب ودوريات ورسائل جامعية التي كانت على قدر كبير من الموضوعية بتعرضها الى السياسة التعليمية خلال العهد الاستعماري والى المؤسسات التعليمية في الجزائر بنوع من التحليل والشرح من بينها : شاري أندري جوليان، "إفريقيا تسير" من خلال هذا المصدر تعرفنا على أبرز وأهم المميزات التي ميزت المدارس العربية الفرنسية، والدور الذي أدته في صناعة ذاكرة الجزائر، كما إعتمدت على كتاب أحمد توفيق المدني، "هذه هي الجزائر" وقفنا من خلاله على السياسي الفرنسية المطبقة على التعليم العربي في الجزائر بعد الاحتلال، إضافتاً إلى كتب أبو القاسم سعد الله: "تاريخ الجزائر الثقافي" ج2، ج3، ج4، ج5، إعتمدنا بشكل كبير على هذا المرجع لأننا تعرفنا من خلال هذه الجزائر على مجموعة من المحطات التاريخية المتعلقة بحياة المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال فترة الاستعمار، خاصة فيما تعلق بالإصلاحات التي طرأت عليها، كذلك عبد القادر حلوش، "السياسة فرنسا التعليمية في الجزائر" كان لنا وقفت من خلال هذا المرجع على مختلف المراسيم التي طبقتها الإدارة الفرنسية، وذلك لمحاولة تنظيم التعليم في الجزائر، وأيضا يجي بوعزيز، "سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830/ –1954م، منن خلاله تطرقنا إلى المواقف الفرنسية من التعليم في الجزائر بداية الاحتلال، والإجراءات المطبقة ضد التعليم ومراكزه.

كما إعتدت على مجلات ودوريات متنوعة منها: (مريوش أحمد، "دراسة النهضة الفكرية في الحركة الإصلاحية في الزيبان خلال العشرينيات من القرن الحالي"، مجلة المبرز، العدد 10، 1998.1، قد كان لنا في هذا الموضوع معرفة مهمة من التعرف على المواقف الفرنسية من التعليم في الجزائر و طريقة التعامل معه، وكذلك لونيسي إبراهيم، "أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر"، مجلة المصادر، ع:19، س:1، 2009، تعرفنا من خلاله على مجموعة من الأحداث المختلفة، التي تتعلق العلماء ورجال الدين، ومصيرهم بعد الاحتلال.

إضافة إلى مجموعة من الرسائل الجامعية منها، الواعر صبرينة : **محمد بن رحال و دوره السياسي و الثقافي (19281856 م)** مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2003. وقد اعتمدت في هذه الدراسة الى معرفة السبل و الطرق التي كان يعتمدها شيوخ و علماء الجزائر في الحفاظ على الهوية الوطنية و على الثقافة الجزائرية، وأيضا لونيسي إبراهيم **:القضايا الوطنية في جريدة المبشر(1847–1870م)** رسالة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر،1994. أبرز أمر جلبنا في هذا الموضوع هو طرحه لموضوع التعليم و أهم مراحله المختلفة.

الفصل الأول:

واقع المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال (1830م-1883م)

الفصل الأول: واقع المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال (1830م-1883م)

تمهيد

أولا: موقف السلطات الفرنسية من التعليم العربي بدايات الاحتلال

1/ محاربة الاستعمار للتعليم العربي ومحاولة القضاء على مؤسساته

2/ الاستيلاء الوقف ومصادر تمويل المؤسسات التعليمية

3/ توقيف العلماء ورجال الدين

ثانيا: المدارس العربية الفرنسية

1/ انشائها

2/ أطوارها التعليمية

3/ أسباب فشل تجربة المدارس العربية الفرنسية

كانت الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي زاخرة بمراكز التعليم والثقافة، حيث كان جل الجزائريين يتقنون القراءة والكتابة ويعرفون جيدا أصول دينهم وأصول لغتهم العربية، وعند وصول الحملة الفرنسية كان أغلب الفرنسيين والمرتزقة الأوروبيين الذين جاؤوا معها ويمثلون جيشها، لا يعرفون قراءة ولا كتابة بل كانوا أميين بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهم يحملون شعار الحضارة للشعب الجزائري، فكانت من العمليات التي بدأ بها الاستعمار الفرنسي هو القيام بتدمير كل هذه المركز والاشعاعات العلمية، وبعد ذلك بدأت في محاولة إغراء الجزائريين عن طريق تعليم أبنائهم، وفتح مدارس لم ترق لمستوى علمي راق، ومن خلال هذه الفكرة سنتطرق في الفصل الأول إلى واقع المؤسسات التعليمية في الجزائر من بداية الاحتلال 1830م إلى غاية مراحل تنظيم التعليم في الجزائر وبالتحديد مرحلة تنظيمه من خلال مرسوم 1883م، و سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى عنصرين هما:

- العنصر الأول بعنوان " **موقف السلطات الفرنسية من التعليم العربي بدايات الاحتلال**" وسنتكلم فيه عن مصير التعليم وأهم مراكزه بعد نجاح الحملة الفرنسية لاحتلال الجزائر، وسنتحدث عن إستيلاء السلطات الفرنسية على مصادر تمويل هذه المؤسسات، أما عن الفرع الأخير في هذا العنصر سنقف فيه على مصير العلماء ورجال الدين الذين كانوا مصدر نور وإشعاع للمراكز التعليمية بعد إستعمار الجزائر.

- أما العنصر الثاني سنتطرق إلى المدارس العربية الفرنسية التي أنشأتها سلطات الاحتلال، حيث جعلنا في هذا العنصر ثلاثة فروع، الفرع الأول نتكلم فيه عن إنشاء هذه المدارس وعن المراسيم التي شرّعت تأسيسها والتي حدّدت مسارها، أما الفرع الثاني تحت عنوان "أطوار المدارس العربية الفرنسية"، وأهم الأطوار التي رسمت هذه المدارس وحددت من خلال القوانين والمراسيم التي وضعتها سلطات الاحتلال لتنظمها وتسيرها، وعدد التلاميذ الذين يدرسون فيها، إضافتا إلى سن الإلتحاق بها، وأيضا عدد السنوات التي يدرسها التلاميذ، وبالنسبة إلى الفرع الثالث سنحدد فيه الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المدارس والمصير التي آلت إليه.

أولا: موقف السلطات الفرنسية من التعليم العربي بدايات الاحتلال:

1/ محاربة الاستعمار للتعليم العربي ومحاولة القضاء على مؤسساته:

بعد نجاح الحملة الفرنسية لإحتلال الجزائر سنة 1830م، وقيام قادة وعساكر الاستعمار بالإعلان عن سبب قدومهم للجزائر من خلال بيان 1830م[1]، الذي بعث به القائد العام للحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر الكونت "دي بورمون"، وذكر فيه تعهده بحماية الممتلكات الجزائرية وإحترام عادات وثقافة الشعب الجزائري بكل مكوناتها من معتقدات دينية وحرية الفرد الجزائري، وقد ركز على ذلك من خلال معاهدة الاستسلام الذي ذكر فيها تعهده بشرفه وشرف فرنسا بإحترام وتقدير البنود التي يحملها البيان، وذكر حمدان خوجة* ذلك بقوله: « ...**كما أنه لن يقع اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم، ونسائهم سيحترمن...**»[2].

ونظرا لارتباط اللغة والثقافة الجزائرية بالدين الإسلامي بدأت السلطات الفرنسية التنكر لوعودها والتخلي عن المعاهدة المتفق عليها من قبل، وبتحطيم وتدمير كل ما له علاقة بالتعليم أو الدين الإسلامي، حيث حطمت الكتاتيب القرآنية، وقامت بغلق المساجد وإلغاء التعليم فيها، وتحويلها إلى إسطبلات أو تدميرها نهائيا، وعلى سبيل المثال كان في مدينة الجزائر أكثر من 112 مسجدا قبل الدخول الاستعماري واحتلال المدينة، وبعد القيام بعمليات التدمير والغلق وكل محاولات القضاء عليها بقي منها خمسة مساجد فقط، حيث أصبح

---

[1] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر.ج1، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت،1996، ص:271 .

* حمدان بن عثمان خوجة:(1773م/1841م).مناضل وكاتب جزائري، ولد بالجزائر، نفي إلى باريس سنة1883م، كان له نضال طويل وكبير في الدفاع عن القضية الجزائرية والوقوف ضد الاستعمار الفرنسي، له عدت مؤلفات أشهرها كتاب بعنوان "المرآة" صدر سنة 1883م، وكتاب آخر "لمحة تاريخية وإحصائية حول إيالة الجزائر"، وأيضا إتحاف النصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء". (ينظر إلى: احميدة عميراوي: دور حمدان خوجة في تطوير القضية الجزائرية (1827-1840)، دار البعث، ط1، الجزائر،2005.ص:61.).

[2] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة،الرغاية،الجزائر،2006، ص:172.

مسجد "علي تبشتي" الذي حوله الاستعمار إلى كنيسة تعرف بقديسة الانتصار وكذلك تحول مسجد "كتشاوة" إلى إسطبل للخيل[1]، وأيضا صارت الزوايا ثكنات عسكرية ومراكز للدرك[2].

وقد أعطيت الإنطلاقة لتطبيق المخطط الفرنسي الإجرامي مع نزول القوات الفرنسية على التراب الجزائري، فحطمت المساجد وحولت بعضها إلى كنائس، ومن أوائل المساجد التي هدمت "جامع السيدة" بالجزائر بحجة توسيع المكان حول قصر الداي، ثم جامع "محمد باشا"، و"جامع خير الدين بربروس" الذي بني مكانه مساكن فرنسية وفي بجاية هدمت عشرة مساجد، وتم تحويل بعضها إلى مقرات تحتضن الجمعيات الدينية الفرنسية، أما مسجد "سيدي الحبي" فقد إستعمله الجيش الفرنسي كمخزن مركزي للأدوية ثم هدم عام 1840م، أما مسجد "سيدي السعدي" الذي عطل منذ الاحتلال حول إلى مخزن للبارود، ثم إلى مصلحة للضرائب عام 1850م، من خلال هذه النماذج يظهر حجم الخطر الذي أصاب هذه المؤسسات، خوفا من المكانة التي تحظى بها لدى الشعب، إضافة إلى الهدم والتحويل إلى كنائس، خضعت المؤسسات التعليمية في الجزائر إلى المراقبة، كما حوصر الخطاب الديني، وحددت الدروس والمواد المدروسة من طرف الإدارة الفرنسية[3].

وفي هذا الصدد صرح الفرنسيون أنفسهم بسياستهم المتبعة للقضاء على التعليم العربي ومراكزه فقد كتب "دوكر" في تقرير له وجهه إلى نابليون الثالث وأسماه «**تقرير حول الوسائل التي يجب استعمالها من أجل فرض السلام في الجزائر**» سنة 1864م، ومن هاته الوسائل يقول " **يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية والزوايا، كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ... وبعبارة أخرى يكون هدفنا هو تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا...**"[4]، ومن مظاهر تلك السياسة غلق المؤسسات التعليمية والدينية، وفرض تعليم اللغة الفرنسية[5]،

---

[1] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مؤسسة الإمام عبدالحميد بن باديس، ط2، الجزائر،2008، ص:95.

[2] رابح دبي: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830-1962 دراسة نظرية تحليلية، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص:37.

[3] علي غنابزية: دراسات في تاريخ المقاومة الثقافية بالجزائر للحفاظ على الهوية الوطنية، ج2، الجزائر، دار مزوار، ط2، 2012، ص ص:54 - 55.

[4] مصطفى الأشرف: الجزائر "الأمة والمجتمع"، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983، ص: 129.

[5] محمد السعيد عقيب: دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955-1962، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، د.ت، ص: 56.

بالإضافة إلى التمادي في الإستيلاء على أوقاف المسلمين وكذلك الجوامع والمساجد والكتاتيب[1]، فحطمت أغلب المدارس، وكثير منها تم توقيفه عن التعليم وفرضت الرقابة على ما تبقى من بعضها، ومنها ما حولت إلى معاهد التعليم الفرنسي الخاص[2].

وإتبعت السلطات الفرنسية سياسة التجهيل، ولم تتوقف عند هذا الحد، بل تعدى الأمر إلى التدخل في مناهج التعليم وطرقه، وفرضت على الكتاتيب حظر تدريس كتب اللغة العربية كالأجرومية وألفية ابن مالك وغيرها من الكتب المتعلقة بالشريعة الإسلامية واللغة العربية[3]، وبالنسبة للتعليم داخل الزوايا فكان حسب إحصاء سنة 1871م عدد الزوايا في أرجاء الوطن الجزائري حوالي 2000 زاوية، تشرف على التعليم وتثقيف 28000 تلميذ من السكان، وكان الذين يسهرون على تسيرها والتدريس بها مدرسون جزائريون يكونون طلاباً بشكلٍ جيد، حيث بعد الإنتهاء من الدراسة في هذه المؤسسات يلتحقون بجامع الزيتونة بتونس أو القرويين في فاس، أو الجامع الأزهر بمصر[4].

واصلت فرنسا ضرب التعليم ومراكزه في مناطق الجزائر وذلك من خلال عرقلة فتح المدارس بمقتضى عدد من القوانين والقرارات الجائرة التي منعت فتح المدارس العربية، وعلى المخالفين لهذه القوانين يتم معاقبتهم بالحبس وفرض الضريبة عليهم، ولا يمكن فتح مدرسة إلا برخصة تحت شروط تعجيزية[5]. ونظرا لهذه الإجراءات الجائرة في حق التعليم بالجزائر، بالجزائر، تعدَّى الأمر إلى التدخل في تعيين رجال الدين والأئمة والقضاة، كما قامت بتفكيك المجتمع الجزائري من خلال توقيف المدرسين و رجال القضاء وأسرهم، وكان من أكبر المتحمسين للقضاء على كل ما له صلة بالثقافة أو الحضارة الإسلامية، هو الحاكم العام المدني "الأميرال دوق يدون" حيث صرح قائلا " **يجب أن يحمى القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي، فنحن الفاتحون فلنعرف كيف نفرض إرادتنا**"[6]، وخلال فترة وجيزة نزلت

---

(1) بوعزة بوضرساية: الجرائم الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص:97.

(2) رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، 1981، ص:103.

(3) عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الكيفان،الجزائر،2010، ص:64.

(4) نفس المرجع، ص ص:134- 135.

(5) رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص:101.

(6) عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص ص:64- 65.

أرقام المدارس القرآنية إلى 14 مدرسة في مدينة الجزائر، بعدما كان عددها في فترات سابقة 24 مدرسة، وذلك حسب إحصائيات سنة 1840م، وبالنسبة للغرب الجزائري والشرق كانت تشهد الوضع والمصير نفسه، بينما المناطق الصحراوية بعيدة عن مقرات ومراكز إدارة الاحتلال إستمرت في نشر التعليم وبعث رسالتها الإسلامية[1].

ولقد تعرضت العديد من الكتب العربية التي كانت تستعمل للتدريس ونشر العلم إلى الإتلاف والحرق نظراً لكثرة الحروب، هذا الامر دفع إلى تراجع وإضمحلال التعليم ومراكزه[2]، خاصة مع إستيلاء فرنسا على هذه المراكز. وتنصيب بعض الأئمة والمفتيين للإشراف عليها، ومنحهم راتب شهري من الخزينة الفرنسية مقابل القيام بأعمال تخالف الثقافة الجزائرية، وكذا الشريعة الاسلامية من أجل إرضاء فرنسا[3].

ورغم كل الإجراءات التي قامت بها فرنسا من أجل القضاء على تعليم اللغة العربية، إلا أن الشعب الجزائري بقي متمسكاً بلغته، تمسكاً قوياً متخذا أصعب الطرق، من أجل تعليمها وتعليم القرآن الكريم، معتمدا في ذلك على طريقة اللوحة والمداد، والتي بالرغم من بساطتها وبدائيتها إلا أنها أدت دورا مهما جداً في حفظ كيان الشعب الجزائري، وشخصيته العربية المسلمة، كما ظهرت أهمية هذه الطريقة بوقوفها في وجه التعليم الفرنسي وسياسة التجهيل[4].

---

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص:82.

[2] أيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة "المدارس والممارسات الطيبة والدين 1830-1880"، ترجمة: محمد عبدالكريم أوزغلة، م: مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبة،2007، ص:137.

[3] محمد بهي الدين سالم: ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير، بيروت، دار الشروق، 1999، ص:23.

[4] زلويخة بوقرة: سوسيولوجيا الاصلاح الديني في الجزائر (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين -نموذجا-)، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع الديني، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص:104.

2/ الإستيلاء على الوقف ومصادر تمويل المؤسسات التعليمية:

إن من بين الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر، لضرب التعليم ومراكزه المختلفة، هي القيام بمصادرتها لكل الأوقاف التي تعد مصدر تمويل لهذه المؤسسات، وأول إجراء هو مرسوم 1830/09/08م الذي يقضي بحجز ممتلكات العثمانيين، خاصة الحبوس (الأوقاف)، وإلحاقها بأملاك الدولة الفرنسية بالجزائر، التي تم إنشاؤها في بدايات الاحتلال خلال عهد "دوبرمون"، وتم تحديد أقصى مدة لتنفيذ هذا المرسوم بثلاثة أيام، وإن لم يتم ذلك فإن إدارة الاحتلال ستقوم بمصادرتها مباشرة بعد انتهاء الآجال المحددة في المرسوم[1]، ورغم ظهور نوايا فرنسا الخبيثة فقد واصلت مصادرتها للأوقاف، فبعد هذا المرسوم تم الإعلان عن قرار آخر يكمل المرسوم الأول وهو قرار 1830/12/07م والذي تقرر فيه حجز كل الأملاك الدينية وإلحاقها بمصلحة الدومين، وشمل مدينة الجزائر وكل ما فيها من أملاك دينية حيث إستهدف أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا[2].

ورغم هذه المراسيم والقرارات إلا أنها لم تطبق نهائيا، وبالأخص في مدينة الجزائر، ونجح جزء منها في عنابة ووهران، ويرجع سبب عدم نجاحها إلى التردد الذي شهدته السلطات الفرنسية ما بين (1830م-1834م) في تطبيق هذه القرارات، وعدم مراقبتها والإشراف عليها، حيث كان الوكلاء الذي كلفوا بمصادرتها يستغلون فرصة عدم المراقبة، فيقومون بتحويلها إلى أموالهم الشخصية، ونظرا لهذه القرارات المجحفة في حق الأوقاف، وكل مصادر تمويل المؤسسات التعليمية، فإن هذا الأمر جعل الفقر والجهل يعم بين سكان الجزائر، وهذا لتجاهل سلطات الاحتلال لكل مصادر التمويل للفقراء والأيتام، وكذلك عدم إحترام القرارات التي جاءت في إتفاقية 5 جويلية 1830م، التي نصت على إحترام الممتلكات الفردية والعامة، وعدم المساس بالمقدسات الدينية الإسلامية، ولكن ظهر الاحتلال

---

[1] جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010، ص:12.

[2] خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)، دار حلب، الجزائر، 2007، ص ص: 20 - 21

الفرنسي للجزائر على حقيقته، من خلال قرار 1830/12/07م الذي كان هدفه محو كل ما له علاقة بالدين الإسلامي والحضارة الإسلامية[1].

وذكر الجنرال "كلوزيل"* في تقرير له أن الأوقاف تعارض السياسة الاقتصادية لفرنسا، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تصدر هذه القرارات والمراسيم التي تقضي حجز الأملاك المحبوسة[2]، وفي هذا الصدد صرح "توكفيل" في تقرير له سنة 1848م بقوله" **لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال – أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجات الإنسان والتعليم العام- وذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، وأنقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تندثر وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف إنتقال رجال الدين والقانون، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا**"[3]، وإنطلاقا من هذا التقرير يتبين الإعتراف للدور البارز الذي كانت تؤديه المؤسسات التعليمية، من تنوير وتثقيف ووعي الشعب الجزائري، وكذلك الدور المهم الذي كان له فضل في تمويل هذه المؤسسات ألا وهي أملاك الوقف التي كانت مسخرة في سبيل الله لخدمة الدين والتعليم في الجزائر، لذا قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء ومصادرة كل مصدر تمويل لهذه المؤسسات، والتي من بينها الأراضي الوقفية، وهي أغلبها زراعية من بساتين وحقول فلاحية، كانت تعود منتوجاتها التي تباع إلى بيت مال المؤسسات الدينية والتعليمية[4].

ولقد قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بإصدار قانون 1846/07/21م، الذي نص على أنه يجب على كل مواطن إثبات سندات الملكية للأرض التي يملكها، كما عمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها، أما الأراضي التي ليس لها سندات أو لم يقدر صاحبها إثبات

---

[1] خديجة بقطاش: مرجع سابق، ص ص:23 – 25.

* الجنرال كلوزيل (1772-1843) (Clauzel): تولى القيادة بعد دويو رمون أوت 1830م، وبقي إلى غاية فيفري 1831، عاد مرة ثانية كقائد للجيش الفرنسي في جويلية 1835، عزل بعد فشله في حملة قسنطينة. (ينظر إلى: عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص: 72).

[2] ناصر الدين سعيدوني: "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني في أوائل الاحتلال الفرنسي"، مجلة الأصالة،عدد:89-90،الجزائر، 1981، ص: 166.

[3] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 54.

[4] عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2013-2014، ص:24.

ملكيته لها، فستحول إلى أملاك الدولة[1]، وكان الهدف من هذا القانون أن فرنسا كانت تعلم جيداً أن أغلب الأراضي في الجزائر يملكها أصحابها عرفيا، وليس لها وثائق تثبت ملكية صاحب الأرض لأرضه الفلاحية، وبهذا تكون قد حجزت هذه الأراضي بصيغة مقننة، ونتيجة لذلك فإن أكثر من 2000 أسرة جزائرية خسرت ممتلكاتها، فقد تم الحصول على ما يقارب 30.000 هكتار صودرت من طرف الإدارة الفرنسية[2]، وبعدها تم إصدار مرسوم في 1858/10/30م الذي زاد من صلاحيات القرارات السابقة التي تخص مصادرة الأراضي، وإخضاع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية، وبعد ذلك تم اصدار قانون آخر يهدف إلى تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني، وكان هذا القانون سنة 1873م[3].

وعندما رأت فرنسا ضرورة توسيع مناطق الاستيطان، لتشمل الجهة الشمالية من الجزائر بأكملها، بعدما كانت محصورة في المدن فقط، قامت بإصدار قانون 1851/06/16م حيث ينص على أن كل الأملاك المنصوص عليها في القانون الفرنسي ابتداءً من مبدإ مصادرة الأوقاف، الذي أعلن عنه منذ 1830م، لا يمكن أن تكون ملكية خاصة، وقد كان هذا القانون ما هو إلا ذريعة بصيغة قانونية، تريد الإستحواذ والسيطرة على أملاك الوقف، حيث يذكر في بندها الرابع أن أملاك الدولة تتكون من الأملاك والحقوق المنقولة والعقارية التي ترجع إلى البايلك[4]، وبعد إصدار كل هذه القوانين والقرارات تم انشاء مؤسسات خيرية، والتي جاءت لتدارك بعض التعويض الذي حرم منه الجزائريون منذ بداية الاحتلال، ورغم كل هذا قالت السلطات الفرنسية لقد أصبحت مسؤولية التعليم والطقوس الدينية، وكل ما يتعلق بالدين والزكاة تابعة للإدارة الفرنسية، ولكن حقيقة الأمر كانت عكس

---

[1] عبد الحكيم رواحنة: مرجع سابق، ص:24.

[2] الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية (1900- 1962)، ترجمة: عبدالقادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص:128.

[3] حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص:209.

[4] صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص:54.

ذلك تماما، حيث أهمل التعليم العام للجزائريين، بل تعدّى إلى محاولات القضاء عليه تماما[1].

3/ السياسة الفرنسية إتجاه العلماء ورجال الدين:

رغم كل الضربات الموجهة للتعليم في الجزائر ومؤسساته من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي، وما شهدته من قمع وتدمير، وزيادة على هذا كله فقد عملت على طرد النخبة الجزائرية المثقفة ونفيها إلى الخارج، فمثلا قامت بنفي كلٍ من حمدان بن عثمان خوجة وأحمد بوضربة وغيرهما من رجال العلم والمثقفين[2]، ومن أسباب قيام الاحتلال الفرنسي بهذا الإجراء هو ما شهدته من معارضة من طرف العلماء ورجال الدين، حيث قام شيوخ الطرق الصوفية بدعوة الشعب الجزائري للجهاد في سبيل الله ضد المحتل الكافر، وكذلك إصدار فتوى تقضي بوجوب محاربة الكافر وطرد الغزو الفرنسي من أرض المسلمين، وكانت الإنطلاقة الأولى لمقاومة الاحتلال بعد دعوة المفتي ابن العنابي* للجهاد[3].

وكان أول من قام بدراسة في الميدان هو "دو نوفو" حيث ألف كتابه بعنوان « **الإخوان. الطرق الصوفية الدينية عند مسلمي الجزائر عام 1845م**»، وقد أظهر عدة نتائج توضح خطر هاته المراكز الدينية والطرق الصوفية في مواجهة الاحتلال الفرنسي[4]، ولكن هناك بعض الطرق الصوفية التي إستغلها الاستعمار الفرنسي لخدمة مصالحه، حيث وقع إتفاق هو الأول من نوعه، بين قائد الجيش الفرنسي الجنرال "بيرتزين" والحاج "محيي الدين بن مبارك"، مرابط مدينة القليعة، وتم منحه لقب الأغا، وكان الإتفاق على منحه قيادة المناطق المجاورة للعاصمة، والتكليف بمهمة تهدئة الأوضاع ومهمة الوساطة بين العرب

---

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)،ج5، دار الغرب الاسلامي،ط1،بيروت،1998م، ص:186.

(2) خديجة بقطاش: مرجع سابق، ص:21.

* ابن العنابي: هو أحد رجال الدين الذين يتبعون المذهب الحنفي، من الأوائل الذين حملوا لواء الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي على الجزائر، سجن ونفي إلى المشرق بدايات الاحتلال. (ينظر: أبو القاسم سعد الله: "من آثار ابن العنابي"، مجلة الأصالة، ع:39، س:5، الجزائر، مطبعة البعث، نوفمبر- ديسمبر 1976، ص: 90.

(3) احميدة عميراوي: جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، الجزائر، دار الهدى، ط2، 2005، ص: 53.

(4) طيب جاب الله: "دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، مجلة معارف، ع:14، س:8، منشورات كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة البويرة، أكتوبر 2013، ص:143.

والفرنسيين[1]، وهناك أيضا بعض العائلات الدينية ربطوا مصالحهم بالإدارة الفرنسية، وذلك لكي يحافظوا على مكانتهم داخل الزوايا ويحافظون على مصالحهم الشخصية[2].

وقد قام الحاكم العام بإصدار منشور سنة 1847م الذي يقضي بمراقبة الزوايا، وكلف بهذه المهمة خبراء وضباط المكاتب العربية، وكان لهذا المنشور صدى وأثر كبير على رجال الدين والعلماء من خلال المضايقة وتعطيلهم على القيام بمهامهم الدينية والتعليمية، وكانت ردت فعلهم هي محاولة التخلص من هذه المضايقات والمتاعب التي يرغمهم عليها الاستعمار الفرنسي، ونذكر من بين هؤلاء العلماء "عبدالحفيظ الخنقي" الذي كان رافضا الإنطواء تحت طاعة الادارة الفرنسية[3].

وكما سبقت الإشارة إلى التصريحات التي أدلى بها الفرنسيين، نعيد من خلال هذا الموقف ذكر القول الذي صرح به دي "توكفيل" في أحد تقاريره سنة1847م قائلا " ...**لقد انطفأت الانوار من حولنا وتوقيف رجال الدين ورجال القانون...**"[4]، كما يمكن ذكر إحدى الشهادات التي صرح بها الجنرال "دوماس" في أحد تقاريره قائلا "**مر خلال احتكاكنا بالأهالي أن وجدنا نصف بينهم يعرفون القراءة والكتابة وأنه في كل عرش وفي كل حي توجد مدرسة، إلا أنه بعد 20سنة من الاحتلال أصبح من الصعب جدا العثور على موظفين يتولون القضاء**"[5]، ومن خلال هذا التقرير يمكن القول إن فرنسا قامت بالقضاء على كل رجل في الجزائر له علاقة بالتعليم من علماء ورجال دين وقضاة، وذلك بغية تجهيل الشعب الجزائري، ويمكن أن نستنتج منه أيضا أن فرنسا كانت تسعى جاهدةً إلى ذلك حيث خلال 20سنة فقط تم القضاء على المعلمين وتوقيفهم على أداء مهامهم التعليمية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1954)، ج4، مرجع سابق، ص: 34.

[2] إبراهيم مياسي: "مساهمة القادرية في تأطير الثورات الشعبية"، مجلة الدراسات، جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2003-2004، ص:94.

[3] عبد الحميد زوزو: ثورة الأوراس 1879، الجزائر، موفم للنشر، 2011، ص:148.

[4] نفس المرجع، ص: 151.

[5] إبراهيم لونيسي: "أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر"، مجلة المصادر، ع:19، س:1، 2009، ص ص:16- 17.

ومن الإجراءات التي قامت بها سلطات المحتل هي السيطرة على العلماء والأعيان، حيث عملت على تفريق شملهم من خلال دفعهم إلى الهجرة أو إغرائهم بوظائف، وبالنسبة للذين تم نفيهم بالقوة خارج أرض الجزائر، نذكر منهم "مصطفى بومرزاق" الذي رفض الإنطواء تحت لواء الإدارة الفرنسية، وقد تعدى أمر العلماء ورجال الدين إلى القيام بقتلهم، حيث تم قتل عدد منهم ومن بينهم محمد بن علال والشريف بوبغلة، إضافةً إلى هذا فإنه يوجد من رجال الدين الذين تعاونوا مع إدارة الاحتلال من بينهم بعض رجال الزوايا والطرق الصوفية، وذلك لخدمة مصالحهم الشخصية والعمل على تهدئة الأوضاع العامة في الجزائر.[1]

وبعد مرور سنوات على العمليات المجحفة في حق العلماء ورجال الدين، من التضيق والنفي والقتل وإرغامهم على خدمة مصالح الاستعمار الفرنسي بالجزائر، فإن فرنسا لم تضع كل هذه الأمور في حساباتها، نظرا للضغوط الاجتماعية وضربات المقاومة الشعبية، بدأت تفكر في إسكات الجبهة الاجتماعية، ومحاولة إغرائها من خلال تعليم بعض الاهالي وليس كلهم، وأرادت إيجاد طبقة من رجال الدين، لأنها بعد مرور حوالي عشرين سنة على الاحتلال وجدت نفسها في حاجة ماسة إلى علماء توظفهم في المناصب الشرعية، وخاصة لما أدركت أن لرجال الدين أهمية بالغة بين أوساط القبائل والأعراش، وحتى المدن الجزائرية المختلفة، لذا إنطلقت في محاولة إعادة بعث الروح من جديد في التعليم التقليدي المندثر والمهمل من طرفها، ولكن تريده أن يكون حسب إرادتها وبالطريقة التي تحبها، حتى يكون في خدمة مصالحها ويحقق أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها بكل السبل والطرق، ولو على حساب الشخصية الجزائرية وكرامتها[2].

كما أن قيام الإدارة الاستعمارية بالإشراف على الشؤون الدينية، كان له الأثر السلبي البالغ على رجال الدين، حيث تقلص عددهم في المساجد، وعدم توفيرهم للنصيب الكافي لتغطيت حاجيات المساجد في أنحاء الجزائر، حيث وصل عددهم خلال فترة من الفترات إلى أقل من 149 إماما، وتم تحديد 25 إماما فقط لأداء خطب الجمعة، و21 منهم يقوم بمهمة

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص ص:35 - 36.

[2] إبراهيم لونيسي: "أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر"، مرجع سابق، ص ص: 18- 19

التدريس و150 مؤذنا، وقد وصل مجموع عدد موظفي السلك الديني الإسلامي في أنحاء الجزائر كلها إلى 345 موظفا[1].

ثانيا: المدارس العربية الفرنسية:

1/ إنشاؤها:

تأسست المدارس العربية الفرنسية في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية[2]، حيث لم تعرف الجزائر قبل هذه المدارس أي نظام فرنسي بالجزائر يخص التعليم، وكان أفراد المجتمع الجزائري يتعلمون في الزوايا والكتاتيب القرآنية والمساجد، تعليما بسيطا بسبب الضغوط والخناق الذي فرضته إدارة الاحتلال على مراكز التعليم، وكان تمويلها من النفقات الخاصة ونفقات الأوقاف[3]، وإن إنشاء هذه المدارس لم يتم إلا بعد أن طلب الحاكم العام الجنرال "شارون" ذلك من رئيس الجمهورية، إذ أخبره أنه لا يوجد في الجزائر أي مدرسة لتعليم الأهالي العلوم العقلية كالنحو والفقه والتوحيد[4]، وقد تم تحقيق هذا الطلب من خلال مرسوم جويلية 1850م، والذي نص على تأسيس مدارس عربية فرنسية، ولكنها لم تنظم على أساس علمي إلا في عهد الامبراطورية، وكان هدفها سياسيا لا علميا يهدف إلى تثقيف الجزائريين، وقد قال أحد الفرنسيين في شأن الهدف من تأسيسها وذلك سنة1861 " **إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة، العربية-الفرنسية، هو القضاء على المدارس العربية الاسلامية الخاصة والحرة**"[5].

وقد كان إهتمام إدارة الاحتلال بإنشاء هذه المدارس، يهدف إلى تكوين طبقة من المثقفين ثقافة فرنسية، وكذا مجموعة من الموظفين الذين يقدمون يد المساعدة، ويكونون وساطة بين الإدارة الفرنسية المحتلة والأهالي الجزائريين، بحيث يساعدهم في تعليم

---

(1) عبد المجيد بن عدة: مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال جهود الرواد المصلحين 1900-1925م، رسالة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1991-1992م، ص:31.

(2) عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص:54.

(3) إبراهيم لونيسي: القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870)، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993-1994، ص:319.

(4) إبراهيم لونيسي: "أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر"، مرجع سابق، ص:20.

(5) عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص:54.

الجزائريين، ويكونون مترجمين بين الحكام الفرنسيين وبقت الشعب الجزائري، وهكذا يسهل عليهم تنفيذ أهدافهم ومشاريعهم الاستعمارية[1]، وبموجب مرسوم 1850/09/30م تمت تسميتها بالمدارس الحكومية الثلاث أو المدارس الرسمية، أو المدارس الشرعية أو الفقهية، ورغم كل هذه التسميات لم يختلف الأمر بالنسبة للفرنسيين، الذين ظلوا يطلقون الإسم العربي على المدارس، وذلك بترجمتها حرفيا للفرنسية وبمعنها المباشر إلى العربية، وكان القصد من هذه التسميات زعمهم يحافظون ويهتمون بالثقافة الجزائرية التي تنظر إلى المدرسة على أنها المكان المخصص لتدريس مختلف العلوم، وبمستويات متباينة من الثانوية إلى العالية مثل: المدرسة المحمدية بمعسكر، والكتانية في قسنطينة (ينظر إلى الملحق رقم:02 ص:86)، ومازونة في تلمسان، والقشاشية في العاصمة، ومن هنا جاءت تسمية المسيد على الكتاتيب المخصصة للتعليم القرآني الإبتدائي، أما التعليم العالي فقد تركز في الزوايا الشهيرة أو المساجد الكبرى[2].

ومن أبرز المدارس العربية الفرنسية تلك المدرسة التي فتحت بالجزائر والمعروفة باسم "المدرسة السلطانية" أو "الكوليج الامبراطوري"، والتي أمر الامبراطور "نابليون" نفسه بتأسيسها، وذلك بمقتضى المرسوم الصادر يوم 1857/03/14م، وتعود فكرة تأسيسها إلى سنة 1846م، حسب ما رواه "شارل فيرو" الذي قال "**إنه خلال هذه السنة كان السيد بيرون*يقضي بإجازته السنوية في باريس وفي الوقت نفسه فكر في إنشاء مدرسة ثانوية للطلبة الجزائريين في باريس فاقترحت هذه الفكرة على بيرون**"، ولم يتم تحقيق هذه الفكرة إلا بعد مرور عشر سنوات عليها، إذ تحققت على يد الحاكم العام "راندون" لكن المشروع كان في الجزائر وليس في فرنسا[3].

---

[1] عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص:58.

[2] كمال خليل: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر "التأسيس والتطور (1850-1951)"، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص:69.

* بيرون: هو نيقولا بيرون (1798م-1876)، مستشرق فرنسي تخصص في الطب وأثناء ممارسته للطب تعلم اللغة العربية، وتولى إدارة المدرسة السلطانية في الجزائر سنة1857م، وبعد سبع سنوات سمته الادارة مفتشا عاما للمدارس العربية الفرنسية في الجزائر (ينظر إلى: إبراهيم لونيسي:" أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر"، مرجع سابق، ص ص:44- 45).

[3] نفس المرجع، ص ص:26 - 27.

وبالنسبة لتمويل هذه المدارس كان على حساب الدولة المسؤولة المشرفة عليها، حيث تم تحديد ضباط من المكاتب العربية لمراقبتها وتفتيشها، ويكون هؤلاء مصحوبين بالمشايخ الذين يكون لهم خبرة بمقاصد اللغة العربية كالنحو وغيره، ويتم إختارهم من طرف الحاكم العام، أما عن الإلتحاق بهذه المدارس فلم تحدد السلطات الاستعمارية طريقته، حيث أنها مفتوحة لكل الراغبين في إكمال دراستهم داخلها، ولكن الشرط الوحيد هو القيام بتقديم طلب للمكتب العربي كي يوافق عليه حاكم المنطقة، أما فيما يخص مدة الدراسة فيها كانت ثلاث سنوات، وبقيت هذه المدارس مجانية إلى غاية 1859م، حيث كانت الإدارة الفرنسية تخصص لكل مدرسة منحة تقدر ب 1000 فرنك سنويا توزع على العشرة الأوائل، أي لكل تلميذ 100 فرنك، أما أجرة المدرس الفرنسي- وهو مدير المدرسة في الوقت نفسه- هي 1200 فرنك سنويا، أما المدرس الجزائري (الأهلي) فأجرته 200فرنك، ويمكن للحاكم العام أن ينعم عليهما بمكافأة سنوية، بشرط ألا تتجاوز نصف راتبهما، هذا بالنسبة لمدارس الذكور، أما مدارس الإناث فلكل مدرسة مدرستان إحداهما فرنسية والأخرى جزائرية، وأجرة المدرسة الفرنسية هي 1000فرنك سنويا أما الجزائرية 500فرنك[1].

وبعد إصدار مرسوم 1876/02/26م والذي نص على منح الأكاديمية الإدارة البيداغوجية للمدارس العربية الفرنسية الواقعة في المناطق العسكرية، وكان للحاكم العام الصلاحيات الكاملة للتحكم في هذه المدارس، وذلك بتفويض من طرف وزارة التربية والتعليم في فرنسا[2]، ومن خلال ما سبق يمكن القول، إن المرسوم جاء ليضع هذه المدارس تحت تفتيش ومراقبة صارمة، وقد أتبع هذا المرسوم بمرسوم آخر يدعمه ويضيف له قرارات تزيد من شدة المراقبة ألا وهو مرسوم 1876/07/29م، الذي نص على عدت قرارات من بينها الرقابة السياسية على المدرسة، والتي تتولاها السلطة العسكرية، تحديد النفقات المالية المخصصة للمدرسة، وكذلك إعادة النظر في النظام الإداري للمدرسة وبرنامج التدريس والحالة الصحية لموظفي المدرسة وتلاميذها، وغيرها من المواد التي تزيد تعقيدا في شأن

(1) إبراهيم لونيسي:" أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر"، مرجع سابق ص ص: 21 - 25.
(2) عبدالقادر حلوش: مرجع سابق، ص:130.

تدريس الأهالي الجزائريين، بحيث ضم هذا المرسوم 77 مادة كما سبق أن ذكرنا بعضها آنفا[1].

أما بالنسبة لتسيير هذه المدارس فإنه ومنذ تأسيسها – بالنسبة لمدرسة تلمسان- بقيت تحت تسيير فرنسي، أما مدرستا قسنطينة والجزائر فإنها كانت تحت إدارة جزائريين حيث أسندت مدرسة قسنطينة إلى القاضي "محمد الشاذلي القسنطيني"، ومدرسة الجزائر إلى "أحمد بن البشير" ثم إلى "حسن بن بريهمان"، ولكن ذلك لم يسقط دور السلطات الفرنسية في تعيين والتسيير الرسمي لهذه المدارس[2].

ورغم قيام السلطات الفرنسية بإنشاء المدارس العربية الفرنسية، ومحاولتها لإغراء العلماء ورجال الدين لكي ينحرفوا عن أصول دينهم الحنيف، وكذلك القيام بإسكات المقاومات الشعبية وعزل الشعب عنها، إلا أن الشعب الجزائري تفطن لكل تلاعبات الاستعمار الفرنسي، وظهر ذلك من خلال قيامها بإصدار جملة من القرارات والمراسيم التي تزيد من تعقيد أمور التعليم وكذلك تضيق الخناق على اللغة العربية والدين الاسلامي، وهذا واضح من خلال المناهج التي تتبعها هذه المدارس والذي لا يلبي متطلبات التلميذ الجزائري وذلك عند المساس بعقيدته الاسلامية، وايضا عند القيام بطرد التلاميذ من المرحلة الابتدائية ولا يمنحونهم فرصة لمتابعة دراستهم في الأطوار العليا[3].

2/ أطوارها التعليمية:

أ/ الطور الابتدائي (التعليم الابتدائي):

كان بداية هذا الطور مع الإعلان عن المرسوم الذي صدر في 14 جويلية 1850م، والذي نص على إنشاء المدارس العربية الاسلامية التي من خلالها يتم تلقين الأطفال الجزائريين الفرنسية والعربية، وتتمحور موادها في اللغة الفرنسية وقواعها النحوية والصرفية، وكذلك العمليات الأربعة في الحساب حيث يتم تعليمهم عمليات الجمع وعمليات الطرح

---

[1] محمد المهدي بن علي شعيب: أم الحواضر في الماضي والحاضر – تاريخ مدينة قسنطينة، الجزائر، مطبعة البعث، 1980، ص:295.

[2] كمال خليل: مرجع سابق، ص:82

[3] أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص: 270.

وعمليات الضرب وعمليات القسمة، كما يتم تعليمهم مادتي التاريخ والجغرافيا، ولكن برنامجهما يحمل تاريخ فرنسا وجغرافيتها وكذلك أوروبا، كما يتم تلقينهم الموسيقى، وأيضا اللغة العربية، ولكن يحمل برنامجها تعليمهم الحروف والكلمات وكيفية تركيب الجمل فقط[1].

وكانت أيام الدراسة في هذه المدارس ثلاثة أيام في الأسبوع، وقد وضعت هذه المدارس خلال هذا الطور تحت الإشراف المباشر لحاكم المناطق التي يكون بالقرب منها، حيث يقومون بإرسال تقارير في كل فصل دراسي إلى وزير الشؤون الحربية، والتعليم في هذه المدارس مجاني خلال هذه السنوات الأولى، غير أنه ليس إجباريا[2].

ب/ الطور المتوسط (المدارس المتوسطة):

نظرا للتنظيم المحكم والجيد للمدارس العربية الفرنسية، وذلك من خلال تحديد شروط الإلتحاق بها كالمستوى العلمي للذين يريدون متابعة دراستهم، وكذلك تحديد سن الإلتحاق، وأيضا وضع شروط تخص المدرسيين الذين يلتحقون في سلك التوظيف داخل هذه المدارس، والأمر المهم بالنسبة للسلطات الاستعمارية فيما يخص الموظفين الجزائريين هو الولاء والطاعة للإدارة الفرنسية، وقد قامت سلطة الاحتلال بمحاولة تحسين صورة هذه المدارس، وذلك بإعطائها صبغة المستوى العالي لها، فأسموها بالمدارس العليا، ولكن في حقيقة الأمر هي لم تتعدَّ مستوى أو طور المتوسط، فبالنسبة لمنهاجها وطريقة تدريسها لم تعدَّ ذلك[3].

وقد جاء مرسوم سنة 1863م، الذي من خلاله تم تحديد عدد السنوات التي يتم دراستها داخل هذه المدارس، والذي حدد ثلاث سنوات لتكوين التلاميذ، وكان أغلب المواد التي تدرس باللغة العربية من حساب وتاريخ وجغرافيا، ويشرف عليها المدرسون داخل المدرسة، ولكن الغريب في الأمر هو أن المنهاج والبرنامج الجديد الذي تم تحديده يفتقد إلى وجود كتب بالعربية تناسبه[4]، وبعد إنتهاء الدراسة خلال هذه السنوات قبل تخرجه يجري

---

[1] كريمة بوبكر: دور النخبة المثقفة أثناء الاستعمار وبعده في الجزائر، رسالة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في علم الاجتماع تخصص ثقافي، معهد علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 40.

[2] إبراهيم لونيسي: "أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر"، مرجع سابق، ص: 25.

[3] أبو القاسم سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3، مرجع سابق، ص:368.

[4] الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر،1993، ص: 25.

التلاميذ إمتحان التخرج، وهو الإمتحان الختامي لسنوات الدراسة، أثناء السنوات التي يقضيها التلاميذ في المدارس، يتم منحهم 0.80 فرنك كمساعدة لقضاء حاجياتهم من مأكل وملبس وغيرها في تدبر شؤونهم اليومية، وكل هذه الإجراءات تبين مدى محاولة فرنسا وسعيها الحثيث على فرنسة الشعب الجزائري، ويتضح هذا من خلال القيام بوضع المدارس العربية الفرنسية، وبهذا تتم فرنسة جزئية للموظفين وكذلك لبعض المواد[1]، ونظرا لعدم التكوين الجيد والمستوى المتدني بالنسبة للتلاميذ، فإن هذا الأمر يجعلهم يتلقون صعوبات في ممارسة أي مهنة تواجههم مستقبلا[2].

3/ الأسباب التي أدت فشل المدارس العربية الفرنسية:

إن ما قامت به السلطات الفرنسية من فتح مدارس لأطفال الجزائر، كان هدفه القضاء على الهوية الوطنية وسلخ أبنائها من الشخصية العربية الإسلامية، وكذلك لإسكات الجبهات التي تقاتلها من الوطن (المقاومات الشعبية)، ولم يكن الهدف هو تثقيفهم والرفع من مستواهم العلمي. وكان الهدف أيضا من فتح المدارس العربية الفرنسية هو إدماج المجتمع الجزائري والإثبات لهم بأن الثقافة العربية هي نفسها الثقافة الفرنسية، وبهذا يسهل على سلطات الاحتلال صهرهم في الثقافة الفرنسية من خلال التعليم، ويمكن لهم السيطرة على عقول الأطفال ونشأتهم على قبول الاستعمار والاعتراف له بأحقية امتلاك أرضهم وإستيلائهم على حكم الجزائر، وكذلك تلقينهم دروس بسيطة ليحدوا من الفكر الوطني، فلا يستطيعون منافسة المستوطن الاوروبي على تقليد المناصب والوظائف[3].

كان التعليم في هذه المدارس موجها للذين يوالون الاستعمار، لذا يكون المتعلمين قلة قليلة لا تستطيع إثبات وجودها، وإذا نالوا بعض الوظائف يكونون في خدمة مصالح الاحتلال وقد أثبت ذلك "فلمان" وذلك بقوله " **إن الغاية ليست لتكوين مختصين... وليس لتكوين مدرسين للتعليم العمومي، كما أنه ليس من أجل تعليم العربية للفرنسيين، ولا من**

---

[1] كمال خليل: مرجع سابق. ص: 101.

[2] محفوظ قداش وجلالي صاري: الجزائر في التاريخ "المقاومة السياسية1900-1954 (الطريق الاصلاحي والطريق الثوري)"، ترجمة: عبدالقادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987، ص:229.

[3] عبد القادر جغلول: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص: 61.

أجل تعليم الفرنسية للعرب، إنها من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا"[1].

ومن خلال هذه الأهداف التي أنشأت من أجلها المدارس العربية الفرنسية يمكن القول، إنها تحمل بذور فنائها في طياتها، حيث لم يكتب لها النجاح وذلك لعدت أسباب مختلفة من بينها ما لاقته هذه المدارس من معارضة البلديات لها من جهة، بعد أن وضعتها القوانين تحت إشرافها الإداري وعلى نفقاتها المالية، كذلك الرفض من طرف الاوروبيين لأي فكرة أو محاولة تريد تأسيس المدارس العربية من جهة ثانية، حيث يرون أن تأسيسها هو عمل على تحسين ظروف الجزائريين، وأيضا يعتبر نوعا من المحبة ورفع الضغط عنهم، ومن بين أسباب إندثارها وزوالها هو تحولها إلى المناطق المدنية، وإشرافها المالي أي أنها أصبحت تحت نفوذ البلديات، وذلك بموجب إصدار مرسوم 1865/05/11م، بعدما كانت تحت الحكم العسكري، شهدت خلالها نوع من التحسن والجدية في عملها، ولكن البلديات لم تهتم لأمر تعليم وتثقيف الجزائريين، وتوقفت عن تقديم النفقات والأجور للموظفين الجزائريين، ونظيف لأسباب فشل هذه التجربة عدم قبول الجزائريين الإلتحاق بهذه المدارس لأنها تحت إشراف مدرسيين مسيحيين يعملون على التبشير والدعوة إلى المسيحية، هذا الأمر جعل منهم يتخوفون على عقيدتهم ودينهم الإسلامي[2].

ويمكن إجمال أسباب فشل المدارس العربية الفرنسية في عاملين أساسيين هما:

العامل الوطني: وتمثل هذا العامل في عدم رضا الجزائريين عن التعلم داخل هذه المدارس التي تشرف عليها سلطات الاحتلال الفرنسي، لأن برامجها خالية من أصول اللغة العربية وركائز الدين الإسلامي، والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر، وإلى كل ما يتعلق بعروبة وإسلام الجزائريين، فهي برامج تجذر الفكر الاستعماري، وتعمل على تحقيق أهدافه ومناهجه وثقافته ولغته، وكل هذه الأمور تتنافى مع مقومات الشخصية العربية الإسلامية

[1] عبد القادر جغلول: مرجع سابق، ص: 61.

[2] عبدالقادر حلوش: مرجع سابق، ص ص: 54 – 55.

للمجتمع الجزائري، ولذا وقف الجزائريون وقفة المتخوف والمتردد والتشكيك في نوايا الاحتلال التي لا تريد لهم خيرا[1].

أما العامل الثاني فهو: عامل متعلق بالاستعمار الفرنسي في حد ذاته، بحيث كانت هناك تخوفات من خطر نشر التعليم وخاصة أنه مختلط يجمع العربية والفرنسية في مدرسة واحدة، وبهذا تزيد ثقافة الشعب الجزائري ويزيد نفوذه، ويصبح يطالب بحقوقه وأيضا يمكنه السيطرة على العديد من المؤسسات الإدارية، لذا رأت فرنسا بأنه يسهل التحكم في شعب جاهل أمي أكثر من شعب يكون متعلما ومثقفا[(2)]، وخير دليل على تخوف فرنسا هو إهمال البلديات للمدارس العربية الفرنسية وعدم الانفاق عليها أدى إلى إندثارها وزوالها.

[1] سميرة بوضياف: "ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية"، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد08، جامعة قسنطينة02، 2014، ص ص:71 72.

[(2)] نفس المرجع، ص: 72.

وفي أخير يمكن أن نستنتج من خلال هذا الفصل أن الاحتلال الفرنسي عمل جاهدا وبذل قصار جهده من أجل محو الشخصية الوطنية للمجتمع الجزائري، ومحاولة القضاء على هويته، وذلك بشتى السبل والطرق القمعية والوحشية وأيضا سياسته الإغرائية، وتظهر حقيقة الاستعمار الفرنسي جلية وواضحة عند قيامه بالمساس بكل ما له علاقة بالهوية الوطنية ومحاربة كل مراكز العلم الديني، والقيام بمحاربته وتدمير كل مؤسساته، والسيطرة والاستيلاء على كل مصادر التمويل التي تدعم المراكز التعليمية، وخاصة الوقف الذي كان المصدر الأول لتمويلها، وقد ركزت السياسة الاستعمارية على رجال الدين والعلماء لقربهم من الأهالي، فإستمالت ما إستطاعت منهم، وقامت بنفي وتهجير كل من رفض التعاون معها، ويعتبر فشل تجربة المدارس العربية الفرنسية منذ تأسيسها الأول راجع إلى عدم تلبيتها للمصالح العامة سواء للأهالي الجزائريين أو المستوطنين الأوروبيين.

الفصل الثاني:

المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م)

الفصل الثاني: المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م)

تمهيد

أولا : المراسيم الفرنسية المنظمة لتعليم في الجزائر

1/ مرسوم 1883/02/13م

2/ مرسوم 1892/10/18م

3/ مرسوم 1895/07/23م

ثانيا: المدارس الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م)

1/ أطوارها التعليمية (المدارس الابتدائي, التعليم الثانوي)

2/ المدارس الإسلامية الحكومية

3/ نشأة جامعة الجزائر 1909م

ثالثا: تأثيرات المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م) فكريا وسياسيا

1/ تأثيراتها الفكرية

2/ تأثيراتها السياسية

لم يظهر موضوع التعليم في سياسة فرنسا إلا بعد 1850م، أي بعد مجيء الحكم الامبراطوري كما تطرقنا إليها في الفصل الأول، وكما رأينا أن موقفها من التعليم العربي ومراكزه كان قاسيا جدا، ولكن هذا زاد من سخط الأهالي على السلطات الاستعمارية، فبدأت في التفكير بمحاولة تنظيم التعليم بعدما كان تحت الوزارة الحربية، وقامت بإصدار مجموعة من المراسيم والقرارات بهدف تنظيم التعليم العمومي وكذا التعليم الخاص، لكن كل هذه القرارات والمراسيم لم تغير شيء من الوضع المأساوي الذي يعيشه واقع المؤسسات التعليمية في الجزائر رغم إصدارها لمرسوم 1883م الذي يعتبر أول مرسوم يفرض إجبارية التعليم ومجانيته للأهالي الجزائريين وعمل على نزع تسيير المؤسسات التعليمية من الوزارة الحربية ليضعها في يد الحكم المدني (البلديات)، إضافة إلى مراسيم أخرى تنظيمية، وقد شهد التعليم تحسنا طفيفا خاصة مع ظهور التعليم الجامعي في 1909، وكان لها أثر على الفكر والوعي الوطني الجزائري بالسلب والإيجاب، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال فصلنا الثاني الذي بعنوان " المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال (1883 – 1914م).

قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث عناصر، الأول تكلمنا فيه عن المراسيم التنظيمية للتعليم الفرنسي في الجزائر، ووضع خلاله ثلاث مراسيم (مرسوم 1883م ومرسوم 1892م ومرسوم 1895م)، أما العنصر الثاني فتكلمنا فيه عن المدارس الفرنسية في الجزائر وهو بدوره قسمناه إلى ثلاث فروع وهي الأول: أطورها التعليمية والثاني: المدارس الاسلامية الحكومية أما الفرع الثالث: تكلمنا عن إنشاء جامعة الجزائر1909، وبالنسبة للعنصر الثالث تطرقنا فيه من خلال فرعين إلى أثر المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر الفكرية والسياسة، فتكلمنا في الفرع الأول على الأثر الفكري أما الثاني تكلمنا عن الأثر السياسي.

أولا: المراسيم الفرنسية المنظمة لتعليم في الجزائر:

1/ مرسوم 1883/02/13م

جاء هذا المرسوم في عهد النظام المدني، عندما أرسلت لجنة من الخبراء والمفتشين إلى الجزائر، تمخض عنها إصدار مرسوم 13 فيفري 1883م[1]، وذلك لمحاولة تنشيط التعليم الابتدائي وتنظيمه من جديد، وفي هذا الصدد صرح إيميل كومب قائلا" **إن مرسوم 1883م التي وضع بتعليمات من جول فيري – وزير التربية والتعليم- وبعد التحقيقات الميدانية الرسمية لكل من لوبورجوا وخاصة ما سكاري، هي التي أعطت إحياء وتنشيط التعليم الابتدائي الأهلي من جديد بتنظيمه وفق مخطط جديد**"[2]، وقد نص هذا المرسوم على أن تلزم البلديات على تأسيس مدرسة أو مدارس مجانا للأطفال الأوروبيين والأهالي على حد سواء (المادة: 1، 2، 3، 4)، ويؤسس نفس التعليم ونفس المدارس لكل من الأطفال الأهالي والأوروبيين في البلديات كاملة السلطة والبلديات المختلطة (المادة: 38 إلى 41)، يعطى التعليم في البلديات الأهلية باللغتين العربية والفرنسية في مدارس خاصة (المادة: 42، 43)، ويثبت مبدأ إجبارية التعليم وإلزاميته، وعلمانية التعليم وضمان حرية الفكر عند التلاميذ (المادة: 35)، وتؤسس ثلاث أقسام للمعلمين (موجهة لتحضير الأهالي إلى وظائف التعليم) (المادة: 36)، إحداث كتب خاصة بالتعليم الأهلي (المادة: 37)، وإحداث شهادات خاصة، هي شهادة الدراسات الأهلية (المادة: 31)، وتأسيس هيئة من المدرسيين الأهالي (المادة: 39)[3].

كان هذا المرسوم وراء إنشاء نوعين من المدارس الأول خاص بأبناء المعمرين و الثاني بأبناء الجزائريين، و كلاهما يتلقى تعليما بالفرنسية، وقد قام بتقسيم التعليم الابتدائية إلى نصفين:

---

[1] كمال خليل: مرجع سابق، ص: 38

[2] عبدالقادر حلوش: مرجع سابق، ص: 142

[3] نفس المرجع، ص:141.

أ/ في البلديات الأهلية:

المدارس الرئيسية: (Ecoles Principales): يكلف مدرس فرنسي بتسييرها ويتم تعينه من طرف الحاكم العام، وذلك باقتراح من مديرية التربية والتعليم، وتعرف هذه المدارس أيضا باسم مدارس المركز" وسميت بهذا الاسم لوقوعها بعيدة عن المراكز الفرنسية، وكذلك المدارس التحضيرية: (Ecoles Préparatoires): ويقوم بتسييرها مساعدون جزائريون يكونوا ذو خبرة ومتمرنين على تسيير المدارس، ولكن يخضعون لرقابة وإدارة المدرسيين الفرنسيين، ويتم تأسيس هذه المدارس تحت قرار من الحاكم العام و باقتراح من المنطقة العسكرية أو بناء على طلب من مفتش الأكاديمية، وفي كل الحالات لا تتم إلا باستشارة مجلس الولاية، المدارس الصبيانية (Ecoles enfantines): هي مفتوحة للأطفال الجزائريين وهي لا تختلف عن المدارس الأوروبية من حيث النوع فهو نفسه[1].

ب/ في البلديات كاملة السلطة والمختلطة:

تعرف المدارس الموجودة في البلديات كاملة السلطة والمختلطة بالمدارس العادية، وخصصت فيها مدارس للأطفال الأوربيين، وفي البلديات المختلطة [جزائري. فرنسي]، وهي مدارس واقعية قريبا من المواقع الفرنسية بحيث تستقبل هذه المدارس العنصر الجزائري غالبا[2].

نلاحظ أن مرسوم 1883م قد منح تعليم الأهالي فرصة جديدة، ولكن نجد أن النتائج ضعيفة لاتصل إلى 02% من التلاميذ الذين لهم مكان للدراسة، وهذا ما يظهر من خلال الجدول الآتي:

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق. ص ص: 142 - 143.

[2] رابح دبي: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، مرجع سابق، ص: 77.

- نسبة المتمدرسين الجزائريين ما بين 1882م- 1887م[1]:

السنة	عدد التلاميذ	النسبة المئوية
1882	3172	%0,62
1883	4095	%0,77
1886	7341	%1,37
1887	9064	%1,96

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إلتحاق أطفال الجزائر بالمدارس الفرنسية قليل جدا على المستوى العام للوطن، فطيلة ستة سنوات لم يزد التحاقهم عن نسبة 1,34%، أي ما يقدر بـ5892 طفل من إجمالي 535389 طفل[2]، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل: ماهي الأسباب التي جعلت أبناء الجزائر لا يلتحقون بهذه المدارس رغم إعادة تنظيمها بموجب مرسوم 1883م؟، فبعد ثلاث سنوات من تطبيق مرسوم 1883م، وبعد 56 سنة من الاحتلال نجد من مجموع 400000 طفل في سن دراسية من 6 إلى 13 سنة كان عدد الذين التحقوا بالمدارس وتلقوا التعليم الفرنسي حوالي 700 طفل فقط[3].

ظهرت على إثر هذا المرسوم عدة مواقف من كلا الطرفين الجزائري (الأهالي) والطرف الأوروبي (المستوطنين)؛ فبالنسبة للجزائريين كان عامة الشعب لا يفقهون شيئا مما تفعله فرنسا في مجال التعليم، وكانوا يرون أن كل ما جاء من سلطات الاحتلال لا يبشر بالخير أبدا حيث أن الكثير منهم تحفظ على إرسال أبناءه إلى المدرسة الفرنسية رغم أن

---

[1] عمار هلال: العلماء الجزائريين في البلاد العربية الإسلامية فيم بين القرنيين 19، 20 الميلاديين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص:115.

[2] رابح دبي: مرجع سابق، ص:79.

[3] رابح دبي: الأهداف التربوية للتعليم الفرنسي في الجزائر1830-1900، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التربية، إشراف دوقة أحمد، قسم علم النفس والتربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002-2003. ص: 87.

القانون ينص ولأول مرة على إجبارية التعليم[1]، أما الفئة الثانية من الجزائريين، فهم المتفرنسين الطامحين إلى التقرب من فرنسا فإن نظرتهم للسياسة التعليمية في جزئها الخاص بتعليم الأهالي مرتبطة بما يمكن للإدارة المركزية الاستعمارية عمله على أنه من واجبها رفع مستوى العنصر العربي المغلوب، ولتحقيق هذا الواجب فإنه يجب اقتياد الطفل العربي إلى المدرسة الفرنسية ويجب افتكاكه من بين أيدي الوالدين لأنهما لا يدركان المغزى من التعليم الفرنسي والنهل من الثقافة الفرنسية وأنه من مصلحة المحتل أن يعمل على تمدين المناطق التي استعمرها ، وبالتالي فإن موقف الجزائريين المتفرنسين من مرسوم 1883 هو ضرورة ذهاب الأهالي إلى المدرسة لتلقي المعارف ، ولإنجاح هذه السياسة فإنهم يرون أنه من الضروري على فرنسا إنشاء مدارس لتخريج المعلمين الأهالي وهي إجراءات ضرورية[2].

أما موقف المستوطنين الأوروبيين من مرسوم 1883م هو أنهم أبدوا استيائهم من ذلك وأعلنوا رفضهم لبناء المدارس لما سموه (جماهير الصعاليك) من الأهالي الجزائريين، وقد تحججوا على أن بناء المدارس يكلف السلطات الفرنسية أموال وتكاليف باهظة، وأن الأهالي المتعلمين إذا نجحوا ووصلوا إلى مستويات عالية سيقومون بالانقلاب على فرنسا و يطالبوا بحقوقهم التي سلبت[3]

2/ مرسوم 1892/10/18م:

تطرقنا في العنصر السابق إلى مرسوم 1883م الذي يعتبر قانون التعليم العمومي في الجزائر- وقد أكمل بمرسوم ثان في 1885/2/1م الذي أوصى بتأسيس المدارس التحضيرية في البلديات المختلطة وكذا في البلديات كاملة السلطة بنفس الشروط التي تأسست فيها هذه المدارس في البلديات الأهلية، وهذان المرسومان أكملا بمرسومين لعام 1887م، الأول في 1887/11/8م والثاني في 1887/12/9م، فالأول جاء لينظم ما نص عليه قانون 1886/11/30م والمتعلق بتنظيم التعليم الابتدائي، أما الثاني جاء لينظم بدوره التعليم

---

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 116.

[2] http://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/enseignement_superieur%20_ar_1.html ، بوابة خاصة بالاحتفاء بالذكرى الخمسين للاستقلال، 27 مارس 2017، الساعة 12:30

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص:43.

العمومي والتعليم الخاص بالجزائريين- والآن سنتكلم عن مرسوم بالغ الأهمية عن كل المراسيم التي سبقته وهذا ما سنعرفه مع مرسوم 1882/10/18م[1]، وأهم ما جاء به المرسوم هو أن يعطى التعليم الابتدائي لكل الاطفال الذكور سواءً كان ذلك في المدارس العمومية أو المدارس الخاصة (المادة 1)، ويجب أن يكون لكل بلدية عدد كافٍ من المدارس لإستقبال كل الأطفال الذكور الاهالي (المادة 2)، تخص إجبارية التعليم بعض المناطق التي يعينها الحاكم العام ولا تشمل هذه الإجبارية إلا الأطفال الذكور (المادة 5)، كذلك احترام وضمان حرية الفكر عند الأطفال (المادة 4)، وتخضع المدارس التحضيرية (وهي المدارس البعيدة ذات القسم الواحد وبإشراف مدرس أهلي) برقابة المدراء الأوروبيين للمدارس الرئيسية الغربية منها (المادة 14)، ويعطي التعليم وفق برامج خاصة وبمساعدة وسائل تربوية خاصة (المادة 15)، وتشبه رواتب المدرسين الأهالي مثيلاتها من المدرسين الأوروبيين (المادة 29-30)، تأسيس شعبة خاصة موجهة لاستكمال تكوين المدرسين الفرنسيين لتعليم الأهالي (المادة 45)، وتأسيس قسمين للمعلمين في المدارس "النورمال" بالجزائر العاصمة وقسنطينة (المادة 44)، تخضع المدارس الإسلامية وكذا المدرسين إلى موافقة الحكام العام (المادة 47-56)، يقوم مفتشو التعليم الابتدائي الأهلي بمراقبة وتفقد كل من المدارس العمومية والخاصة (المادة 57-58)[2].

وقسم مرسوم 18-10-1892م المدارس الأهلية حسب (المادة 13) إلى ما يلي:

المدارس الرئيسية (Ecoles principales) وتشمل أقل من ثلاث أقسام وعلى رأسها مدير فرنسي، والمدارس الابتدائية (Ecoles – élémentaires) التي تشمل أقل من ثلاثة أقسام وعلى رأسها مدرس فرنسي، والمدارس التحضيرية (Ecoles – préparatoires) تشرف على قسم واحد يشرف عليها نائبان من الأهالي يحملون الشهادة الابتدائية أو ممرنون تخضع لرقابة مديري المدارس الرئيسية والابتدائية، إضافتا إلى مدارس صبيانية (Ecoles – enfantines) وهي مفتوحة للذكور والإناث ابتداء من السن الرابع[3].

---

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، مرجع سابق، ص:150.

[2] رابح دبي: السياسة التعلمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، مرجع سابق. ص ص:87 – 88.

[3] رابح دبي: الأهداف التربوية للتعليم الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص: 94.

كانت برامج المدارس الجزائرية تنشد وفق مرسوم 18-10-1892م والتي هي اللغة الفرنسية (اللغة، الكتابة، المحادثة، القراءة، التمارين، الكتابية)، والحساب والنظام الميتري، والرسم (أعمال يدوية أو دروس تحضيرية)، أما اللغة العربية (يقوم بتدريسها معلم فرنسي)، إضافة إلى الفلاحة والعمل اليدوي (دروس وتمارين)، والتربية الأخلاقية (مع دروس اللغة أو القراءة)، وثقافة عامة (الاقتصاد البيتي، النظافة، مبادئ علمية، تشريع مستعمل)، ومبادئ ومعارف حول فرنسا والجزائر (تاريخية، جغرافية، وإدارية)، استراحات (غناء، رقص، حركات وتمارين رياضية...)[1]، وجاءت هذه البرامج لتحقيق الأهداف مختلفة منها تعليم الجزائريين اللغة الفرنسية الدارجة لتسهيل الاتصال مع الأوروبيين[2].

- جدول يوضح التطور البطيء لعدد التلاميذ (1892م- 1900م)[3]:

السنـــــة	المـــــدارس	الأقســـــام	عدد التلاميـــذ
1892	124	218	12,263
1893	138	244	31,439
1894	163	273	16,794
1895	178	253	20,264
1896	189	360	21,022
1897	187	392	22,468
1898	199	412	23,823
1899	221	447	24,124
1900	221	460	24,565

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 177.

[2] كمال خليل: مرجع سابق، ص: 65.

[3] رابح دبي: السياسة التعلمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، مرجع سابق، ص: 91.

وأهم ما يمكن استنتاجه وملاحظته بعد تحليل هذه الأرقام ما يلي: فيما يخص الجدول الذي يوضح التطور البطيء لعدد التلاميذ (1892م-1900م)، وصل عدد التلاميذ سنة 1900م حوالي 24,565 تلميذا فقط، وهذا بعد مرور سبعين عاما على احتلال فرنسا أرض الجزائر، فأين مهمة فرنسا التعليمية؟ وأين تمدنها الحضاري الذي تشدقت به حينما ادعت إخراج شعوب المستعمرات من الجهل والتخلف والفقر؟ وفي نفس الوقت نجد النسبة العامة لعدد فصول المدارس تساوي فصلين اثنين لكل مدرسة، وأن معدل زيادة التلاميذ السنوي كان عبارة 1650 تلميذا في العام، وهي نسبة تافهة مقارنة بالزيادة الحاصلة في عدد السكان العام سنويا، والقدرة بعشرات الآلاف[1]. وهذا عكس ما جاء في كتاب وزير شؤون الأهالي في الجزائر سنة 1930، والذي أراد تلميع صورة فرنسا بتقديم أرقام حول حالة التعليم، ويصفها بأنها انجازات[2].

3/ مرسوم 1895/07/23م:

صدر مرسوم 1895/07/23م لإعادة تنظيم الدراسة في المدارس في عهد رئيس الجمهورية فيليكس فور* وأمضاه وزير التعليم العمومي والفنون الجميلة والديانات ريمون بوانكاريه** يحتوي هذا المرسوم على 13 مادة، ففي المادة الأولى مدة الدراسة بمدارس الجزائر، قسنطينة وتلمسان حددت بأربع سنوات، أما المادة الثانية تنص على أنه يجب على المسلمين الذين يتقدمون للقبول في هذه المؤسسات أن يكونوا حائزين على شهادة التعليم

---

[1] رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، مرجع سابق، ص:362.

[2] رشيد مياد: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900م-1954م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف أحمد مريوش، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر،2014م-1015م. ص:167.

* **فيليكس فور** سياسي فرنسي، ولد فور بتاريخ 30 كانون الثاني 1841 في باريس، وتوفي فيها بتاريخ 16 شباط 1899، خلال عام 1894 كان فور وزيراً للبحرية. انتخب عام 1895 رئيساً للجمهورية الفرنسية. توفي فجأة في قصر الإليزيه (ينظر إلى: ا الكسندر بروخروف : لموسوعة السوفيتية العظمى (1969م- 1979م)، الإصدار الثالث، الناشر: JSC،Great Russian Entsiklopedia ، تاريخ الاطلاع: 11-03-2017 على الساعة 15:41).

** **ريمون بوانكاريه:** عاش 20 أغسطس 1860 - 15 أكتوبر 1934) رجل دولة فرنسي، خدم ثلاث مرات كرئيس وزراء فرنسا، وكرئيس من 1913-1920. وكان زعيماً محافظاً، مهتماً في الأساس للاستقرار السياسي والاجتماعي. ولد في بار . لو . دوك وتوفي في باريس، درس الآداب والحقوق، وبرز سريعاً بفصاحته وقوة حجته وغدا خطيباً مرموقاً في ميدان المحاماة والسياسة. صار نائباً عن الجبهة الجمهورية في محافظة الموز (1887-1903). (ينظر إلى: الموقع الالكتروني: http://www.marefa.org/index.php تاريخ الاطلاع: 2017/03/12 على الساعة 08:26.)

الإبتدائي والخضوع لإمتحان القبول، وفيما يخص المادة الثالثة يشمل التعليم عدة مواضيع كاللغة الفرنسية، ومبادئ في التاريخ والجغرافيا والقانون المعمول به والتنظيم الإداري، والحساب، مبادئ في الهندسة والعلوم الفزيائية والطبيعية، واللغة العربية، بالإضافة إلى علوم الشريعة الاسلامية وتطبيقاتها العلمية، علوم الدين الاسلامي، والمادة الخامسة تنص على أن التلاميذ الذين يجتازون إمتحان التخرج في نهاية السنة الرابعة يتحصلون على شهادة دراسات المدارس، وبالنسبة للمادة السادسة يؤسس قسم أعلى في مدينة الجزائر، والمادة السابعة حدد فيها مدة الدراسة بعامين، والمادة الثامنة يختار التلاميذ من بين المسلمين المتحصلين على شهادة الدراسات المذكورة في المادة الخامسة أعلاه، والمادة التاسعة تكون الدراسة في القسم الأعلى تشمل مواضيع علوم الدين الاسلامي وتفسيره، والشريعة الاسلامية ومصادرها، والأدب العربي، البلاغة والمنطق، أيضا تاريخ الحضارة الاسلامية، ومبادئ القانون الفرنسي والتشريع الجزائري، أما المادة العاشرة: التلاميذ الذين يجتازون بنجاح إمتحان التخرج في نهاية السنة الثانية يتحصلون على دبلوم الدراسات العليا للمدارس[1].

وذلك جاء هذا المرسوم لإعادة تنظيم المدارس الثلاث، ويؤسس القسم العالي في مدرسة الجزائر ويحدد فيها الدراسة بأربع سنوات بدل ثلاث سنوات، كما يشترط حصول التلاميذ على شهادة التعليم الإبتدائي قصد الدخول إليها، وهذا ما يفسر تركيز الإدارة على نوعية التلاميذ الذين درسوا في المدارس العربية الفرنسية، كما قسم المواد بين اللغتين: الفرنسية والعربية وبقاء اللغة العربية مقتصرة على المواد الشرعية فقط. أما مواد التاريخ، والقانون، والعلوم الفزيائية فإنها باللغة الفرنسية، أما القسم الأعلى فإن الإنتقال إليه يشترط الحصول على شهادة دراسات المدرسة ومواصلة التعليم لسنتين وبذلك يقطع التلاميذ مدة ست سنوات للدراسة في هذه المدرسة قصد الحصول في النهاية على دبلوم الدراسات العليا للمدارس[2].

ولقد أكمل هذا مرسوم بمرسومين للحاكم العام في 1895/08/01م، ثم تبعته مجموعة من المراسيم والقرارات في مختلف الفترات قصد إصلاح نظام المدارس (الظروف المادية

---

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 191.

[2] كمال خليل: مرجع سابق، ص ص:85- 86.

للطلاب، الإطار المدرس، تأسيس قسم جديد للصحة العامة وأخيرا إضافة شعبة أخرى تجارية). وحدد المرسوم أعلاه مدة الدراسة، وتأسيس إلى جانب ذلك قسم عالي (Division supérieure)، مدة دراسته سنتين ملحقة بمدرسة العاصمة[1]، وقد فتح هذا القسم وهو مخصص في الحقيقة لهؤلاء الذين تثق فيهم الادارة الفرنسية[2]، والذين تربطهم معها علاقة حسنة، لأنهم سيتولون مناصب عالية ومهمة في القضاء الاسلامي، ولا يلتحق بهذا القسم إلا الطلبة الحاصلون على شهادة الدراسات من المدارس الاسلامية الثلاث، ويشترط الدخول إلى هذه المدارس[3] أن يكون المترشح حاصلا على الشهادة الإبتدائية، و يتقدم لامتحان القبول، وأن يكون عمره 15 سنة على الأقل وأن لا يتعدى 20 سنة[4].

وبعد هذا المرسوم جاء مرسوم الحاكم العام في 06 أوت 1895م والذي حدد نظام هذه المدارس من حيث طاقم التدريس وتسيير الإدارة، وهيئة التفتيش، ونظام سير المدارس[5]. وهو يتضمن 14 مادة محرر في باريس يوم 1895/08/01 وقد نص في المادة الثانية على أن يلتحق التلاميذ بالمدرسة عن طريق المسابقة بين الأهالي الذين لم يتجاوز سنهم ثمانية عشرة سنة، تمنح إعفاءات في السن من طرف الحكومة العامة في الحالات الاستثنائية، أما المادة الثالثة: تلاميذ المدارس ذوو المنح الذين يتنقلون إلى القسم الأعلى في مدرسة الجزائر يستمرون في التمتع بمنحتهم، وفي المادة الرابعة: قيمة كل منحة هي 300 فرنك سنويا، بالإضافة إلى ذلك الإيواء ليلا مضمون للتلاميذ ذوو المنح من طرف الادارة[6]، والمادة الخامسة: يشتمل فريق التدريس في كل واحدة من المدارس الأساتذة المرسمين، الذين درسوا علوم الدين واللغة العربية وقانون الشريعة لهم أساتذة مثبتون، الأجزاء الأخرى من التعليم يمكن أن تستند إلى مكلفين بالدروس، أستاذ علوم الدين مكلف بتدريس القانون للسنة الرابعة من مدارس قسنطينة وتلمسان، الأستاذ المكلف بتاريخ الحضارة الفرنسية، وكذا الأساتذة الذين يدرسون اللغة الفرنسية والعلوم يجب أن يكونوا من جنسية فرنسية، وفي

---

(1) عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 199.

(2) أبو القاسم سعد الله: أفكار جامحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص: 71.

(3) عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 199.

(4) نفس المرجع، ص: 201.

(5) كمال خليل: مرجع سابق، ص: 75.

(6) عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 199.

مدرسة الجزائر، دروس علوم الدين يقوم بها الأستاذ المكلف بهذه المادة في القسم الأعلى، أما عن المادة السابعة الراتب الشهري للأساتذة المرسمين محدد حسب المدارس، ففي المدارس 3.000، 2.600، 2.200، 1.800، 1.500 فرنك، وفي القسم الأعلى في مدرسة الجزائر: 4.000، 3.500، 3.000، 2.500 فرنك، وبالنسبة للمادة الحادية عشر حدد في نهاية كل سنة يقدم المدير تقريرا مفصلا إلى مدير التربية الذي بدوره يقدمه إلى الحاكم العام مع ملاحظاته حول سير الدراسة والنتائج المحصل عليها من طرف كل تلميذ و كل الأمور التي من شأنها أن تهم الادارة العليا[1].

[1] كمال خليل: مرجع سابق، ص ص: 87 – 88.

ثانيا: المدارس الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م):

1/ أطوارها التعليمية (المدارس الابتدائي، التعليم الثانوي):

أ/ التعليم الابتدائي:

استمر التعليم الابتدائي في مشاكل قلة عدد التلاميذ الملتحقين به وانعدام مؤسساته المدرسية وإطار المدرس رغم كل المراسيم التنظيمية التي صدرت في حقه[1]، والجدول الآتي للسنة الدراسية (1897-1898م) يوضح لنا ذلك:

- عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الإبتدائية العمومية لسنة الدراسية 1897م-1898م[2]:

العمالة	الأوروبيون		الجزائريون	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الجزائر العاصمة	12720	10639	9053	379
قسنطينة	7836	6933	7867	510
وهران	12966	11003	3459	239
المجموع	33522	28575	20379	1218

[1] عبد حلوش: مرجع سابق. ص:163.

[2] رابح دبي: السياسة التعلمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، مرجع سابق، ص: 92.

- عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية الخاصة (1897م-1898م)[1]:

العمالة	الأوروبيون		الجزائريون	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الجزائر العاصمة قسنطينة وهران	1543 965 1356	3605 2176 2358	565 134 03	223 09 ؟
المجموع	3864	8239	702	232

يتضح لنا من خلال الجدولين الفروق الواسعة بين المتعلمين الأوروبيين والجزائريين تصل في العديد من الأحيان إلى ضعف عدد التعلمين الأوروبيين عن الجزائريين اعتمدت السلطات الفرنسية الاستعمارية سياسة التجهيل تجاه الجزائريين بتخصيص مدارس خاصة بهم تختلف عن مدارس المستوطنين من حيث المستوى وتوفير الوسائل، وتسمى مدارس الجزائريين بمدارس الأهلية وحدد لها مستوى لا يتعدى المعرفة الأولية كتعلم مبادئ الحساب واللغة الفرنسية ومعرفة جغرافية فرنسا فأصبح التلميذ الجزائري يتقن جغرافية فرنسا وتاريخها أكثر من الوطن الذي يعيش فيه[2]، أما عن تعليم البنات من خلال قراءتنا للجدول فيكاد ينعدم لأن المراسيم التي ذكرناها سابقا كمرسوم 1883م ومرسوم 1892م وغيرها من المراسيم لم تعطي أدنى إعتبار لتعليم البنات قصد تحقيق أهداف خفية فالإدارة الفرنسية

[1] رابح دبي: السياسة التعلمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، مرجع سابق، ص: 93

[2] نفس المرجع، ص:93.

درست جيدا الخصائص السيسيولوجية للمجتمع وعرفت جيدا الدور المهم للمرأة الجزائرية باعتبارها حجر الزاوية في الأسرة الجزائرية، وإذا تعلمت المرأة الجزائرية يعني ذلك تكوين جيل آخر جديد معادي للاستعمار، في المقابل نجد تعليم البنات يكافئ تعليم الذكور بالنسبة للمستوطنين[1]، ففي السنة الدراسية (1898م-1899م) كان عدد المسجلين في المدارس حوالي 24,128 أي ما يعادل نسبة 3,42% وأصبحت هذه النسبة نفسها تقريبا، بل انخفضت نوعا ما ففي السنة الدراسية (1899م-1900م) كان عدد التلاميذ الجزائريين في جميع المؤسسات التعليمية حوالي 25,000 تلميذا أي ما يعادل نسبة 3,37%[2].

والملاحظ أن التطور البطيء لعدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الجزائرية نفسها لم تتجه دائما نحو الزيادة والارتفاع. فقد عرف أحيانا بعض الركود والتقهقر إلى الوراء خاصة عند اشتداد المعارضة الأوروبية لهذا التعليم أثناء المداولات والمناقشات البرلمانية لدراسة ميزانية المستعمر[3].

ب/ التعليم الثانوي:

وصل عدد الطلاب في القسم الثانوي خلال عهد الجمهورية الثالثة في ظل النظام المدني 2769 خلال السنة الدراسية (1886م-1887م) من بينهم 101 تلميذ جزائري فقط، 101 تلميذا جزائري من مجموع السكان خلال تلك السنة الذي وصل إلى 3262422 نسمة، أما الطلاب الأوروبيين تصل نسبة التعليم الثانوي 11,9% لكل ألف أوربي، يقل عدد التلاميذ المتمدرسين في هذا الطور بعدما زاد نفوذ المستوطنين في البرلمان الفرنسي[4].

وهذا الجدول يوضح الفرق بين الجزائريين و المستوطنين في عدد التلاميذ الذين يدرسون في الثانويات والمعاهد وكذلك انخفاض نسبة التلاميذ الجزائريين بها:

---

[1] رابح دبي: السياسة التعلمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها، مرجع سابق، ص: 94.

[2] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص ص:163 – 164.

[3] نفس المرجع، ص: 170.

[4] رابح دبي:. مرجع سابق، ص: 97.

- إنخفاض عدد التلاميذ في الثانويات والمعاهد حتى نهاية القرن 19[1]:

المؤسسات	الأوروبيين		الجزائريون	
	1897	1898	1897	1898
الثانويات	1631	1665	52	40
المعاهد	971	1030	38	44
المجموع	2602	2695	90	84
الفرق		93+		6-

ومن هنا فالتعليم الثانوي عوضا أن يستقبل طلابا جددا، أخذ يقلص من عدد هؤلاء الطلاب، فمن 84 طالبا في 1898م أصبح عددهم فقط 86 في 1900م، ومن هذا العدد القليل كان عدد الممنوحين 27، يتلقون منحة أو مساعدة مالية من الحكومة التي بلغ مجموعها 17232 فرنك في عام (1899م-1900م) (كانت 15255 فرنك إلى أخرى للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، أي التعليم العالي الذي أغلق بابه في وجه الجزائريين اللهم بعض الحالات النادرة والاستثنائية[2].

[1] كمال خليل: مرجع سابق، 98.

[2] عبد حلوش: مرجع سابق، ص: 190.

2/ المدارس الإسلامية الحكومية:

على الرغم من تبني السلطات الفرنسية فكرة الاشراف على التعليم الاسلامي بتأسيس المدارس الاسلامية في كل من الجزائر (العاصمة)، قسنطينة وتلمسان، إلا أنها لم تستطع توفير الحد الأدنى من شروط نجاح هذه المؤسسات التعليمية الثلاث، فظلت القروض المخصصة لها ضعيفة جدا، وتطورها كان بسيطا وبطيئا، إضافة إلى ضعف مستواها الدراسي والتعليمي من حيث الإطار المدرس والمختص من جهة والتلاميذ الملتحقين بها من جهة ثانية[1].

جاء قرار 23 جويلية 1883م الذي وضع هذه المؤسسات تحت الإدارة المباشرة لمدير التعليم الذي كان يرغب في إكمال البرامج وبلوغ الهدف المسطر، ثم جاء القرار الصادر في 01 أكتوبر 1884م حيث أدخل على التعليم في المدارس الشرعية الثلاث عدة مواد منها الفلك، وفي سنة 1887م ثم الشروع في التدريس مبادئ العلوم الطبيعية والفيزيائية، وحفظ الصحة، والتربية الأخلاقية، والمدنية، وفي نفس هذه المرحلة تم إستبدال تلك المنحة التي كانت تقدم سابقا (0,80 فرنك يوميا) بمنحة سنوية تؤخذ من الضرائب والتي تقدر ب: 300 فرنك، أو نصف المنحة: 150 فرنك[2]، وكانت تمنح لذوي الأوضاع الاقتصادية الضعيفة والذين لم تسمح لهم أوضاعهم لمواصلة دروسهم، إن هذه المنحة كانت تقدم سلفا كل ثلاثة أشهر تتكفل بها الدولة عن طريق العمالات أو البلديات[3].

شهدت المدارس الاسلامية الحكومية مجموعة من العراقيل والمضايقات عبر القوانين المختلفة، وأنه خلال السنوات العشر بين 1870م- 1880م نشطت هذه المدارس، وساهمت في تعيين العديد من المستخدمين الاداريين الثانويين وذلك لقيامهم بمهام من اختصاص الادارة العربية[4]، ولم تعرف المدارس الإسلامية الحكومية إستقرارا واضح المعالم- بل بقيت في تذبذب مستمر- خاصة في ما يخص القروض التي خصصت لها لم تكن مستقرة، حيث

---

[1] عبد حلوش: مرجع سابق، ص: 195.

[2] كمال خليل: مرجع سابق، 98.

[3] نفس المرجع، ص: 106.

[4] إيفون تيران: مرجع سابق، ص: 290.

بلغت في سنة 1888م مبلغ 33,000 فرنك، وقد حدد منها مبلغ 26,200 فرنك للإطار المدرس[1]، أما ما تبقى من هذا المبلغ خصص للمنح ومصاريف المعدات وبعض الخدمات لهذه المؤسسات التعليمية، وكان لهذا الأثر الكبير على التلاميذ الذين يدرسون بها وخاصة في ما يخص إنخفاض عددهم، وهذا الجدول يوضح توزيع التلاميذ حسب المدارس الثلاث في سنة (1887م – 1888م)[2]:

- توزيع التلاميذ حسب المدارس الثلاث في سنة 1887م- 1888م[3]:

المدارس	الطلاب النظاميين			المجموع	المتعلمون الأحرار	المجموع العام
	السنة 1	السنة 2	السنة 3			
الجزائر (العاصمة)	7	10	3	20	2	22
قسنطينة	10	5	؟	15	3	18
تلمسان	8	10	15	33	3	36
المجموع	25	25	18	68	8	76

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة التلاميذ الذين يدرسون في المدارس الاسلامية الحكومية عددهم منخفض جدا ولم يرقى إلى العدد المطلوب حيث بلغ 76 تلميذا في جميع السنوات الثلاث، وأنها تشهد تذبذبا كبيرا، كمالاحظنا من خلال الجدول بالنسبة للتلاميذ النظاميين في مدرسة تلمسان أنها كل سنة تشهد انخفاضا في عدد التلاميذ ففي السنة 3 عددهم 15 تلميذا بينما السنة 1 وصل عددهم 8 تلاميذ، بينما في الجزائر العاصمة – مع

[1] فاطمة خلفاوي:" سياسة المستعمرة تجاه تعليم الجزائريين"، الشهاب الجديد، العدد3، السنة الثالثة، الجزائر، أفريل 2004م. ص:305.

[2] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 195.

[3] نفس المرجع، ص: 196.

أن العدد قليل جدا- شهدت تزايدا طفيفا في عدد التلاميذ ففي السنة الثالثة عددهم 3 تلاميذ ليزداد بشكل بطيء إلى 07 تلاميذ في السنة الأولى مع العلم كما نلاحظ أن السنة الثانية عددهم 10 تلاميذ، ولكن كل هذا لا يعبر عن شيء بالنسبة للوطن ككل.

أما بالنسبة لهذه العشر سنوات (1880م-1890م)، فقد شهدت وضعا متأزم وغموض بحيث بقي عدد المتخرجين من هذه المدارس الثلاث يتناقص منذ نشأتها غلى غاية 1892م[1]، وهذا يدل على أن الأهالي لم يقبلوا هذا التعليم الذي لا يقدم الشروط الأساسية لتخريج المعلمين الأكفاء وكذلك القضاة النزهاء، وهذا لإهمال الدروس الدينية الاسلامية والذين يعملون بسلك القضاء والامامة لم يتجاوز عددهم المئات ففي 1894م لم تكن الجزائر تظم أكثر من 115 قاضيا، و205 باش عدول، و276 كاتب عدل، 25 مفتيا، و22 إماما[2].

وقد نادت مجموعة من الأصوات الوطنية بإعادة النظر في المدارس الاسلامية الحكومية وضرورة الاهتمام بها وتنظيمها من جديد، ومن بينهم سي محمد بن رحال* (1856م - 1928م) الذي قام بعرض مشروعه على لجنة أعيان المشيخة سنة 1892م والذي دعى فيه إلى إعادة تنظيم وهيكلة جديدة للمدارس الاسلامية الحكومية (المدارس الشرعية الثلاث)[3]، أما عن الجانب الاوروبي المستوطن فقد عارض هذه المدارس بالرغم من طابعها الفرنسي، وفي العديد من المرات وقف المجلس العالي ضد هذه المدارس رافضا

[1] كمال خليل: مرجع سابق، ص: 112.

[2] عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث -دراسة سوسيولوجية-، ترجمة: فيصل عباس، مراجعة: أحمد خليل، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 93.

* محمد بن رحال: (1856م-1928م): هو وجه سياسي وثقافي من مدينة ندرومة (تلمسان) أصبح قائد ندرومة الرسمي في 16 فيفري 1876م، ثم وظيفة الآغا في 15 أوت 1876م خلفا لأبيه، زار باريس سنة 1891م، رفقة محمد العربي لمناقشة أوضاع الجزائر في البرلمان، ودافع عن التعليم الأهلي وعن اللغة العربية، شارك في المؤتمر الحادي عشر (سبتمبر 1927م) للمستشرقين بباريس قال عنه جول فيري كان خصما شرسا مدافعا عن مصالح الأهالي أصبح عضوا بالمجلس المالي ومجلس وهران للمرة الثانية سنة 1920م، توفي بندرومة 1928م. (ينظر إلى: كمال خليل: مرجع سابق، ص: 107).

[3] صبرينة الواعر: محمد بن رحال ودوره السياسي والثقافي (1856م- 1928م)، مذكرة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002-2003، ص:203.

تقديم المساعدة لها وذلك لرغبتهم في زوالها واندثارها وذلك بالتوقف عن تمويلها لكي تشهد عجزا ماليا وتتوقف عن التدريس[1].

3/ نشأة جامعة الجزائر 1909م:

صدر قانون 30 ديسمبر 1909م من أجل إعطاء لقب الكليات الجامعية للمدارس التحضيرية فأصبحت كليات (الحقوق، الطب، والصيدلة، العلوم، الآداب)، وبذلك فتحت صفحة جديدة من تاريخها وطرأت عليها الكثير من التعديلات خاصة تلك المتعلقة بالشهادات التي تمنحها، فأصبحت تمنح الشهادات التي تمنحها نظيراتها من الكليات في الجامعات الفرنسية، وبذلك أخذت شكلها المستقل، وهذا تطبيقا للمادة الأولى من قانون 30 ديسمبر 1909م والتي حولت المدارس التحضيرية إلى كليات، وحولت مجلس الكليات السابقة إلى مجلس للجامعة المنشأة حديثا وفق هذا القانون[2].

لكن هذا التعديل لم يكن هو الأخير فالكليات أخذت تتطور وتستحدث الفروع الجديدة وفق ما تقتضيه ضرورات التطور والحاجة في الجزائر، سواء بالنسبة لأعداد الطلبة المتزايد أو بالنسبة لتخصصات اللازمة أو بالنسبة للقوانين التنظيمية والبرامج وغيرها.

وعلى العموم فإن هذا القانون 30 ديسمبر 1909م قد أنشأ أربع كليات أساسية وهي الكلية المختلطة للطب والصيدلة، وكلية الآداب والعوم الإنسانية، وكلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، وكلية العلوم[3].

وبهذا قد تمكن الاستعمار بمرور الزمن من دفع التعليم من مستوياته الأولى الابتدائية والمتوسطة والثانوية، إلى مستوى الدراسات العليا والمتخصصة، إلى أن تمكن في النهاية من إنشاء جامعة الجزائر وذلك وفق مرسوم 1909م، دون أن يكون للجزائريين الحظ الأوفر من

---

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 197.

[2] خميلي العكروت: جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين المسلمين (الجزائريين) 1909م- 1956م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة-، 2009/2008م، ص:54

[3] نفس المرجع، ص: 55

التعليم بإعتبارهم الأغلبية من السكان، إلا أقلية من أبناء الجزائريين الذين أثبتوا ولائهم للإدارة الاستعمارية وخدموا أهدافها، أو الذين لم تكن السلطات الاستعمارية تتخوف من تعليمهم[1].

وقد يظهر من الوهلة الأولى أن إنشاء جامعة الجزائر جاء نتيجة طبيعة لتطور الإحتلال وتوسعه، وكذا لتطور الاستيطان الأوروبي في الجزائر، الذي أوجد طبقة من الأوربيين نمت وتوسعت وإستقرت في الجزائر، لذلك فإن أبناء هذه الطبقة في حاجة إلى تعليم عالي وفق طبيعة ثقافتها ومشاربها الحضارية الغربية، وأن إنشاء جامعة الجزائر جاء ليستجيب لهذه الحاجة بعد الجدل الذي قام حول الجدوى من إنشائها، ومواقف الرفض والتأييد بين الفرنسيين أنفسهم حيال المشروع؛ غير أن المتتبع لنشاط جامعة الجزائر في تلك الفترة يلاحظ أيضا إرتباطها الوثيق بالأهداف الاستعمارية في بعدها الثقافي والحضاري[2].

ومن جهة أخرى فإن إستقطاب هذه الجامعة لفئة من الجزائريين ظلت أقلية مقارنة بأعداد الأوروبيين الملتحقين بها طيلة فترة إشتغالها، وكذا طبيعة تلك الفئة من الطلبة من حيث خصوصيتهم كمسلمين وأهالي، وباعتبارهم أقلية تتلقى ثقافة غربية وتعليم غريب عن ثقافة الغالبية العظمى من الجزائريين، وذلك ما يثير التساؤل حول طبيعة تكوينها وعلاقته بتفاعلاتها المختلفة في الأوساط الجزائرية الأصيلة والوسط الأوروبي، ومستوى إنشغالها بالقضايا الوطنية المطروحة على المستوى الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، ونظرتها تجاه الإستعمار نفسه الذي حاول أن يجعل منها الواسطة أو حلقة وصل بينه وبين الأهالي لتمرير مشاريعه المختلفة، فكانت هذه الفئة في عمق الصراع الثقافي والحضاري والسياسي تأثرا وتأثيرا[3].

ويمكننا القول أن إنشاء جامعة فرنسية في الجزائر لم يكن لصالح أبناء البلد الأصليين من الأهالي الجزائريين، بل له أهداف سياسية مسبقة، تعددت أهمها منع الهجرة في الاتجاه المعاكس، بمعنى الخوف على أبناء المعمرين من الهجرة بغرض التعليم نحو الوطن الأم ثم

---

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 198.

[2] خميلي العكروت: مرجع سابق، ص: 58.

[3] نفس المرجع. ص:2.

عدم العودة[1]، وقد بقي التعليم الجامعي يشهد تلك النسب الهزيلة والمحتشمة ففي سنة 1914م لم يتحصل إلا 102 طالب جزائري على شهادة ليسانس من الجامعة[2]، وتظهر الإحصائيات أرقاما منخفضة جدا إذا ما قورنت بأعداد الشباب الأوروبي الذي يدرس في جامعة الجزائر، مع العلم أن عدد الأهالي الجزائريين كان أكثر بست مرات من عدد الأوروبيين[3].

من خلال الاحصائيات المختلفة لمجموعة من السنوات بالنسبة للتعليم العالي نجد أن نسب الملتحقين بها نسب هزيلة، حيث نجد حوالي 125 طالب مسلم (جزائري) سنة 1905م في مجموع الثانويات الفرنسية في الجزائر، أما في سنة 1905م نجد عدد الطالب قد ارتفع بشكل محتشم بحيث بلغ عددهم 180 طالباً، وبعد أربع سنوات (1914) نجد أن عددهم قد تراجع إلى 170 طالب[4]و يعتبر إنشاء جامعة في الجزائر من الأمور التي تزيد في توطيد دعائم الاستعمار وتثبت أقدامه في الجزائر، وذلك للدور الذي تلعبه في نشر الثقافات المختلفة والعلوم، ومن المسائل المتعلقة بتبرير الوجود الاستعماري ومسألة الرسالة الحضارية المزعومة يجعلنا نتساءل حول المجالات العلمية والأدبية التي خدمت الاستعمار وعملت على ترسيخ أطروحاته، وكذلك إحباط العزائم التي تناوئ الإستعمار وتطالب بحريتها والتخلص من سيطرته[5].

---

[1] خميلي العكروت: مرجع سابق، ص: 151.

[2] رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010م. ص:76.

[3] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م، ج1، ترجمة أحمد بن البار، دار الأمة، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2011، ص: 41.

[4] غي بارفيلي: النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1900-1962م)، ترجمة: محمد سعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص:28.

[5] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرن 19-20، دار البعث، الجزائر، 1980، ص: 260

ثالثا: تأثيرات المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م) فكريا وسياسيا:

1/ تأثيراتها الفكرية:

من خلال ما تقدم يتضح لنا جليا أن الهدف الفرنسي من السياسة التعليمية وإنشاء هذه المؤسسات التعليمية كان واضحا، حيث يمكن إستخلاص أهدافها الرئيسية في تحقيق الفرنسة والإدماج والتجنيس، وذلك عن طريق التعليم وجعله وسيلة أساسية لتحقيق أهدافه، ووسيلة مثالية لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية[1] – تدريجيا وأداة لتحقيق السيطرة الكاملة لاحقا على كامل المجتمع– وفي هذا الصدد كتب السيد "برنارد" (مدير مدرسة المعلين ببوزريعة في الجزائر العاصمة) قائلا:" **إن المدرسة الأهلية في شكلها الراهن وعملها الخيري المزدوج، ليست أداة تجريد خلفي فحسب، بل هي على وجه الخصوص أداة سلطة وسلطان، ووسيلة نفوذ وسيطرة وسنخلق من رعايانا عضدا مفيدا جدا وساعدا قويا لفرنسا**"[2].

إذن لم يكن يهدف الفرنسيون من خلال نشر التعليم وتأسيس المدارس من تثقيف الجزائريين، لخوفهم من يقظة الأهالي واستبصارهم بحالهم، إنما كان الهدف هو إدماج الجزائريين في ثقافة فرنسا، فمحاولة الإتيان ببرامج غريبة عن مجتمع له تاريخه وثقافته وعقيدته وتقاليده، يعني ببساطة السعي إلى إدماجه وبالتالي إلى تغييره إلى مجتمع آخر، كانت من أولويات الاستعمار، أكثر من تثقيفه وتعليمه، وأكيد أن المدرسة واللغة هما الوسيلتان الأنجع لذلك، لقد كانت البرامج التعليمية تعني كثيرا باللغة الفرنسية، إذا كان هدفها تعويض اللغة العربية بها لتصبح لغة العلم والادارة وحتى التخاطب، لهذا جعلت اللغة العربية لغة أجنبية وأصبحت الفرنسية في كل قطاعات الحياة، نجدها في كل مكان، إذكانت تسمى بلغة الخبز، فقد كانت سلاح فعال للتكليف في النظام الجديد، ومن جهة أخرى – وبعد فترة لاحقة – أصبحت وسيلة لمواجهة الفرنسيين والقضاء عليهم[3].

---

[1] كريمة بوبكر: مرجع سابق، ص:51

[2] رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 134.

[3] كريمة بوبكر: مرجع سابق، ص: 51.

لم تنجح فرنسا في سياستها التعليمية كاملا إلا أنها استطاعت التأثير على فئة من أبناء الإقطاعية المرتزقة[1]، تشكلت نخبة المرتزقة من المثقفين مقطوعة عن الجماهير الشعبية متنكرة للتقاليد مصابون بما أسماه "جول غوتي " البوفارية العقائدية" وهو نوع من التعبئة الفكرية يتقمصون شخصية الأجنبي[2]، منهم ضحايا الإستلاب النفسي الرهيب الذي مارسته السلطة الإستعمارية على فئة معينة من الجزائريين التي عمقت الفكر الممسوخ وطعمته في ذلك انكماش وتراجع الفكر الوطني الأصيل عملت على إدماج النخبة التي تم اختيارها واصطفاؤها لتذوب في المجتمع الفرنسي على أن يتم ذلك بجرعات بسيطة صغيرة متباعدة تتوافق وقدرة المجتمع ذاته أي إختلال في توازناته الداخلية تجسدت فكرة الادماج بفرنسة التعليم كليا وإضعاف الاسلام ومحاربة اللغة العربية[3].

لكن في جوانب ونواحي أخرى يمكن القول أن المؤسسات التعليمية الفرنسية كان لها دور إيجابي، فمن العدل الإدلاء بحداثة هذا التعليم مقارنة مع التعليم المحلي العربي الإسلامي، الذي كان سائدا ومنتشرا قبل دخول الاستعمار، فقد كان تعليما تقليديا، لا يخرج عن إطار العلوم الدينية وشيئا قليلا من العلوم الدنيوية، حيث تمتاز هي الأخرى بالتأخر ولكن التعليم الفرنسي عمل على إدخال مواد ومناهج حديثة لم تكن معروفة من قبل، وهي التي جعلت من الغرب كيانا حديثا ومتقدما[4]، وهذا ما يظهر من الناحية الفكرية والابداعية، فقد بدأت كتابات بعض الجزائريين بالفرنسية تظهر جليا ابتداءًا من سنة 1880م من كتب ومجلات وجرائد، وكانت جريدة "الحق" 1893م بعنابة أول جريدة يحررها جزائريون باللغة الفرنسية[5].

إن اللغة الفرنسية، إذن حقيقة ثقافية كانت نتيجة إحتكاك الأهالي بها يوميًا، ونتيجة السياسة التعليمية الفرنسية، لكن يبدو أن هذه السياسة كانت في حد ذاتها حاملة لعوامل فشلها، فإقصاء العديد من الجزائريين من التعليم الفرنسي وإقصائهم من العديد من

---

(1) مصطفى الأشرف: مرجع سابق، ص: 414.

(2) زايد مصطفى: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص:109.

(3) شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت – باريس،ط1، 1982، ص:105.

(4) غي بارفيلي: الطلبة الجزائريون والجامعة الفرنسية 1880– 1962م، القصبة، الجزائر، د ت، ص:124.

(5) عبد القادر خليفي: السياسة التعليمية في الجزائر، الموقع الالكتروني: www.Kdemasouriayahoo.fr ، يوم 2017/03/10 على الساعة 13:10.

التخصصات العلمية، وكذلك تهميش اللغة العربية الفصحى هي عوامل وأخرى أدت لفشل سياستها الإدماجية – بل بالعكس – حتى لو أضحت اللغة الفرنسية لغة العلم والادارة لكنها فشلت في تثبيط هؤلاء، بل كانت عكس ما كان متوقعا، فالمحرك الرئيسي لإيقاظ ضمائرهم، إن التمييز الذي طبق بين الجزائريين والأوروبيين حتى لو كان كلاهما متعلمين وإن تيقن الجزائريين بأن الاستراتيجية التي اتبعها المستعمر هي أسوء إستراتيجية على الاطلاق لأنها تدير ظهرها لمبادئ العربية والمساواة والإخاء، وكانت من أهم أسباب فشل سياسة الادماج[1].

عمل الاستعمار على إخراج نخبة متعلمة منقسمة إلى قسمين حيث لكل منهما فضائها الفكري ومنبعها الإيديولوجي، فقد تمكنت النخبة المفرنسة بحكم تعليمها هذا من الاستفادة من علوم العصر وحضارة الغرب، والأهم هو تمكنهم من تحقيق الترقية المادية والفكرية، التي عجزت النخبة المعربة عن تحقيقها، بسبب إتقانها لغة واحدة وهي العربية – كما يقول المثل الشائع " من يعلم لغة واحدة كأنما يرى الدنيا بعين واحدة "–، هذه اللغة التي بقيت غريبة وأجنبية في بلادها لكن هذه الفئة كانت أكثر توازنا لقربها من الثقافة العربية الاسلامية كونها المصدر والمرجع الوحيدين التي تستمد منها هويتها وأفكارها وتفسيرها للأمور، وهو ما لم تتمكن منه النخبة المفرنسة لتضارب الثقافتين عندها إحداهما أصيلة مستمدة من الأسرة والمحيط، والثانية غريبة مستمدة من تعليمهم واحتكاكهم بثقافة أخرى، وفي فترة لاحقة تميزت ببروز الحركة الوطنية، والاتفاق على جعل العربية والاسلام من أسس الهوية الجزائرية وثوابتها[2]، وقد أدت المؤسسات التعليمية الفرنسية من خلال نخبها من خريجي الجامعة أو المدارس الاسلامية الحكومية او العربية الفرنسية بدرجة أقل، دورا رياديا في صنع ذاكرة التاريخ الجزائري المعاصر، و كانت العقل المدبر والمفكر للقضية الجزائرية، حيث إهتمت بالمجال الثقافي والسياسي والدبلوماسي أثناء تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية فيما بعد[3].

---

[1] كريمة بوبكر: مرجع سابق، ص: 53.

[2] ميسوم بلقاسم: "التطورات السياسية في الجزائر خلال 1926 – 1936م"، مجلة المصادر، العدد 19، 2009م، ص158.

[3] شارل أندري جوليان: إفريقيا تسير، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص:37.

2/ تأثيراتها السياسية:

رغم كل هذا فإن الفئة التي درست في المدارس والجامعات الفرنسية والتي دعت بالنخبة لم تجد مكانها بين الفرنسيين، لأن هؤلاء لم يكونوا ينظر إليهم كفرنسيين حقيقيين، بل كرعايا أو مواطنين من الدرجة الثانية، ولهذا قام هؤلاء بالمطالبة بالمساواة، لأنهم كانوا يؤمنون "بالتقارب مع الفرنسيين والاندماج مع الجزائريين، وقد مثل هذا التيار جيل من الشباب منهم أحمد بن هبيرات، ومجدوب بن قلفاط، وربيع الزناتي، وسعيد الفاسي، ومحمد صوالح، وعباس بن حمانة، وأحمد بوضربة، وبلقاسم بن التهامي، والشريف بن حبيلس، ومحمد الصالح بن جلول، وفرحات عباس، ونحوهم ممن آمنوا بالجزائر الفرنسية"[1].

تعتبر الخصوصيات للحياة الطلابية في المعاهد والجامعات الحديثة هي التي أكسبتهم – طلبة النخبة المدرسية التي ساعفها الحظ في مزاولة الدراسة النظامية في أوروبا وبالخصوص في باريس– نوع من التنظيم والبحث عن وسائل جديدة[2]، حيث ظهرت فكرة التمثيل السياسي في المجل المنتخبة تحت دفع النخبة الجزائرية المفرنسة، وعلى هذا الأساس دخلت في النشاط السياسي بإنشاء حركة نخبوية تحت إسم الشبان الجزائريين سنة 1912م، والذي طالب بالمساواة في الخدمة العسكرية مقابل إحلال المساواة والجباية والتعليم وبتمثيل لائق في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي مع الدعوة إلى إلغاء قانون الأهالي[3]، ويتزامن ظهور الحركة مع ما يصطلح عليه بالنهضة العربية الاسلامية التي يعتبرها المؤرخون ميلاد لفكرة الوطنية القومية الأمر الذي سمح لهذه الحركة أن تبلور فكر قومي عربي إسلامي، كما شهد تاريخ هذه الحركة تقارب مع الأمير خالد المعروف بمطالبه التي تعيد النظر في نظام الحكم بالجزائر، وشكّل إنضمامه الى هذه الحركة تخوفا كبيرا لدى الإدارة الفرنسية على إعتبار أنه يستعمل شعارات سياسية تحرض على الثورة، وهذا ما قاد

---

(1) أحمد مريوش: "القضايا الوطنية في اهتمامات الأنتلجانسيا الجزائرية ما بين 1876م – 1927م"، مجلة حولية المؤرخ، العدد الثاني، 2002، ص:62.

(2) أحمد مريوش: الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحريرية 1954م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005– 2006م. ص:22.

(3) خميلي العكروت: مرجع سابق، ص: 123.

السلطات الاستعمارية إلى عرقلة عمل هذه الحركة بحجة أنها حركة إستقلالية تهدف إلى طرد فرنسا من الجزائر[1].

يعتبر ما أقدم عليه محمد الصالح بن جلول (1894م-1986م) مع مجموعة من أعضاء المجالس العامة والمفوضيات المالية نشاط سياسي إجتماعي يهدف إلى الدفاع عن حقوق الجزائريين ومحاولة الإرتقاء بالمجتمع الجزائري إلى الأفضل، بحيث قاموا بتأسيس العديد من الجمعيات منها لجنة المساكين بقسنطينة، ولجنة القرض الفلاحي، ولجنة الدفاع عن الفلاحين الأهالي، وجمعية البيت العائلي بقسنطينة، من أجل بناء منازل نظيفة، ذات ثمن في متناول الأهالي، إذ كانت فيدرالية المنتخبين ترى بأنه بتوفير السكن اللائق للأهالي يمكن أن تمنحهم فرصة الانخراط في نمط الحياة الأوروبية، إذ يضطر إلى العمل أكثر وبالتالي إلى الإستهلاك أكثر، وبالتالي المساهمة في الحركية الاقتصادية وثروة البلاد[2].

كما أظهر أبو القاسم بن التهامي (1873م – 1937م) نشاطه السياسي مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى إذ تزعم حركة الشباب الجزائري، كان من المطالبين بالإدماج ضمانا للمزيد من الحقوق السياسية للجزائريين إلى جانب السماح لهم بالتجنيد في الجيش الفرنسي . ترشح بن التهامي إلى الانتخابات البلدية بالجزائر العاصمة وفاز بعضوية المجلس البلدي، ودخل في خلاف وخصومه مع المعمرين الرافضين لمطالب الإدماج، كما إختلف مع الأمير خالد حول كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية وبعد نفي الأمير خالد سنة 1923، أصدر جريدة " التقدّم " للدفاع عن فكرة الاندماج و ظل يكتب مقالاته المعبرة عن الفكر الإدماجي إلى غاية 1931 تاريخ إنسحابه من النشاط السياسي .سنة 1936 أيّد مطالب المؤتمر الإسلامي. و قدّم عدة محاضرات في نادي الترقي بالعاصمة، وترشح من جديد في الانتخابات البلدية وصار مرة أخرى عضوا في المجلس البلدي لمدينة الجزائر[3].

---

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1997، ص: 204.

[2] عطا الله فشار: النخبة الجزائرية -جذورها تطورها- اتجاهاتها (1914-1954)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص:250.

[3] نفس المرجع، ص:157.

والواضح أن الاضطهاد السياسي المتزايد في الجزائر، جعل العديد من المثقفين والنخب تفضل الاستقرار في بلدان أخرى وبالأخص بفرنسا أين اضطلعوا على الحقوق التي يتمتع بها الانسان أو المواطن في الغرب، ويتزامن هذا الوضع مع نهاية الحرب الأولى وإفرازاتها على ألاف الجزائريين الذين شاركوا فيها، بحيث أصبح فيما بعد النشاط المزدوج من الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين خطوة فتحت الباب لظهور أحزاب جزائرية تسعى إلى طرح القضية الوطنية والمطالبة بحقوق سياسية ومدنية مساوية لحقوق الفرنسية[1].

[1] الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحرة الوطنية 1919- 1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص: 08.

إن التعليم الفرنسي الذي نظمته الإدارة الفرنسية في الجزائر إنما جعل للأطفال الأوروبيين، ولا حظّ للأطفال الجزائريين فيه، فإجبارية التعليم لم تطبق إلا على أبناء المستوطنين، أما الأهالي فلا يكون هذا القانون ساري المفعول إلا في حالة توفر أقسام وحجرات للتعليم، وأسندت هذه المهمة إلى البلديات وأصبح الأهالي تحت سلطة البلديات الرافضة رفضا كليا بناء مدارس لهم بسبب ضغط المستوطنين الداعية إلى توقيف عملية التعليم لضمان مصالحهم، فرفض تأسيس المدارس تحت حجة العجز المالي الذي تعيشه البلديات، رغم أن واردات المستعمر كانت تأتي من الجزائريين من خلال الضرائب المجحفة التي يدفعها السكان.

وبالنسبة لجامعة الجزائر كما لاحظنا كانت نسبة الطلبة الذين يمثلون الأهالي الجزائريين محتشمة جدا ونسب هزيلة لم ترقى للتمثيل العام من نسبة سكان الجزائر الأصليين، فرغم مرور تسع سنوات من إنشاء جامعة الجزائر أي في سنة 1917م لم يكن يتجاوز عدد الطلبة المسلمون (جزائريون) 100 طال من مجموعة تصل إلى ألف طالب حسب الأرقام التي أوردها G.mynier المسندة لتقرير الحاكم العام Lutand سنة 1917م.

أما عن الأثر الفكري والسياسي للمؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر يمكن أن نستخلص منها أمرين؛ الأمر الأول هو الأثر السلبي الذي مس فئة من الشباب الجزائري المسلم حيث أصبح لا يؤمن سوى بالفكر الفرنسي واعتبر الفرنسية لغة العلم ولغة الحضارة وأما اللغة العربية لغة التخلف والجهل والفقر، وكذلك أصبحوا لا يعترفون بأي سلطة أو حكومة سوى السلطة الفرنسية، أما الأمر الثاني هو الأثر الإيجابي لهذه المؤسسات الفرنسية بالجزائر بحيث أنهم تعلموا علوم حديثة تواكب العصر والتطور الذي يشهده العالم وكذلك شهدت فئة من الشباب الجزائري – مع أنها فئة قيلة– تنوير فكري ووعي حضاري تجسد فيما بعد، بتبني الفكر السياسي وأصبحت هذه الفئة تدافع عن حقوق الجزائريين وتعمل على معارضة سياسة فرنسا التعسفية كما يقول فرحات عباس أصبحنا نحارب فرنسا بقوانينها التي علمتنا إيها.

الفصل الثالث:

التعليم العربي الحر في الجزائر خلال (1883م – 1914م)

الفصل الثالث: التعليم العربي الحر في الجزائر خلال (1883م – 1914م)

تمهيد

أولا: التعليم في المدارس العربية الحرة

1/ التعليم في المدارس القرآنية (الكتاتيب)

2/ التعليم في الزوايا والمساجد

3/ التعليم في الجمعيات والنوادي

ثانيا : رجال التعليم العربي الحر

1/ الشيخ عبد القادر مجاوي (1848م– 1914م)

2/ الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866م–1933م)

3/ الشيخ عمر بن قدور: (1886م –1932م)

ثالثا: انعكاسات التعليم العربي الحر فكريا وسياسيا

1/ الانعكاس الفكري

2/ الانعكاس السياسي

إن المتتبع لتاريخ الجزائر تظهر أمامه مكانة العلم في نفوس أهلها والمتتبع لمسيرة التعليم العربي الحر خلال فترة الاستعمار تظهر أمامه مخططات هذا الإستعمار للنيل من هذا التعليم وإصراره على القضاء عليه وهو ما زاد من إصرار الجزائريين على التمسك به، وذلك بظهور رجال الدين والعلماء الذين دافعوا على الثقافة الإسلامية واللغة العربية من خلال تأسيس العديد من المدارس القرآنية وكذلك الجمعيات والنوادي إضافة إلى ذلك الدور البارز الذي لعبته الزوايا والمساجد في نشر العلم والفكر العربي الإسلامي الذي حاولت الإدارة الفرنسية القضاء عليه كما لاحظنا في الفصل السابق، ومن خلال هذا الفصل حاول توضيح أهم وأبرز أماكن التعليم العربي الحر في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم رجال التعليم العربي الحر وقمنا باختيار شخصيات بارزة ومهمة تركت بصمات في مجال نشاطها، وكذلك عددنا في تخصص كل واحد منهم حسب نظرته في نشر العلم العربي الاسلامي الذي إندثر بين أوساط المجتمع الجزائري، فمنهم من التجأ إلى المساجد ومنهم من اتخذ من المدارس القرآنية مكان لنشر التعليم العربي ومنهم من جعل الجرائد والصحف ونشر المقالات هي السبيل إلى توضيح والتعريف بالشخصية العربية الإسلامية ووجوب الحفاظ عليها، وكل هذه السبل والوسائل كان لها انعكاسات على المجال الفكري والمجال السياسي وهذا ما يتم توضيحه من خلال المبحث الثالث.

أولا: التعليم في المدارس العربية الحرة:

1/ التعليم في المدارس القرآنية (الكتاتيب):

لاشك أن حرمان الإنسان الجزائري من حقه في التعليم من قبل السلطات الاستعمارية جعله يتمسك بالمدارس القرآنية والزوايا ليحافظ على لغته ويكتسب العلوم الدينية التي كانت سائدة في تلك الفترة[1]، وهذا ما يثبت أن المدارس القرآنية هي من بين المؤسسات التعليمية الحرة التي ساهمت بحظ وافر في نشر التعليم العربي الحر، وحافظت على مقومات الشخصية الوطنية، رغم عدم مسايرة برامجها لروح العصر[2]، حيث نجد أن التعليم العربي الحر في المدارس القرآنية نهض بمهمة لا تقوم بها إلا الهيئات الرسمية ذات الإمكانيات الكبيرة. فقد تحدى بذلك سياسة فرنسا التجيهلية التي شرعت في تطبيقها منذ أن وطئت أقدام المستعمر أرض الجزائر إلى غاية الاستقلال[3].

ومهما يكن من أمر فإن المدارس القرآنية في الجزائر قد مثلت حصنا منيعا للسكان في المحافظة على مقوماتها كما أنها أدت دورا لا يستهان به خلال مرحلة الدراسة سواء من حيث تربية أطفال الجزائر وفق مبادئ الإسلام أو لأنها مثلت المرجعيات الدينية لأغلبية المجتمع الجزائري وذلك لما كان يتميز به شيوخها عن بقية البلدان المجاورة في تونس والمغرب[4]، وكانت بالنسبة لسكان الجزائر الملاذ الآمن لحماية أنفسهم من الحملات التبشيرية ضد الإسلام ومقدساته[5]، وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني: " **إن لبعض الطرق الصوفية بقطرنا هذا مزية تاريخية لا يستطيع أن ينكرها حتى المكابر تلك أنها استطاعت أن تحافظ على الإسلام ... وبث العلم في صدور الرجال، ولو لا تلك الجهود**

---

(1) بلعربي خالدي: دور طلبة الزوايا والمدارس القرآنية بالشلف خلال الثورة 1954–1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص: 28.

(2) جمال مخلوفي: التعليم العربي الحر في حوض الشلف خلال 1930–1956، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2008–2009، ص: 46.

(3) رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية(1931–1956)، الشركة والوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص ص: 325–326.

(4) محمد دبوز: نهضة الجزائر الدينية وثورتها المباركة، ج1، مطبعة التعاون، دمشق، 1965، ص: 504.

(5) جمال مخلوفي: مرجع سابق، ص: 46.

العظيمة التي بذلتها والتي نقف أمامها موقف المعترف لما كنا نجد الساعة في بلادنا أثرا للعربية والإسلام"[1].

لقد شهدت المدارس القرآنية ضغوطات كبيرة من طرف الاستعمار الفرنسي، حيث قام بمحاربتها وفرض عليها أن تكون برخصة من طرف الإدارة الفرنسية وإلا سيعتبرها غير قانونية ويقومون بغلقها، وقد ضغط المستوطنون الأوروبيون على الإدارة الفرنسية منذ عام 1891م لكي تقضي على بقايا المدارس الوطنية التي كانت موجودة في الزوايا على الأقل إخضاعها لرقابة إدارية صارمة بحجة التخلي عن مراقبة هيأت التدريس يعني تهديدا لمستقبل الجزائر، والواقع أن المستوطنين كانوا يؤمنون باستمرارية المدارس الوطنية، وذلك أن الجزائري المتعلم يتمسك بحقه في العيش بكرامة مثل المستوطنين أنفسهم كما أنه سيجهر برأيه أمام مواطنيه، وهذا كله طالب أكثر من مستوطن وكاتب ومجلس بعدم السماح بفتح مدرسة حرة أو إنشاء مدارس للأهالي حتى لا يثير المتاعب للمستوطنين[2].

خضع التعليم العربي الحر في المدارس القرآنية لرقابة شديدة وإلى إغلاقها أحيانا أخرى، ووفقا لقانون 1886/10/30م ومرسوم 1887/12/06م تم إخضاع المدارس القرآنية إلى رقابة وتفتيش شديدين من السلطات الفرنسية، وتخص هذه الرقابة بالدرجة الأولى الاتجاه السياسي، أي معرفة الإنتماء السياسي الذي يعتبرها الإستعمار ذات طابع سياسي مناهض لوجوده وبقائه– للقائمين على هذه المدارس، كما حاولت السلطات الفرنسية محاصرة هذه المدارس القرآنية وقطع صلتها وإتصالها مع المشرق العربي، وإعطائها بذلك الطابع المحلي مع التركيز على المذهب الحنفي الذي تعمل به الخلافة الإسلامية في إسطمبول. وهدف السلطات الفرنسية من وراء هذا كله كسب جماهير الشعب الجزائري إليها وتوجيهها نحو إسلامي وطني أو إسلام جزائري كما كانوا يسمونه، وذلك بإخضاعه لإدارة وتأثير رجال الطرق الدينية الموالين لها[3].

---

[1] رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، مرجع سابق، ص: 239.

[2] إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830– 1962)، دار هومه، الجزائر، 2007، ص: 157.

[3] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 191.

وأثبتت التقارير الموجودة في الأرشيف الفرنسي على أنه كثيرا ما كانت تفتح وتؤسس مدارس أو كتاتيب قرآنية دون الرجوع إلى رأي وموافقة السلطات الفرنسية، مما كان يعرض أصحابها إلى عقوبات زجرية مماثلة للعقوبات التي يخضع لها أي مجرم بدعوى المساس بالأمن العام والاخلال بالنظام، وكان للحاكم العام الحق في إغلاق المساجد والمدارس القرآنية المسيرة من المدرسين غير جزائريين كالتونسيين والمغاربة والليبيين، ففي المادة 51 و52 من مرسوم 1892م يقر هذا الأخير أنه لا تعطى رخصة الإشراف على مدرسة خاصة لأحد كان إذا لم يكن مواطنا فرنسيا أو من الرعايا الفرنسيين، ولم يكن من السهل تقبل الجزائريين لهذه الشروط المجحفة في حق تعليم أبنائهم بالمدارس القرآنية، فرفعوا احتجاجاتهم إلى السلطات المعنية، وفي عريضة تقدم بها سكان مدينة قسنطينة إلى حاكم المقاطعة بتاريخ 1897/01/28م أكدوا فيها أن نصف اليوم المسموح لهم لتعليم العلوم الدينية لا يكفي أطفالهم لدراسة القرآن بشكل جيد ومفيد، مطالبين أن تبقى مدارسهم القرآنية مفتوحة طوال اليوم[1].

ساهمت الحركة الإصلاحية بشكل كبير في عملية الحفاظ على هذا الإرث اللغوي كما أن الأهالي التفوا حولها وهذا ما شجع رجال الإصلاح على إنشاء المدارس ولكن كل الضغوطات التي مارستها فرنسا من أجل القضاء عليها ما زاد الشعب إلا إصرارا على المقاومة[2]، واعتبر معلمو اللغة العربية أنفسهم بتأييد من الأهالي مجندين في معركة وطنية مقدسة لأجل الحفاظ على اللغة العربية وواصلوا نشاطهم التعليمي برخص وبدون رخص حيث فتحت المدارس العربية في ظروف بالغة القسوة وتوفد طلابها لاستكمال العربية العالية في جامع القرويين والزيتونة والأزهر وجامعة القاهرة ودمشق وبغداد[3]، وأكد هذا الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس بقوله " اللغة العربية هي الرابطة بين ماضي الجزائر الجليل وحاضرها الأعز ومستقبلها البعيد وهي لغة الدين والجنسية والقومية ولغة الوطنية المغروسة"[4]، ومن أجلها جاهدت الأمة الإسلامية في سبيلها جهادا كان من ثمرات النصر

---

[1] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 193.

[2] أحمد بن نعمان: حزب البعث الفرنسي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والترجمة والنشر والتوزيع، ط2، 1998، ص: 84.

[3] عبد الرحمان عائشة: لغتنا والحياة، دار المعارف، مصر، 1971، ص:197.

[4] عبد الحميد بن باديس: جريدة البصائر الجزائرية، عدد 22 جويلية، 1939، د. ص.

فيه هذه النهضة التعليمية التي ولدت الشعراء والخطباء والوعاظ، فطالبت الأمة بمظهر سياسي للغتها وهي أن تكون رسمية في المدارس القرآنية يعترف لها بمكانتها في وطنها وأن تمحي عنها تلك الوصمة وهي أنها أجنبية في دارها[1]، ولقد حافظت المدارس القرآنية على وجود اللغة العربية في الجزائر رغم كل ما تعرضت له[2].

2/التعليم في الزوايا والمساجد:

مرت الزوايا بمراحل تاريخية، فمن رباط للجهاد ومراكز للتعليم، تحولت إلى مقام وضريح لأحد المرابطين، وتطور المفهوم، وأصبح يدل في الزمن القريب على مقر الشيخ حامل البركة، والمتصوف الذي ليس له علاقة بالجهاد ولا بالتعليم، وقد زالت وظيفة الزوايا الأساسية إثر التهديم والتدمير الذي لحقها من الاستعمار وتعطيل دورها، بعدما كانت المؤسسة الأساسية لنقل المعرفة الدينية في الأوساط الشعبية، ولعل تأسيس المدرسة الفرنسية خلف مجالا لمقارنة التعليمين، إذ أصبح التعليم في الزوايا ينعت بالتقليدي، والتعليم الفرنسي ينعت بالحداثي، كما أن تعليم الزوايا في عمومه حورب وحوصر بالمدرسة الفرنسية، كما أنشأت سلطات الاحتلال مدارس ابتدائية فرنسية بجوار الزوايا وضيقوا عليها مجال النشاط، وفتحوا مع قادتها باب التدجين والتوظيف[3]، ولهذا فإن التعليم العربي الإسلامي هدمت قواعده وأسسه ومؤسساته بعد الاستعمار الفرنسي، وأصبح تعليما هشا ليس بنافع في غالبه، مقتصرا على حفظ القرآن وبعض علوم الدين[4].

إن النظام الاستعماري الفرنسي القائم على التجهيل قصد قهر المجتمع الجزائري وتقويض دعائمه، والقضاء التام على الثقافة واللغة العربية، وبالتالي على شخصيته الوطنية، لم يتأخر أو يتمهل في هدم المؤسسات الثقافية، والتنكيل برجالها، حيث قاوم وبكل شدة التعليم العربي[5]، وأما ما بقي من التعليم العربي فجعلته فرنسا تعليما تقليديا يقتصر على

---

(1) ساطع الحصري: حوليات الثقافة العربية، دار الرياض للطباعة والنشر، د ب، 1997، ص: 473.

(2) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، مرجع سابق، ص: 64.

(3) نفس المرجع، ج3، ص ص: 172 – 173.

(4) رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 200.

(5) أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962–1972، ترجمة: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص: 14.

حفظ القرآن الكريم، من غير فهم أو وعي، وكذلك حالت بين العلماء والتدريس في المساجد، وقامت بطردهم منها، بل أكثر من ذلك فرضت شروطا ثقيلة تعجيزية على كل من يحاول تأسيس مدرسة، بحيث أن كل مدرسة لا تستوفي تلك الشروط تغلق، وربما تحاكم الحكومة مؤسسيها ومعلميها، وقد يكون جزاؤهم السجن أو التغريم أو الإبعاد أو معا[1]، وكذلك قامت بهدم مرافق دينية، وتجارية أخرى، من بينها مراكز نسخ المخطوطات، لأنها كانت ترى فيها أحد الدعائم الأساسية لحركة التعليم في الزوايا، وبهذا حرمت أبناء الجزائر من مصادر تحصيل المعرفة والتي كان أساسها الزوايا[2].

أما عن التعليم في المساجد فإنه شرع في الاهتمام به من قبل الفرنسيين، عندما لاحظوا الفراغ في الدراسات الإسلامية، ابتداءا من وسط الأربعينيات، وهذا لأجل الفتوى والقضاء، وخاصة لكسب النفوذ للسياسة الفرنسية، لكن طبعا مع سيرهم وتوجيههم في مهامهم، وهذا لم يعد تدريس اللغة العربية ولا الأدب أو التاريخ العربي الإسلامي جائزا في المدارس، كما أن السلطات الفرنسية هي التي تختار موضوعات الفقه والتوحيد، وحاولت السلطات الفرنسية محاصرة هذه المساجد[3]، وهذا بذلت فرنسا كل ما في وسعها للقضاء على الثقافة في الجزائر بحرمانها من كل الروافد التي كانت تغذيها وتنميها، وبهذا ألحقت بها وبالشعب الجزائري أضرارا بالغة، وجعلت الشعب ولغته غير قادرة على مسايرة التقدم العلمي ولو في أبسط صورة، لقد قال أحد القادة الفرنسيين في الجزائر "... **بعد إقامتنا بالجزائر، استولينا على المدارس لنحولها إلى محلات، وثكنات، أو إسطبلات، وسلبنا ممتلكات المساجد والمدارس، وادعينا تطبيق مبادئ الثورة الفرنسية على الشعب العربي**"[4].

---

[1] مصطفى الأشرف: مرجع سابق، ص ص: 128–129.

[2] رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 200.

[3] عبد القادر حلوش: مرجع سابق، ص: 191.

[4] مصطفى الأشرف: مرجع سابق، ص: 414.

3/ التعليم في الجمعيات والنوادي:

تعتبر الجمعيات من أبرز مظاهر النهضة الجزائرية، إذ شهدت المدن الكبرى ميلاد العديد منها، على غرار الجمعيات الثقافية والعلمية التونسية كالخلدونية سنة 1896م، والصادقية سنة 1905م[1]، كانت هذه الجمعيات شبيهة في نشاطها بالمنتديات الأدبية والعلمية في المشرق العربي، ولعل من أبرز العوامل التي أدت إلى بروز هذه الجمعيات في هذه الفترة بالذات، هو وجود شخصية " شارل جونار"* على رأس الإدارة الفرنسية بالجزائر كحاكم عام، الذي انتهج سياسة تمثلت في تشجيعه للخدمات الاجتماعية وللدراسات العربية، وأول جمعية ظهرت كانت الجمعية التعاونية سنة 1897م في مدينة الجزائر برئاسة علي الشريف[2]، وبعد إصدار قانون 1901/07/01م الذي ينظم تأسيس الجمعيات الثقافية والخيرية[3]، سارع الجزائريون إلى إقامة وإنشاء العديد من الجمعيات، منها من أخذت الصبغة الدينية وأخرى خيرية وجمعيات تعليمية طلابية[4].

كان للجزائريين ردود أفعال إزاء سياسة التضيق على التعليم ومؤسساته فجعلوا من السياسة المعتمدة على الزجر والاضطهاد عاملا أساسيا مساهما في بث بذور الإستقلال الوطني في جميع أنحاء البلاد[5]، حيث تميزت فترة بداية القرن العشرين بظهور العديد من النوادي والجمعيات الثقافية والإجتماعية التي تهتم بالشؤون الجزائرية وبما فيها التعليم حيث شكلت المنابع الفكرية والنواة السياسية الأولى للحركة الوطنية، كما كان لها دور بارز في بلورة الوعي الثقافي مثل الجمعية الراشدية التي تأسست عام 1894م بالعاصمة من قبل أحد المكونين من الجزائر، المسمى سروري من أجل مساعدة قدامى التلاميذ الذين درسوا في

---

(1) Ageron Chareles Robert: Les Algériens musulmans et la France 1871-1919، T2، p. u. f. Paris، 1968، P: 103.

* شارل جونار (1857–1927): شخصية سياسية فرنسية عين حاكما عاما على الجزائر عدة مرات، الأولى ما بين 1900–1901م والثانية 1903م–1911م، والثالثة بعد الحرب العالمية الأولى 1918م–1921م، وضع حجر الأساس لجامعة الجزائر سنة 1909، كما أصدر قانون 1919 الخاص بتوسيع دائرة النواب المسلمين في المجالس المحلية، (ينظر إلى إبراهيمي مياسي: إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1914، مرجع سابق، ص: 133 ص: 134.).

(2) أحمد صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2004م، ص ص: 108 – 109.

(3) رابح تركي: التعليم القومي، مرجع سابق، ص: 39.

(4) أحمد مريوش: محاضرات في تاريخ الجزائر 1900–1954، ج2، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص:162.

(5) محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص18.

المدارس الفرنسية المتخصصة للأنديجان[1]، التي تنظم دروسا للكبار، وبرزت كأول جمعية حقيقية سنة 1908م، كان من أهدافها نشر العلوم في أوساط الجماهير، ومن أهم نشاطها عقد سلسلة من المحاضرات التي كانت الرشيدية تبرمجها وتلقيها على الشباب، فعلى سبيل المثال سطرت سنة 1907م قائمة لجملة من المحاضرات التي عالجت قضايا ثقافية وأدبية وتاريخية وحتى سياسية، بل تعددت هذه الندوات للخوض في القضايا العلمية والإقتصادية[2]، كان للراشدية عدة فروع في أنحاء الجزائر وحده ضم 251 عضوا سنة 1910م[3]، ومن أبرز أعضائها ابن التهامي والدكتور أحمد ابن بريهمات، وبعض الأعضاء الشرفيين من الفرنسيين[4]،

ونجد أيضا نادي صالح باي الذي تأسس سنة 1907م كان مقره بقسنطينة يرمي إلى تكوين وتثقيف المسلمين والإرتقاء بالمجتمع الجزائري من خلال تعليم أبنائهم الذين لم يكن لهم حظ في الدراسة بالمدارس الفرنسية، ضم في صفوفه أسماء بارزة من أمثال ابن الموهوب ومصطفى باشطارزي ومحمد ابن باديس[5]، وكانت له فروع في عدة مدن مثل عين مليلة وواد الزناتي وقالمة وسوق أهراس، ومهمته نشر التعليم، وعقد المحاضرات الأدبية والعلمية، كما كان شعاره العمل والتعاون[6]، تشكل في البداية من 40 عضوا ووصل عدد أعضاء النادي سنة 1910م حوالي 1700 عضوا، منهم 500 عضوا مسجلين للدروس،

قد أسهمت جريدة كوكب إفريقيا في نقل بعض محاضراته وإيصالها للجمهور الذي يتعذر عليه التردد على النادي[7]، مع بداية الحرب العالمية الأولى توقفت نشاطات جميع النوادي، ومنهم نادي الصالح باي، يعتبر ابن موهوب من رجالات الدين الرسميين الذين نشطوا بهذا النادي، بتقديم العديد من المحاضرات التي كانت تشيد بمنافع العلم، وإظهار

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص:162.

(2) عبد النور خيثر، مزيان سعيدي، أحمد بوقجاني: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير، الجزائر، د.ت، ص: 238.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص:162.

(4) أحمد صاري: مرجع سابق، ص: 111.

(5) نفس المرجع، ص:11.

(6) محمد دبوز: مرجع سابق، ص: 264.

(7) أحمد صاري: مرجع سابق، ص: 15.

مضار الجهل، وتعلم اللغتين العربية والفرنسية، كما كانت تنتقد البدع والخرافات وبعض الطرق الصوفية[1]،

ومن الجمعيات التي إهتمت بالثقافة وتعليم الجزائريين ومساعدة الفقراء الجمعية التوفيقية تأسست سنة 1908م، على يد جماعة من الشباب، تزعمها الدكتور ابن التهامي، أحد أبرز وجوه النخبة، وينوبه كل من السيدين صوالح محمد وهو أستاذ بثانوية الجزائر، وبراكي محمد[2]، وكانت تنشط بالجزائر العاصمة، تبنت هذه الجمعية شعار السعي نحو تحقيق تجمع الجزائريين الراغبين في الإرتقاء الفكري والاجتماعي، وكانت بمثابة مدرسة ومنتدى لنشر العلم والمعارف، نظمت سلسلة من المحاضرات في القانون والآداب والحضارة العربية والتاريخ[3]، حيث برز إهتمام أعضاء الجمعية بموضوع تعليم الجزائريين كأولوية بعد بعد الكارثة التي أصبحت عليها نتيجة السياسة التعليمية الفرنسية، حيث كانت تنظم دروس على مدار الأسبوع تنوعت مواضيعها من اللغة العربية، الجبر والحساب ومختلف العلوم[4]، وكذلك نادي الشباب الجزائري الذي تأسس سنة 1909م كان مقره في تلمسان[5].

بالإضافة إلى هذه النوادي والجمعيات الثقافية هناك نوادي أخرى مثل: شباب تلمسان نادي الصدفية، ونادي التقدم بعنابة، المؤسسة الإسلامية القسنطينية، وكان نشاطها يتمثل في تكريس الوعي من خلال كشف الممارسات الانسانية للإدارة الإستعمارية في حق الجزائريين وحثهم على المطالبة بتحسين أوضاعهم الإجتماعية والمحافظة على الثقافة واللغة العربية[6].

لقيت الجمعيات الجزائرية تمييزا من قبل الادارة الفرنسية، عكس النوادي الفرنسية، فقد كانت الجمعيات الجزائرية تعيش وتمول بالاشتراكات والهبات التي كانت تتلقاها من الحفلات

---

(1) أحمد صاري: مرجع سابق، ص: 24.

(2) رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 228.

(3) أبو القاسم سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، مرجع سابق، ص:47.

(4) رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 228.

(5) عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلية، ط1، الجزائر، 2009، ص ص: 104–105.

(6) نفس المرجع، ص: 105.

التي ينظمها مجلس الادارة[1]، وارتبطت هذه الجمعيات بميدان التعليم، فكانت مقاومتها هي مقاومة التجهيل وسياسة الإستعمار لمحو الشخصية الوطنية، وطالبت هذه النوادي والجمعيات بالتراث الثقافي للشخصية الجزائرية واللغة العربية، وشاركت مشاركة فعالة في الحياة السياسية للبلاد[2].

ثانيا: رجال التعليم العربي الحر:

كان للجزائر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مجموعة من العلماء ورجال الدين المتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية، وقد إستغل هؤلاء فكرهم في نشره بالجزائر خلال فترة الإحتلال، من أجل الحفاظ على اللغة العربية والعقيدة الإسلامية الصحيحة التي شابها الإنحراف والبدع والخرفات، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذه العناصر الثلاث، وذلك باختيار مجموعة من علماء ومفكرين جزائريين – وهم كثيرون– ولكن تطرقنا لأبرزهم من خلال أفكارهم المختلفة حول طريقة النهوض بالتعليم العربي ونشره بين أوساط المجتمع الجزائري.

1/ الشيخ عبد القادر مجاوي (1848م– 1914م):

ولد بتلمسان، أما نسبه فهو عبد القادر ابن عبدالله بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الرحمان بن عيسى بن داود بن أبي حناش بن خمليش بن علي بن محمد بن عبد الجليل المحسيني، الملقب بالمجاوي نسبة إلى قبيلة مجاوة التي تقطن حول مدينة تازة بالمغرب الأقصى، وقد استوطن جده تلمسان وعمل نساخا بها[3].

ولد مجاوي في أسرة اشتهرت بالمكانة العلمية، كان والده محمد عبد الكريم قاضيا في تلمسان نحو خمس وعشرين سنة[4]، بعد دراسة في مسقط رأسه، انتقل لمتابعتها في كل من تطوان وطنجة بالمغرب الأقصى، وقد تركزت دراسته فيها حول العلوم الشرعية وآداب اللغة

---

[1] Larbi Icheboudene: Alger histoire et capitale de destin national, Ed: Casbah, Alger, 1997, p: 314.

[2] راضية بشار: الجمعيات الثقافية من أجل الحفاظ على قصبة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص: 32.

[3] رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 203.

[4] أبو القاسم الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، مطبعة فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906، ص: 446.

العربية وغيرهما، بالإضافة إلى علم المنطق والحساب والفلك والتاريخ والأدب، ورغم قدراته الذاتية في التحصيل حيث ذكرت جريدة الفاروق: " إن كل كتاب يقرأه لا يعيد قراءته"[1]، واتصف المجاوي بصفاء النفس، وكرم الطبع والجرأة والإقدام وقوة الإرادة، بالإضافة إلى الفصاحة والتواضع، كما كان متمسكا بدينه، معتزا بشخصيته الإسلامية، وغيورا على دينه ولغته العربية حتى بين الأوساط الأوروبية[2].

أما فيما يخص نشاطه الإصلاحي، فنجد جهوده العلمية والإصلاحية قد تبلورت في عدة ميادين، وهي التربية والتعليم والصحافة والتأليف، أما فيما يخص التربية والتعليم فنجد أنه بعد عودته إلى الجزائر وإستقراره بقسنطينة في حدود سنة 1869م، قام بنشاط ثقافي بارز، حيث باشر بالتعليم في مساجدها وزواياها وإستطاع أن يساهم بحركته هذه في إحياء نهضة علمية في المنطقة، " ... أحييت النفوس وأنعشت الروح ..."[3].

ومن اهم القضايا التي نالت القسط الأوفر من اهتمامات الشيخ المجاوي هي التربية، فلقد برزت شخصيته كمرب في هذا المجال، فحاول أن يعطي منهجا للتربية، قائما على أسس علمية حديثة كما خصص جزء من اهتماماته للمربي، باعتباره طرفا في العملية التربوية واهتم أيضا إلى جانب كل هذا بالناحية الإقتصادية وحث الجزائريين على تقليد الغربيين فيما توصلوا إليه في هذا المجال الحديث[4].

ولم يقتصر عمله على التعليم المسجدي، بل تعداه إلى المساهمة في تنشيط المدارس الحرة[5]، وفي حدود سنة 1898م، عينته الإدارة الفرنسية في المدرسة الثعالبية، قد يكون ذلك بهدف وضعه تحت رقابتها المباشرة بالعاصمة، واصل المجاوي نشاطه بالعاصمة، وساهم في تدعيم الجو الثقافي بها، إلى جانب كوكبة من الأساتذة مثل: عبد الحليم بن سماية، المفتي بن زكري، الحفناوي، ... وكانت العاصمة في هذه الفترة تعاني من الجهل

---

[1] جريدة الفاروق: عدد 80، 12 أكتوبر 1914، ميكرو فيلم، م12، المكتبة الوطنية، الجزائر. د ص.

[2] محمد دبوز، مرجع سابق، ص: 85.

[3] جريدة الفاروق، مرجع سابق. د ص.

[4] عبد المجيد بن عدة: مرجع سابق، ص: 225.

[5] محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر (1921–1975)، ج3، مطبعة البعث، ط1، قسنطينة، 1978، ص: 53.

وآثاره، والفساد المنتشر بها بدرجة كبيرة فكان عليه مضاعفة جهوده الإصلاحية، فاهتم بالتربية الدينية والخلقية، وغرس العقيدة الإسلامية الصحيحة في نفوس تلاميذه[1]... كما أثر على الحياة الثقافية في العاصمة عن طريق المؤسسات والنوادي والجمعيات، تخرج على يده العديد من الأساتذة والأدباء والشعراء والقضاة والمترجمين والمدرسيين والأئمة والوعاظ الذين كان لهم دور في أثراء الثقافة الجزائرية العربية ومن بينهم الشيخ أبو ألحاق أطفيش، الشيخ الحاج الناصر كروش، والشيخ محمد الميلي، وحمدان الونيسي، المولود بن الموهوب، الشيخ الأحبيباتي[2].

أما عن المواضيع التي عالجها في مقالاته، فقد تنوعت مواضيعها الإصلاحية، فنجد له مقالات جاءت تنادي بالإصلاح في مجال العقيدة والعبادات، فدعا إلى محاربة البدع وحمل العلماء على عاتقهم محاربة البدع عن طريق الإرشاد ونجده قد تحمل مسؤوليته كعالم في هذا الجانب، وقد كتب الشيخ العديد من المقالات في جريدة "المغرب" تناولت المواضيع التالية: العلم والأخلاق، التراث العربي، وقضايا اجتماعية، بالإضافة إلى مقالات أخرى في جريدة " كوكب إفريقيا" تدور مواضيعه حول الأخلاق، فضل المواسم الدينية، وقضايا دينية واجتماعية[3].

بعد أن أعطى المجاوي حوالي أربعين سنة من عمره للتعليم والتربية، بدروسه ومحاضراته ومقالاته وتأليفه، توفي في 06 أكتوبر 1914م[4]، تاركا وراءه أثرا طيبا، من تلاميذه العلماء الذين واصلوا دربه، وآثارا تمثلت في الكتب والمؤلفات القيمة للشيخ والتي اختلفت نوعا وكيفا أهمها (ارشاد المتعلمين، شرح الجمل المجردية، الدور النحوية على المنظومة البشرية، كتيب المجاوي حول بداية النهضة الجزائرية[5].

---

[1] محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر، مرجع سابق، ص: 53.

[2] نفس المرجع، ص: 53.

[3] رشيد مياد، مرجع سابق، ص: 204.

[4] جريدة الفاروق، مرجع سابق. د ص.

[5] محمود كحول، لودي لوي، التقويم الجزائري، مطبعة فونطانة، الجزائر 1911، ص: 125.

2/ الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866م-1933م):

ولد الشيخ عبد الحليم بن سماية في الجزائر العاصمة سنة 1866م، وفي طفولته حفظ القرآن الكريم على والده الذي كان مدرسا له، كما تعلم اللغة الفرنسية وعلوم العربية والعلوم الشرعية، وعمل صحفيا في جريدة المبشر، ثم عمل بالتجارة في دكان صغير، وتطوع لإلقاء الدروس في المسجد الذي كان يدرس به والده[1]، وفي سنة 1896م بدأ التدريس بصحبة الشيخ عبد القادر مجاوي في مدرسة اللغة العربية في العاصمة، وفي سنة 1900م انتقل للتدريس في الجامع الجديد الحنفي وبالمدرسة الثعالبية سنة 1905م، وهو علم من أعلام الجزائر الذين كانت لهم بصمات في الحياة الثقافية، وتأثيرات عميقة في بعث الحركة الإصلاحية في الجزائر، في الثلث الأول من القرن العشرين، وهو من المصلحين الجزائريين المعتنقين لفكر محمد عبده الإصلاحي، والداعين له[2]، حيث التقى بهذا الأخير عند زيارته للجزائر وكانت لهما صلات وثيقة، وأراء متقاربة في التربية والتعليم والإصلاح[3]. ترك الشيخ العديد من المقالات في الأدب والسياسة وعلم الاجتماع منشورة في جريدة المغرب (1903م-1904م)، جريدة كوكب إفريقيا (1907م-1914م)، جريدة الإقدام (1920م-1923م)، والمبشر، وله رسالتان في الفقه والتصوف، من مؤلفاته فلسفة الإسلام، اهتزاز الأطوار، الكنز المدفون والسر المكنون[4].

من خلال الوقوف على سيرة الشيخ عبد الحليم بن سماية الذاتية، ندرك أنه نشأ في بيئة ذات أصول إسلامية من حيث التعليم والتربية والثقافة، مثله مثل الكثيرين من أبناء الجزائر في عصره وهذا الذي يطلعنا على نمط التعليم في المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830[5].

---

[1] عبد العالي فضل، تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين (1830م-1919م) دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج: محمد بن رحال / ابن سماية / ابن حبيلس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص:21.

[2] رشيد مياد، مرجع سابق، ص:206.

[3] عبد العالي فضل، مرجع سابق، ص: 21.

[4] رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 206.

[5] عبد العالي فضل: مرجع سابق، ص: 21.

كان أحد المثقفين الذين كرسوا حياتهم لخدمة العلم والتعليم، واستهل حياته الحافلة بالنشاطات معلما، فكان ينشر أفكاره بين طلبته شأنه شأن الأساتذة المصلحين في هذه الفترة (عبد القادر مجاوي)، ولم يتعدى ميدان التأليف وهذا ما امتاز به العلماء الذين عاصروه، فانفرد عنهم حين ألف الفلسفة الإسلامية[1]، ونظرا لكونه من المتأثرين بالشيخ محمد عبده فقد كان من الذين لازموه طيلة إقامته في الجزائر عند زيارته لها، كما كانت له بعض المواقف السياسية، وعارض بشدة قانون التجنيد الاجباري لسنة 1912م[2].

إن التصدي للتعليم والإصلاح في الجزائر أيام الاستعمار الفرنسي يعني بالضرورة المواجهة مع المشروع الاستيطاني . لقد كانت المدرسة الكولونيالية على الدوام تدعي أن المقاومة بمختلف أشكالها في الجزائر لا تقوم إلا عندما يشعر الأهالي بالجوع والفقر[3]، ولقد ولد الشيخ عبد الحليم بن سماية في هذا المناخ، وبحكم تعليمه وثقافته العربية الإسلامية، ساهم في التربية والتعليم وباشر الإصلاح، لذلك حرص حرصا شديدا على قيم المجتمع الجزائري وأصالته الثقافية والحضارية، ففي المدرسة الجزائرية الفرنسية اشتغل بالتعليم، وعرف عنه أنه كان يجيد النطق بالفرنسية إلى جانب العربية[4].

لم يكن الشيخ عبد الحليم بن سماية يخشى الإدارة الفرنسية، إنما كان يجاهر بمواقفه ومعارضته لتلك الإدارة وسياستها وقوانينها من خلال الخطب والدروس التي كان يلقيها في المساجد والمنتديات وحتى في سلوكياته اليومية، لذلك كانت الإدارة الاستعمارية شديدة الكراهية له، وبالمقابل كان يحظى بكل الإجلال والاحترام من الجزائريين، وكثيرا ما كان يسبب الإحراج لتلك الإدارة الفرنسية لكنها أبقت عليه في منصبه التربوي والتعليمي خوفا من ردود الأفعال التي يمكن أن تكون نتائجها في غير صالح مشروعها الاستيطاني[5].

---

[1] رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 206.

[2] مولود عويمر: "الشيخ عبد الحليم بن سماية"، البصائر، العدد 531، 17 جانفي 2011، د ص.

[3] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنيين 19 و20،ج1، مرجع سابق، ص: 27.

[4] عبد الرحمان الجيلالي: "جوانب من كفاح الشيخ عبد الحليم بن سماية"، مجلة الأصالة، عدد مارس وأفريل، الجزائر، 1973، ص: 119.

[5] نفس المرجع، ص ص: 119 – 212.

كان للأسفار العديدة التي قام بها بن سماية إلى المشرق، مصر، واسطنبول أثرها في تشكيل فكرة الجامعة الإسلامية، فقد أصبح من بين العلماء المصلحين المغاربة الذين تبادلوا الرسائل مع محمد عبده، وهذا الأخير اعتبر بن سماية أحد الدعائم الأساسية في نشر المذهب الاصلاحي السلفي بين إخوانه الجزائريين[1].

توفي الشيخ عبد الحليم بن سماية في سنة 1933م ودفن جوار الولي الصالح سيدي عبد الرحمن الثعالبي[2]، وبهذا يعتبر الشيخ منهاجا في المقاومة الفكرية من خلال التربية والتعليم والحرص على مقومات الشخصية الجزائرية وأبعادها، قاوم بالدروس والندوات، وبالكتابة والقلم، وبإعلان مواقفه بشجاعة نادرة، ورسم بذلك صورة مشرفة لجهاد العلماء في الجزائر في عقد من الزمن ضد الإدارة الاستيطانية ومشروعها[3].

3/ الشيخ عمر بن قدور: (1886م -1932م):

ولد بمدينة الجزائر سنة 1886م حفظ القرآن وتعلم اللغة والأدب والفقه بالجزائر، ثم سافر إلى المشرق ليتم دراسته، ويقوم بنشاط صحفي ملحوظ فكان مراسلا لعدة صحف تصدر بتونس ومصر وتركيا وفي سنة 1908م رجع عمر بن قدور إلى الجزائر وتولى منصب رئاسة تحرير القسم الغربي بجريدة الأخبار، وفي سنة 1909م حاول مع عمر راسم أن يصدر جريدة عربية لكنه لم ينجح وفي سنة 1913م أسس جريدة الفاروق[4]، وبما أنه اهتم بالمجال الصحفي فقد أخذ ينشر مقالاته الإصلاحية في عدة صحف جزائرية، وأخرى عربية لنشر الوعي واليقظة في نفوس الجزائريين من جهة، والوقوف مع الشعوب الإسلامية المضطهدة من طرف الاستعمار من جهة أخرى، فكتب يؤازرها شعرا ونثرا، كما أولى اهتماما كبيرا بالجانب التربوي والاجتماعي والديني، والذين يمثلون الأساس الذي يقوم عليه المجتمع، فنجده قد اهتم بالجانب التربوي، حيث يرى بن قدور بأنه لا تكون هناك نهضة

---

[1] رشيد مياد: مرجع سابق، ص:206.

[2] مولود عويمر، صفحة من حياة الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866–1933)، رابطة أدباء الشام، الموقع الإلكتروني: http://www.odabasham.net يوم: 2017/04/05، على الساعة: 17:49.

[3] عبد العالي فضل: مرجع سابق، ص: 33.

[4] زهير احدادن: إعلام الصحافة الجزائرية، ج2، دار احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص ص: 12– 13.

للأمة الجزائرية ما لم تسلك طريق العلم، لأن هذا الأخير هو الدواء النافع لإحياء موتى القلوب وإنهاض الأمة من رقدتها، وهذا من خلال مقالاته عبر جريدة "الفاروق"*، أما عن الجانب الديني المتدني والذي كانت سببه السياسية الفرنسية المتبعة، والتي تهدف إلى القضاء على الدين الإسلامي[1]، من خلال القضاء على المؤسسات الدينية، والثقافية وهذا الأمر ساهم في انتشار البدع والخرافات المنافية لتعاليم الدين الإسلامي الصحيح[2].

وفي ظل هذه الظروف الصعبة تعالت صيحات صفوة من المصلحين الرواد، أمثال عمر بن قدور الذي قاوم ذلك بشعره ونثره، ويعتبر بن قدور من أبرز المفكرين والمصلحين الذين خاضوا قضية الإصلاح الديني في الجزائر، فكتاباته غنية وكثيرة في المجال الديني، كما اجتهد أيضا في نداءاته للإصلاح الاجتماعي الذي لا يقل أهمية عن سابقيه، أما في هذا المجال الأخير فنجده قد اهتم بإصلاح " شؤون المرأة الجزائرية" كغيره من المصلحين، فهو يدعو إلى تحرير المرأة من قيود وأغلال الجهل، ويحث أيضا على ضرورة تعليم المرأة الجزائرية للقضاء على جهلها الذي جرها إلى الانحراف الخلقي، لأن الجهل هو العدو اللدود في تفكيك المجتمعات. وله مقال مطول بعنوان " بجهل المرأة المسلمة نال الدين كوارث البدع ما ناله"، أما الجانب السياسي فإنه على الرغم من تأسيسه جريدة الفاروق والتي من بين مبادئها عدم الخوض في الأمور السياسية لتجنب ويلات السياسة عليه وعلى جريدته، ولكن رغم ذلك إلا أنه لم يستطع أن يكتم التحسر في نفسه، وهو يشاهد ما يحل بإخوانه المسلمين، الأمر الذي دفعه للخوض في السياسة، فنجد مواقفه الجريئة والهامة من قانون التجنيد الإجباري، حيث شن عليه حملة إعلامية سنة 1908م، عبر كتاباته في جريدة التقدم التونسية، وأعاد نشر بعض منها في جريدة المبشر التونسية وجريدة الحضارة التركية[3]، وبذلك فإن نشاط الصحفي عند عمر بن قدور من أبرز الوسائل التي استطاع بواسطتها نشر

* جريدة الفاروق: أنشأها عمر بن قدور سنة 1913، حيث دامت سلسلتها الأولى بين سنة 1913م– 1915م، وبعدها أوقفتها الإدارة الفرنسية وأبعدت صاحبها حيث نفته إلى مينة الأغواط، حين عاد بن قدور بعد الحرب العالمية الأولى من المنفى قام بإصدار السلسلة الثانية من جريدة الفاروق التي لم تعمر طويلا بين سنة 1920م إلى 1921م.(ينظر إلى: زهير احدادن مرجع سابق، ص: 18.)

[1] محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية نشاطها تطورها وإعلامها من 1903 إلى 1931، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ت، ص ص: 80 – 81.

[2] رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 208.

[3] نفس المرجع، ص: 208.

فكرته الإصلاحية والإسهام في بعث اليقظة الجزائرية الحديثة، إذا كانت الصحافة عنده من أهم الأدوات الإصلاحية للكشف عن داء الأمة وآفاقها وإيجاد الدواء الناجح لتنوير المسلمين[1].

ثالثا: انعكاسات التعليم العربي الحر فكريا وسياسيا

1/ الانعكاس الفكري:

يمكن القول أن الفضل في بقاء مقومات الأمة الروحية والفكرية – رغم ما تعرضت له من طرف الاحتلال يعود إلى التعليم العربي الحر على اختلاف مؤسساته ووسائله ومرجعياته، وقد تمثل نجاحه في تحقيق هذه الغاية في المحافظة على اللغة العربية والدين الإسلامي وحتى التاريخي والثقافة العربية[2]، وذلك عن طريق مؤسساته التي أعادة بعثها ونشرها وتعليمها لأبناء وبنات الجزائر متحديا بذلك الإجراءات الفرنسية[3]، وقد تبين للاستعمار مدى أهمية اللغة في قيام المجتمعات وأن الأمة التي تفقد لغتها معها ثقافتها وشخصياتها بل ووجودها[4]، ومن خلال هذا نجد مقولة محمد البشير الإبراهيمي تثبت مدى ارتباط الشعب الجزائري بلغته وثقافته وأن فكره متحرر من كل القيود ولو على حساب حياته حيث يقول " فليقع الاستعمار أو ليطر فإننا نتعلم لغتنا وديننا ولو في سم الخياط أو على حد مثل الصراط"[5].

هناك عوامل أخرى ساعدت على قيام هذه الحركة الفكرية، كتلك البوادر الإصلاحية الفردية التي قام بها في الجزائر بعض العلماء المتفاعلين مع حركة الإصلاح الإسلامي.. ولعل مما ساعد على قيام هذه النهضة أيضًا[6]، تولي المسيو (شارل جونار) الولاية العامة في الجزائر، وهنا يمكن التعريج على بعض الأضواء في جانب من تلك العوامل التي

---

[1] رشيد مياد: مرجع سابق ، ص: 209.

[2] جمال مخلوفي: مرجع سابق، ص:97.

[3] محمد البشير الإبراهيمي: عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1963، ص:313.

[4] رابح تركي، التعليم القومي، مرجع سابق، ص: 326.

[5] محمد البشير الإبراهيمي: الأثار، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص:245.

[6] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص: 69.

ساهمت في ظهور وإنتعاش النهضة الفكرية في الجزائر والتي منها عودة الطلبة الذين درسوا في الخارج وأقصد بهم الطلبة الذين درسوا في جامع الزيتونة، وجامعة القرويين، والأزهر، وفي الحجاز والشام، حيث ساهم هؤلاء المثقفون بعد عودتهم إلى الوطن بجهود عظيمة في النهوض بالحياة الفكرية والدينية[1]، بما أثاروا من همم وأحيوا من حمية، وبنوا من مدارس في مختلف أنحاء الوطن، وبما أصدروا من صحف، معتمدين في ذلك على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه و سلم، فأصلحوا العقائد، وصححوا المفاهيم، ونقّوا الأفكار من رواسب البدع والخرافات التي علقت بها، وأحيوا الشعلة التي أخمدها الاستعمار في نفوس الأمة..[2] ، ويوم اسوداد المآزم وتلاحم الخطوب، أعادوا ذكرى أسلافهم في الصبر والصمود.. ومن هؤلاء الرواد الذين ساهموا في إثراء هذه النهضة الفكرية الإسلامية بالجزائر كما ذكرنا في المبحث السابق منهم الشيخ عبد القادر مجاوي، والشيخ عبد الحليم بن سماية وعمر بن قدور....إلخ.

ومن الانعكاسات الفكرية للتعليم العربي الحر في الجزائر هو الاتصال الفكري بين الجزائر وغيرها من البلاد الإسلامية ولم ينقطع، فقد شارك الشيخ عمر بن قدور بقلمه في جريدة (الحضارة) بالآستانة، و(اللواء) و(المؤيد) بمصر سنة 1914م، وقد كانت هذه الجرائد والمجلات تدعو إلى نهضة العرب والمسلمين، وكانت رائجة في بلاد المغرب والجزائر خاصة، ويعترف الفرنسيون بأن هناك (مجرى سريًا، ولكنه غزير ومتواصل، من الصحف والمجلات الشرقية التي أعانت المغاربة في مجهوداتهم الإصلاحية، وجعلتهم مرتبطين أبدًا بالرأي العام العربي)[3].

إضافة إلى الإنعكاسات فقد ظهرت في الجزائر خلال تلك الفترة صحافة وطنية عربية، ساهمت مساهمة فعالة في بعث النهضة الفكرية والإصلاحية الحديثة. فقد عالجت في صفحاتها كثيرًا من الموضوعات الحساسة، منها: الدعوة إلى تعليم الأهالي، وفتح المدارس العربية لأبناء المسلمين، والتنديد بسياسة المستعمرين واليهود، ومقاومة الإنحطاط الأخلاقي

[1] تركي رابح: التعليم القومي، مرجع سابق، ص: 142.

[2] محمد البشير الإبراهيمي: مرجع سابق، ص: 148.

[3] رشيد مياد: مرجع سابق، ص: 209.

والبدع والخرافات[1]. فهذا الأستاذ عمر راسم يجلجل بآرائه في غير مواربة ولا خوف، فيقول: "**أجل، يجب أن نتعلم لكي نشعر بأننا ضعفاء.. يجب أن نتعلم لكي نعرف كيف نرفع أصواتنا في وجه الظلم.. يجب أن نتعلم لكي ندافع عن الحق، وتأبى نفوسنا الضيم، ولكي نطلب العدل والمساواة بين الناس في الحقوق الطبيعية، وفي النهاية لكي نموت أعزاء شرفاء ولا نعيش أذلاء جبناء**"[2].

كما ظهر في هذا الميدان كتّاب شاركوا بمقالاتهم وتحليلاتهم في تشخيص الداء الذي ألمّ بالأمة، واقتراح الدواء الناجع لذلك، من هؤلاء الشيخ المولود بن الموهوب، والشيخ عبد الحليم بن سماية، والأستاذ عمر بن قدور وغيرهم[3]، وبهذا يمكن القول أنه ظهرت جماعة من النخبة المثقفة ثقافة عربية إسلامية أي النخبة العربية، التي حملت مشعل الثقافة العربية وتمكنت من أن تكون جيلا من المدافعين عنها وعن اللغة العربية والذين عملوا على نشر هذا التعليم بعد أن أكملوا دراساتهم[4].

لقد ظهرت العديد من الدراسات والمؤلفات كتبها جزائريون، سلطت الأضواء على قضايا الجزائر التاريخية، منها كتاب: " اللمع في نظم البدع لعبد القادر مجاوي"، " التحفة السنية في النوادر العربية" لبلقاسم بن سديرة، " شعراء الجزائر في العصر الحاضر"، للزاهري، طبع سنوات 1926م –1927م[5]، تأليف ابن عمار سنة 1902م وابن مريم سنة 1907م، والرحلة الورثلانية سنة 1908م، موسوعة الشيخ أبي القاسم الحفناوي*، بعنوان " تعريف الخلف برجال السلف" سنة 1907م[6]، كما ساهم العلامة محمد ابن أبي شنب في نشر بعض المخطوطات وترجمة بعضها إلى الفرنسية، فقدم على التوالي: الرحلة إلى

---

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 75.

(2) رشيد مياد: مرجع سابق، 910.

(3) محمد ناصر: مرجع سابق، ص93.

(4) جمال مخلوفي: مرجع سابق، ص:101.

(5) أحمد مريوش:" دراسة النهضة الفكرية في الحركة الإصلاحية في الزيبان خلال العشرينيات من القرن الحالي"، مجلة المبرز، العدد 10، 1998، ص: 94.

* أبو القاسم الحفناوي (1852م –1943م): مفتي المالكية بالديار الجزائرية بالديار الجزائرية ولد بالديس وبها تعلم ثم انتقل إلى زاوية طولقة ومنها إلى زاوية الهامل، ثم انتقل إلى العاصمة سنة 1883م، قدم دروس بالجامع الكبير، عين مفتيا على الجزائر سنة 1927م. (ينظر إلى: رشيد مياد، مرجع سابق، ص: 217.)

(6) أحمد مريوش: دراسة حول ظروف ومعالم اليقظة الجزائرية 1870–1714، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2007، ص: 27.

الحجاز (ربع معاجم لسير العلماء والأولياء)، كما ترجم لأكثر من 360 عالما مغربيا، بالإضافة إلى نشر عدد من المصاحف بالخط العربي، وكتب التراث التاريخي والديني مثل كتاب " الجواهر الحسان لتفسير القرآن"[1]، وألّف الشيخ مبارك الميلي كتاب " تاريخ الجزائر في القديم والحديث"، حيث أضاف رؤية جديدة لمدرسة تاريخية وطنية، وبعمله هذا أقلق الدوائر الفرنسية باعتراف كتابهم، تجلى ذلك في كتابات المستشرق جوزيف ديبارمي الذي إعتبر حركة الإحياء التاريخي التي عرفتها الجزائر تعد بحق نهضة فكرية سياسية[2]، بالإضافة إلى كل ما سبق نجد العديد من المؤلفات الأدبية والتاريخية الأخرى التي تؤرخ للنهضة الجزائرية، وتعبر بحق عن ولادة عسيرة لنهضة فكرية وسياسية وأدبية في كنف الإستعمار رغم العوائق والتضيق الممارس من طرف الإحتلال الفرنسي[3].

2/ الانعكاس السياسي:

إن مجال الثقافة كان منذ بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، ميدانا خصبا لتكريس الفكر الاستعماري، وطمس مقومات الشخصية الوطنية للشعب الجزائري، لذلك بنى مخططاته على إحكام السيطرة على الجزائريين بكل الوسائل المتاحة لديه، فكان أخطرها التعليم، خاصة لما أدرك أن تجهيل الجزائريين سيطيل عمره في الجزائر، لكن الشعب الجزائري وبالرغم من المحن والأزمات التي مر بها، إلا أنه صمد وثبت وحاول الحفاظ على مقوماته، وسعى لمقاومة المشروع الإستعماري مع التباشير الأولى للقرن العشرين، ولهذا فإن الوضع الثقافي قبل الحرب العالمية الأولى عام 1914م لم يكن أفضل من الواقع السياسي والإقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه الأمة قاطبة ردحا من الزمن[4]، مما يفسر تعدد الأسباب والدواعي التي جعلت الشعب الجزائري يسعى وراء المحافظة على مقوماته الشخصية والتاريخية والثقافية من خلال الإقبال الكبير على المدارس العربية الحرة، وكذلك الجهد الذي لعبه العلماء ورجال الدين من خلال محاربة سياسة فرنسا وتوعية الشعب

---

[1] إبراهيم مياسي: إرهاصات الحركة الوطنية 1900–1954، مجلة مصادر، العدد 6، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002، ص: 141 ص: 142.

[2] أحمد مريوش: ظروف ومعالم اليقظة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 27.

[3] رشيد مياد، مرجع سابق ، 229.

[4] نفس المرجع، ص: 244.

للإلتفاف حولهم وتحفيزهم على المطالبة بحقوقهم والإصرار عليها مما ولد فيما بعد الحركة الوطنية السياسة من خلال مجموعة من الأحزاب الوطنية ذات تيارات مختلفة[1]، إذا أردنا أن نتكلم عن السياسة في الجزائر خلال فترة الاستعمار لابد أن نعرف موقف العلماء والمثقفين الجزائريين منه، وهذا لا يتم إلا من خلال معرفة المؤثرات والبيئة الثقافية لهم، حتي نتمكن من الوصول إلى الانعكاسات التي خلفتها هذه الثقافة فيهم، حيث كان موقفهم سلبيا بسبب الإستلاب الذي تعرض له وعملية المسح المستمرة وحرمانه الكلي من التراث الثقافي وعدم اعطائه البديل، فقد كانت لديه مواقف فكرية وأراء ثابتة[2].

قام التعليم العربي الحر في الجزائر من خلال هيئاته بتكوين جيل ساهم إلى حد كبير في التعبئة السياسية، فالرغم من أن الغالبية العظمى من الشيوخ والطلبة لم تكن تملك استراتيجية واضحة المعالم في ميدان العمل السياسي حيث لم يقتصر الأمر سوى على بعض الحركات الفردية أو في بعض الأحيان ثنائية[3]، حيث نجد أن الجزائر عرفت في فترة القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرون بروز شخصيتان هامتان كانت لهما مكانتهما في مسرح الأحداث التي مرت بها الجزائر في ظل سياسة الإحتلال الفرنسي وهما شخصية: " محمد بن العربي" و " محمد بن رحال"، وعندما لخصت لجنة جول فيري أثناء دراستها للأوضاع الأهالي في ثمانية عشر بندا، وقد كانت المسائل التي أخذتها اللجنة من مجموع مطالب الشعب الجزائري، وأرادت بذلك أن تستفتي فيها الشعب، ولإعتبارات معينة، فوض الأمر للدكتور محمد بن العربي في رد الجواب للجنة لما يراه موافقا للمصلحة العامة للأهالي والحكومة، فقبل محمد العربي تفويضهم، لكن اقترح أن يكون الجواب حضوريا شفاهيا أمام اللجنة على مسألة وبواسطة وفد يذهب إلى العاصمة الفرنسية، فقبل إقتراحه واختار لرفقته ومشاركته في المهمة محمد بن رحال، وهكذا اجتمعا الشيخان في العاصمة الجزائرية ليدرسا أمرهم في الذهاب إلى فرنسا ومقابلة اللجنة البرلمانية الفرنسية[4]، ونظرا للسياسة التعليمية

---

[1] رابح تركي: التعليم القومي، مرجع سابق، ص: 152.

[2] عقيلة لعمامري: العلامة عبد القادر المجاوي من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع تخصص ثقافي، قسم بوزريعة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص:28.

[3] جمال مخلوفي: مرجع سابق، ص:103.

[4] سي أمحمد بن رحال: مستقبل الإسلام وكتابات أخرى، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP ، الجزائر، 2007، ص:5.

الفرنسية التي تهدف إلى دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي والقضاء على الثقافة واللغة العربية وإلى جميع مقومات الأمة الجزائرية، إلا أن هذه السياسة وجدت من يحاربها ويقوم بمجابهتها[1]، فنجد مثلا الشيخ عبد القادر المجاوي كثف نشاطه منذ عودته إلى الجزائر من المغرب الأقصى عن طريق الدروس التي كان يلقيها سواء في المساجد أو في بعض المدارس الحرة، واشتهاره وذيوع صيته وكثرة عدد طلبته المتزايدين وتلك الشهرة المتسارعة، فسارعت لعرض الوظيفة عليه كإمام بمسجد سيدي الكتاني بقسنطينة عام 1873م، حتى يكون تحت عينها ورقابتها[2].

[1] حميدة درياديي: الشيخ عبد القادر مجاوي ودوره في نهضة الجزائر الحديثة 1848م– 1914م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2011–2012، ص: 75.

[2] محمد علي دبوز: مرجع سابق، ص: 53.

وفي الأخير نستنتج أن المدارس القرآنية والزوايا والمساجد وكذلك الجمعيات والنوادي لعبة أدوارا عدة في نشر التعليم العربي الإسلامي الذي عملت الإدارة الفرنسية بجميع الوسائل للقضاء عليه، ونلاحظ هذا من خلال الإقبال الكبير من طرف الشعب الجزائري وجعلها ملاذ آمن في وقت أغلقت السلطات الاستعمارية أبواب التمدرس في وجه الجزائريين وحرمتهم من حقهم في التعلم، حيث لم يبق أمامهم من سبيل يسلكونه سوى التوجه إلى مراكز التعليم العربي الحر، واحتضن هذه الفئات الجزائرية داخل مراكز التعليم العربي الحر مجموعة من العلماء ورجال الدين الذين دعوا إلى حق الجزائريين في التعلم والمحافظة على لغته ومحاربة الجهل وسياسة فرنسا التعليمية الهادفة إلى الفرنسة والادماج والتنصير، وأغلب رجال التعليم العربي الحر هم طلبة الذين تخرجوا من جامعة عربية كالزيتونة والأزهر والقرويين وغيرهم من مراكز التعليم في الوطن العربي سواء في المشرق أو في المغرب، وجاءوا وهم حاملين النهضة العربية التي دعوا إليها من خلال الحركة الإصلاحية، وإنعكست هذه الحركة الإصلاحية على التعليم العربي الحر من خلال دعمه ورفع مستواه، وبدوره خلق مجموعة من الشباب المثقف ثقافة إسلامية عربية حملت مشعل الإسلام والعروبة أيام الحركة الوطنية، من أبرز رواد جمعية العلماء المسلمين وكذلك حزب الشعب وبعض الأحزاب الوطنية الداعية إلى الحفاظ على المقومات الشخصية الوطنية الإسلامية.

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة " المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال (1883م – 1914م) " أن الجزائر شهدت حرب بالقلم والورق من أجل الحفاظ على المقومات الشخصية للأمة الجزائرية، التي حاربها الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر، وبعد دراستنا للموضوع يمكن أن نلخص مجموعة من النتائج كالآتي:

– قيام الاستعمار الفرنسي بتدمير وهدم كل المؤسسات التعليمية المختلفة من مساجد وزوايا ومدارس قرآنية.

– أظهر الاستعمار الوجه الحقيقي لنيته في احتلال الجزائر وذلك بالقضاء على كل المقومات الشخصية والرموز الدينية التي تمثل ثقافة ودين الشعب الجزائري.

– إن الاحتلال الفرنسي للجزائر هو أحد الحملات الصليبية التي تحاول القضاء على الاسلام والمسلمين، وخير دليل على هذا هو استهدافه لمراكز التعليم الاسلامي العربي فهو أحد الركائز الأساسية في بقاء الشخصية الاسلامية العربية.

– يظهر واقع المؤسسات التعليمية في الجزائر بدايات الاحتلال الفرنسي أنها كانت تشهد مأساة كبيرة، وذلك بتحويل المساجد إلى كنائس وبعض، الزوايا إلى ثكنات للدرك الوطني، وبعضها الآخر إلى إسطبلات للخيل.

– القيام الإدارة الفرنسية بكل ما يدنس ويذلل من المقدسات الاسلامية ونحوها، والتجرؤ على مصادرة كل أمر هو مصدر تمويل للمؤسسات التعليمية الجزائرية الموجودة قبل الاحتلال.

– قيامها بقتل وتشريد ونفيي العلماء ورجال الدين الجزائريين، الذين كانوا يصهرون على تعليم وتربية أبناء المجتمع الجزائر تربيتا إسلاميتا عربيتا تقوم على مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

– قيام سلطات الاحتلال الفرنسي بتطبيق الجرائم بشتى أنواعها وبطرق وأساليب متعددة، ضد كل ما هو مسلم وعربي.

– القيام بمحاولة إغراء أفراد المجتمع الجزائر، وذلك بفتح مدارس لتعليم أبناء الشعب، وعرفت بالمدارس العربية الفرنسية.

– كان ظاهر المؤسسات التعليمية الفرنسية تعليمي تربوي تثقيفي، لكن الأصل فيها هو فرنسة الجزائريين، والقضاء على اللغة العربية شيئا فشيئا، ودليل على ذلك هو جعل ساعة واحدة في كل أسبوع للغة العربية، وباقي المواد تدرس بالفرنسية.

– تضمن برنامجها على تمجيد فرنسا والحضارة الفرنسية والأوروبية، من أجل احتقار المسلمين وإذلالهم.

– قيام الإدارة الفرنسية بوضع مجموعة من المراسيم والقوانين لتنظيم التعليم ومؤسساته في الجزائر، وبذلك فتحت فرص لأبناء المجتمع الجزائري للتعلم.

– كان مرسوم 1883م قد سمح لهم بالتعلم في المؤسسات الفرنسية بالجزائر، وأقر إجبارية التعليم ومجانيته للأهالي الجزائريين، وتبعته عدت مراسيم وقوانين كمرسوم 1892م ومرسوم 1895م.

– كل هذه المراسيم تعتبر تنظيمية كما ذكرنا سابقا، لكن في حقيقتها أو بالأحرى كان تطبيقها جائرا على أبناء الجزائر.

– لم يستفد من الإصلاحات التعليمية في الجزائر إلا فئة قليلة منهم، وهم الموالين للاستعمار وأبناء البرجوازيين في الجزائر وأبناء المستوطنين فقط.

– إن كان قد استفاد من الاصلاحات التعليمية بعض البسطاء، لكن لم يسمح لهم بإكمال دراستهم في المستويات العليا.

– بالنسبة للذين استفادوا من اكمال دروسهم، وأصبحوا خرجي المدارس الفرنسية، قد أصبحوا يدعون إلى الادماج والدعوة إلى الحضارة الفرنسية والأوروبية، وأصبحوا معجبين بكل ما هو أوروبي، وتخلوا عن حضارتهم وثقافتهم العربية.

– نظرا لكل ما حققته السياسة التعليمية الفرنسية داخل مؤسساتها، واستمالة فئة من الشباب الجزائري لصفها، إلا أنه قام بعض رجال العلم والدين في الجزائر ببعث التعليم العربي ومحاولة الحفاظ عليه، أمثال الشيخ عبد القادر مجاوي، والشيخ عبد الحليم بن سماية، وعمر بن قدور ومولود بن الميهوب وغيرهم كثير من علماء ورجال الدين الذين كانوا في الجزائر.

– تعلم ودرس هؤلاء العلماء ورجال الدين خارج الجزائر وخاصة في المشرق، وجاؤوا بالفكر الاسلامي والفكر الإصلاحي لإصلاح ما فسد من شباب الجزائر، ومن طبقت عليهم سياسة التجهيل.

– قيامهم بتأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية، فتح مدارس قرآنية بسيطة، وإلى عقد حلقات داخل المساجد، والتوجه إلى الزوايا والدعوة إلى تعلم القرآن وأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا تعلم اللغة العربية، داخل بعض الزوايا التي لا تخضع لرقابة الاستعمار.

– رغم التضيق الذي شهدوه من طرف إدارة احتلال، إلا أنهم صبروا على كل ذلك وواصلوا عملهم النبيل، الذي حافظوا من خلاله على مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية.

– كان لهم أثر إيجابي كبير على شباب الجزائر، الذين حملوا المشعل فيما بعد، وواصلوا في الدعوة إلى تعلم قواعد الاسلام واللغة العربية التي تمثل أصالة الشعب الجزائري.

الملاحق

الملحق رقم 01: المدرسة الشرعية بقسنطينة[1]:

[1] كمال خليل: مرجع سابق, ص: 200.

ملحق رقم 02: تسلسل بنية نظام التعليم بالجزائر خلال الفترة (1889_1939)[1] :

الأصل الاجتماعي	بداية المنهاج المدرسي	فروع التعليم	نهاية المنهاج المدرسي	السلك المهني
. نخبة الاحتلال (الضابط والقيادة) . الأرستقراطية العقارية . البورجوازية	المدرسة الفرنسية "شهادة التعليم الابتدائي"	. ثانويات. . مدارس ابتدائية. . دروس إضافية "مكمّلة للتعليم".	. جامعات فرنسية "شهادة عليا"	. مهن حرّة (طب، محامات) . مهن إدارية. . التعليم الابتدائي الديني والقضاء الرسمي.
الفلاحون الملاّك (ذوي الاعتبار الاجتماعي) لا سيما القبائل. . الموظّفون بالقطاع العمومي . الفلاحون الفقراء وعمّال المزارع.	المدرسة القرآنية.	. مدرسة الإصلاح. . الزوايا الريفية.	. جامعات عربية.	. تعليم عربي (حر). . الوعظ والإرشاد والصحافة. . تعليم القرآن بالأرياف.

[1] ـ محمد أكلي بن عكّة، ديمقراطية التعليم النظامي في الجزائر خلال الفترة 1962_1984 بين التوقيع والإنجاز، رسالة شهادة الماجستير في علوم التربية، جامعة الجزائر، 1987_1988، ص936.

الملحق رقم 03: تطور عدد المدارس الأهلية في الجزائر ابتداءا من مرسوم 1892[1]:

السنوات	عدد الأقسام			عدد الأقسام	عدد الأساتذة			عدد التلاميذ		
	ذكور	إناث	المجموع		الفرنسيين	الأهالي	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1892	109	4	113	196	79	83	162	10277	1132	11409
1902	230	05	235	488	320	176	496	23956	1696	25652
1912	375	15	390	766	468	316	784	39180	3508	45607
1922	494	19	514	1018	482	445	927	42348	4514	46862
1929	541	23	564	1199	666	468	1134	53932	6712	60644

[1] كريمة بوبكر: مرجع سابق, ص 33.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

أ/ اللغة العربية:

1/ أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت – باريس،ط1، 1982.

2/ جوليان شارل أندري، إفريقيا تسير، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985م.

3/ الحفناوي أبو القاسم، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، مطبعة فونتانة الشرقية، الجزائر، 1906.

4/ المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر،ط2،مؤسسة الإمام عبدالحميد بن باديس، الجزائر،2008.

5/ خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة،الرغاية،الجزائر،2006.

ب/ اللغة الأجنبية:

6/ Ageron Chareles Robert: Les Algériens musulmans et la France 1871-1919، T2، p. u. f. Paris، 1968.

ثانيا: المراجع

أ/ اللغة العربية

7/ الإبراهيمي أحمد طالب، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972، ترجمة: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت.

8/ الإبراهيمي محمد البشير، الأثار، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

9/ (ـــــــــ)، عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1963.

10/ أيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة- المدارس والممارسات الطيبة والدين 1830-1880، ترجمة: محمد عبدالكريم أوزغلة، م: مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبة،2007.

11/ احدان زهير، إعلام الصحافة الجزائرية، ج2، دار احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

12/ الأشرف مصطفى، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983.

13/ بارفيلي غي، الطلبة الجزائريون والجامعة الفرنسية 1880- 1962م، القصبة، الجزائر، د .ت.

14/ (ـــــــــ)، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1900-1962م)، ترجمة: محمد سعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007.

15/ بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)، دار حلب، الجزائر، 2007.

16/ جغلول عبد القادر، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

17/ (ـــــــــ)، تاريخ الجزائر الحديث -دراسة سوسيولوجية-، ترجمة: فيصل عباس، مراجعة: أحمد خليل، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

18/ دبوز محمد علي، أعلام الإصلاح في الجزائر (1921-1975)، ج3، مطبعة البعث، ط1، قسنطينة، 1978.

19/(ـــــــــ)، نهضة الجزائر الدينية وثورتها المباركة، ج1، مطبعة التعاون، دمشق، 1965.

20/ هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

21/ هلال عمار، العلماء الجزائريين في البلاد العربية الإسلامية فيما بين القرنيين 19، 20 الميلاديين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. د.ت.

22/ زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

23/ زوزو عبد الحميد، ثورة الأوراس 1879، الجزائر، موفم للنشر، 2011.

24/ زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر،1993.

25/ بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1997.

26/ حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الكيفان، الجزائر، 2010.

27/ الحصري ساطع، حوليات الثقافة العربية، دار الرياض للطباعة والنشر، د ب، 1997.

28/ كحول محمود، لودي لوي، التقويم الجزائري، مطبعة فونطانة، الجزائر 1911.

29/ لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، ج1، 2010.

30/ مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830- 1962)، دار هومه، الجزائر، 2007.

31/ مريوش أحمد، دراسة حول ظروف ومعالم اليقظة الجزائرية 1714- 1870، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2007.

32/ (ـــــــــ)، محاضرات في تاريخ الجزائر 1900-1954، ج2، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013.

33/ ناصر محمد، المقالة الصحفية الجزائرية نشاطها تطورها وإعلامها من 1903 إلى 1931، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

34/ بن نعمان أحمد، حزب البعث الفرنسي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والترجمة والنشر والتوزيع، ط2، 1998.

35/ سالم محمد بهي الدين، ابن باديس فارس الإصلاح والتنوير، بيروت، دار الشروق، 1999.

36/ سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر.ج1، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت، 1996.

37/ (ـــــــــ)، أفكار جامحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

38/ (ـــــــــ)، الحركة الوطنية الجزائرية (1860- 1900)، عالم المعرفة، ج2، الجزائر، 2009.

39/ (ـــــــــ)، تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1954)،ج2، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت، 1998م.

40/ (ـــــــــ)، تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1954)،ج3، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت،1998م.

41/ (ـــــــــ)، تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1954)،ج4، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت،1998م.

42/ (ـــــــــ)، تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1954)،ج5، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت،1998م.

43/ بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

44/ (ـــــــــ)، ثورات الجزائر في القرن 19-20، دار البعث، الجزائر، 1980.

45/ عائشة عبد الرحمان، لغتنا والحياة، دار المعارف، مصر، 1971.

46/ عميراوي احميدة، دور حمدان خوجة في تطوير القضية الجزائرية (1827-1840)، ط1، دار البعث، الجزائر،2005.

47/ (ـــــــــ)، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، ط2، الجزائر، دار الهدى، 2005.

48/ صاري أحمد، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2004م.

49/ صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2010.

50/ (ـــــــــ) ومحفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900- 1962)، ترجمة: عبدالقادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

51/ قداش محفوظ وجيلالي صاري: الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية1900-1954 (الطريق الاصلاحي والطريق الثوري)، ترجمة: عبدالقادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987.

52/ (ـــــــ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م، ج1، ترجمة أحمد بن البار، دار الأمة، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2011.

53/ شعيب محمد المهدي بن علي، أم الحواضر في الماضي والحاضر- تاريخ مدينة قسنطينة، الجزائر، مطبعة البعث، 1980.

54/ شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحرة الوطنية 1919- 1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م.

55/ تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية،ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981م.

56/ خيثر عبد النور، مزيان سعيدي، أحمد بوقجاني: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير، الجزائر، د.ت.

57/ بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلية، ط1، الجزائر، 2009.

58/ بوضرساية بوعزة، الجرائم الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

59/ علي غنابزية: دراسات في تاريخ المقاومة الثقافية بالجزائر للحفاظ على الهوية الوطنية، ج2، الجزائر، دار مزوار، ط2، 2012.

ب/ اللغة الأجنبية:

60/ Larbi Icheboudene: Alger histoire et capitale de destin national, Ed: Casbah, Alger, 1997.

ثالثا: الدوريات

61/ بلقاسم ميسوم، "التطورات السياسية في الجزائر خلال 1926 – 1936م"، مجلة المصادر، العدد 19، 2009.

62/ بوضياف سميرة، "ملمح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية"، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد08، جامعة قسنطينة02، 2014.

63/ جاب الله طيب، "دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، مجلة معارف، ع:14، س:8، منشورات كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة البويرة، أكتوبر 2013.

64/ الجيلالي عبد الرحمان، "جوانب من كفاح الشيخ عبد الحليم بن سماية"، مجلة الأصالة، عدد مارس وأفريل، الجزائر، 1973.

65/ جريدة الفاروق: عدد 80، 12 أكتوبر 1914، ميكرو فيلم، م12، المكتبة الوطنية، الجزائر.

66/ لونيسي إبراهيم، "أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر"، مجلة المصادر، ع:19، س:2009،1.

67/ مياسي إبراهيم، "إرهاصات الحركة الوطنية 1900-1954"، مجلة مصادر، العدد 6، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002.

68/ (ـــــــــ)، "مساهمة القادرية في تأطير الثورات الشعبية"، مجلة الدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2003-2004.

69/ مريوش أحمد، "دراسة النهضة الفكرية في الحركة الإصلاحية في الزيبان خلال العشرينيات من القرن الحالي"، مجلة المبرز، العدد 10، 1998.

70/ (ـــــــــ)، "القضايا الوطنية في اهتمامات الأنتلجانسيا الجزائرية ما بين 1876م – 1927م"، مجلة حولية المؤرخ، العدد الثاني، 2002.

71/ سعد الله أو القاسم، "من آثار ابن العنابي"، مجلة الأصالة، ع:39، س:5، الجزائر، مطبعة البعث، نوفمبر- ديسمبر 1976.

72/ سعيدوني ناصر الدين، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني في أوائل الاحتلال الفرنسي"، مجلة الأصالة،عدد:89-90،الجزائر، 1981م.

73/ عويمر مولود، "الشيخ عبد الحليم بن سماية"، مجلة البصائر، العدد 531، 17 جانفي 2011.

74/ خلفاوي فاطمة، "سياسة المستعمرة تجاه تعليم الجزائريين"، مجلة الشهاب الجديد، العدد3، السنة الثالثة، الجزائر، أفريل 2004م.

رابعا: الرسائل الجامعية

75/ بوبكر كريمة، دور النخبة المثقفة أثناء الاستعمار وبعده في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في علم الاجتماع تخصص ثقافي، معهد علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

76/ بشار راضية، الجمعيات الثقافية من أجل الحفاظ على قصبة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

77/ دبي رابح، الأهداف التربوية للتعليم الفرنسي في الجزائر1830-1900، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التربية، إشراف دوقة أحمد، قسم علم النفس والتربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

78/ دبي رابح، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830-1962 دراسة نظرية تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التربية، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطفونيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011.

79/ دريادي حميدة، الشيخ عبد القادر مجاوي ودوره في نهضة الجزائر الحديثة 1848م-1914م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2011-2012.

80/ الواعر صبرينة، محمد بن رحال ودوره السياسي والثقافي (1856م- 1928م)، مذكرة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2002-2003.

81/ حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830-1930)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

82/ لونيسي إبراهيم، القضايا الوطنية في جريدة المبشر (1847-1870)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1993-1994.

83/ لعمامري عقيلة، العلامة عبد القادر المجاوي من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع تخصص ثقافي، قسم بوزريعة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

84/ مياد رشيد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900م-1954م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف أحمد مريوش، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر،2014م-1015م.

85/ مريوش أحمد، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحريرية 1954م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005- 2006م.

86/ مخلوفي جمال، التعليم العربي الحر في حوض الشلف خلال 1930-1956، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2008-2009.

87/ بن عدة عبد المجيد، مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال جهود الرواد المصلحين 1900-1925م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1991-1992م.

88/ العكروت خميلي: جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين المسلمين (الجزائريين) 1909م- 1956م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة-، 2009/2008م.

89/ فشار عطا لله، النخبة الجزائرية -جذورها تطورها- اتجاهاتها (1914-1954)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

90/ فضل عبد العالي، تطور أوضاع الجزائر إلى بداية القرن العشرين (1830م-1919م) دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج: محمد بن رحال / ابن سماية / ابن حبيلس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العوم الانسانية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

91/ بوقرة زلويخة، سوسيولوجيا الاصلاح الديني في الجزائر (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين -نموذجا-)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع الديني، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

92/ رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2013-2014.

93/ خالدي بلعربي: دور طلبة الزوايا والمدارس القرآنية بالشلف خلال الثورة 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

94/ كمال خليل: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

خامسا: المواقع الالكتروني

95/ الكسندر بروخروف : الموسوعة السوفيتية العظمى (1969م- 1979م)، الإصدار الثالث، الناشر: Great Russian Entsiklopedia،JSC .

96/ عويمر مولود، صفحة من حياة الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866-1933)، رابطة أدباء الشام، الموقع الإلكتروني: http://www.odabasham.net

97/ خليفي عبد القادر، السياسة التعليمية في الجزائر، الموقع الالكتروني: www.Kdemasouriayahoo.fr

98/ بوابة خاصة بالاحتفاء بالذكرى الخمسين للاستقلال: http://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/enseignement_superieur%20_ar_1.html.

99/ الموقع الالكتروني: http://www.marefa.org/index.php.

فهرس

الموضوعات

العـــنوان الصفحة

الإهداء

شكر وعرفان

مقدمـــــة .....أ – خ

الفصل الأول: واقع المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال (1830-1883م)..... 04

تمهيد 06

أولا: موقف السلطات الفرنسية من التعليم العربي بدايات الاحتلال 07

1/ محاربة الاستعمار للتعليم العربي ومحاولة القضاء على مؤسساته 07

2/ الاستيلاء الوقف ومصادر تمويل المؤسسات التعليمية 11

3/ سياسة فرنسا إتجاه العلماء ورجال الدين 14

ثانيا: المدارس العربية الفرنسية 17

1/ انشائها 17

2/ أطوارها التعليمية 20

3/ أسباب فشل تجربة المدارس العربية الفرنسية 22

الفصل الثاني: المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م)..... 26

تمهيد 28

أولا : المراسيم الفرنسية المنظمة لتعليم في الجزائر..... 29

1/ مرسوم 1883/02/13م 29

2/ مرسوم 1892/10/18م 32

3/ مرسوم 1895/07/23م 35

ثانيا: المدارس الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م) 39

1/ أطوارها التعليمية (المدارس الابتدائي, التعليم الثانوي) 39

2/ المدارس الإسلامية الحكومية 43

3/ نشأة جامعة الجزائر 1909م 46

ثالثا: تأثيرات المؤسسات التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال (1883-1914م) فكريا وسياسيا 49

1/ تأثيراتها الفكرية 49

2/ تأثيراتها السياسية 52

الفصل الثالث: التعليم العربي الحر في الجزائر خلال (1883م – 1914م)..... 56

تمهيد 58

أولا: التعليم في المدارس العربية الحرة 59

1/ التعليم في المدارس القرآنية (الكتاتيب) 59

2/ التعليم في الزوايا والمساجد 62

3/ التعليم في الجمعيات والنوادي 64

ثانيا : رجال التعليم العربي الحر 67

1/ الشيخ عبد القادر مجاوي (1848م- 1914م) 67

2/ الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866م-1933م) 70

3/ الشيخ عمر بن قدور: (1886م -1932م) 72

ثالثا: انعكاسات التعليم العربي الحر فكريا وسياسيا 74

1/ الانعكاس الفكري 74

2/ الانعكاس السياسي 77

خاتمة 81

الملاحق 85

قائمة المصادر والمراجع 89

فهرس الموضوعات 101